سلسلة الحوارات العربيّة

٢٠١٩/١

التعليم والإبداع والاستثمار

نحو رؤية عربية مشتركة

منتدى الفكر العربي

عمّان - الأردنّ

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

أُعدَّ هذا الكتاب استناداً إلى وقائع المؤتمر الشبابي السابع الذي عقده المنتدى
برعاية ومشاركة من صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم
(عمّان ١١–١٢ نيسان/إبريل ٢٠١٧)

التعليم والإبداع والاستثمار
نحو رؤية عربية مشتركة

سلسلة الحوارات العربية ٢٠١٩/١

التعليم والإبداع والاستثمار
نحو رؤية عربية مشتركة

إشراف وتقديم
د. محمد أبوحمّور

مراجعة وإعداد وتحرير
محمّد سلاّم جميعان كايد هاشم

منتدى الفكر العربي

الطّبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

المملكة الأردنيّة الهاشميّة
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة
(٢٠١٩/٦/٢٩١٣)

٣٠٦,٤

منتدى الفكر العربي
التعليم والإبداع والاستثمار نحو رؤية عربية مشتركة/منتدى الفكر العربي.- عمّان: المنتدى، ٢٠١٩

(٢٢٦) ص.

ر.إ.: ٢٠١٩/٦/٢٩١٣

الواصفات: /الإبداع الثقافي/ / الحياة الفكرية / /الشباب/ /علم الاجتماع الثقافي/

* يتحمّل المؤلف كـامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-8525-8-0 (ردمك)

التصميم والإخراج الفنّيّ
ميساء «محمد هاشم» خلف

أمانة السرّ
هـنيـدا القـرالـة

لوحة الغلاف
غدير سعيد حدادين

تفريغ التسجيلات
نسـرين مصفر

مُنتَدى الفِكرِ العَرَبيّ

ص.ب: ١٥٤١ عمان ١١٩٤١ الأردنّ

تلفون: ٥٣٣٣٢٦١ - ٥٣٣٣٦١٧ - ٥٣٣٣٧١٥(٦-٩٦٢+) - ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)

E-mail: *atf@atf.org.jo* - **URL**: *www.atf.org.jo*

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونيةأو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

شكر وعرفان إلى

المحتويـــــات

شكر وعرفان ٥

تقديم ٩

الباب الأول: كلمات الافتتاح ١١
- كلمة صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم ١٣
- كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي: د. محمد أبوحمّور ٢٠
- كلمة الشيخ د. خالد بن خليفة آل خليفة/البحرين ٢٤
- كلمة د. نزار يونس/لبنان ٢٦
- كلمة المشاركين الشباب: أ. ملاك جهاد العقيلي/الأردن ٣٠
- كلمة التقديم: أ. رولا نصراوين/الأردن ٣٣

الباب الثاني: حلقة حوارية تأسيسية «التعليم والإبداع» ٣٥
- كلمة رئيس الجلسة: أ. طاهر المصري/الأردن ٣٧
- التعليم والشباب والإبداع (د. إبراهيم بدران/الأردن) ٣٨
- نموذج التعليم القائم وتحديات العصر (أ. سلوى السنيورة بعاصيري/لبنان) ٦١
- السياسات التربوية وانعكاساتها التنموية (أ.د. خالد زيادة/لبنان) ٦٧
- النظم التعليمية والتحفيز على الإبداع (د. وجيهة البحارنة/البحرين) ٧١
- نقاش مفتوح ٧٥

الباب الثالث: الشباب والمشاركة والثقافة الريادية ٨١
- كلمة رئيس الجلسة: أ.د. عدنان بدران /الأردن ٨٣
- الشباب والهوية والمواطنة والمستقبل: د. محمد نعمان جلال/مصر ٨٥
- نماذج ريادية في مؤسسة أديان (د. نايلا طبارة/ لبنان) ٩٥
- دعم المشروعات الريادية للشباب (أ. سمر المقرن/السعودية) ٩٧
- التعليم ودوره في إعداد الشباب للريادة والقيادة (د. خلود الخياط الدجاني/فلسطين) ١٠٢
- نقاش مفتوح ١٠٧

الباب الرابع: ورش العمل ١١٣
ورشة عمل (١): التنوع الثقافي وبناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي ١١٥
- كلمة رئيس الجلسة: أ.د. عبد الله عويدات/الأردن ١١٥
- أثر التنوع والتعددية الثقافية على تنمية المجتمعات العربية والإفريقية (د. عبير الفقي/مصر) ... ١١٦

- التأثيرات المزدوجة للعولمة على المجتمعات العربية (د. عبد الناصر المودع/اليمن) ١٣٨
- الأدب واستثارة الوعي الشبابي (د. عقيل العوادي - د.إشراق سامي/العراق) ١٤١
- التنوع الثقافي (أ. أمل المعايطة/الأردن) ١٤٥
- نقاش مفتوح.....١٤٨

ورشة عمل (٢): نحو رؤية مشتركة للتعاون العربي في مجال الاستثمارات وحل أزمة البطالة ١٥٣
- كلمة رئيس الجلسة: أ.د. محمد الذنيبات/الأردن.....١٥٣
- تراجع الإنفاق الاستثماري في الدول العربيّة (د. مروان عوض/الأردن) ١٥٥
- التعاون العربي والاستثمار في مجال التعليم (أ. عوض حسن إبراهيم/السودان) ...١٥٩
- تجربة مشروع «تمكين» في الحدّ من البطالة (أ. سلوى المؤيد/البحرين) ١٦١
- غياب الرؤية العربية لحلّ مشكلة البطالة (د. مظفر الجلامدة/الأردن) ١٦٣
- نقاش مفتوح.....١٦٦

ورشة عمل (٣): تجارب ورؤى شبابية عربية (عروض)
- رئيس الجلسة: أ. د. جواد العناني/الأردن ١٧٢
- المتحدثة (١) رعاية الإبداع (د. امتنان الصمادي/الأردن) ١٧٢
- المتحدثة (٢) مبادرة لحل مشكلة البطالة (أ. سمر كلداني/ الأردن) ١٧٥
- المتحدثة (٣): المبادرات الشبابية التطوعية (أ. غدير حدادين/ الأردن) ١٧٨
- نقاش مفتوح.....١٨٣

الجلسة الختامية ١٩١
- تقديم الجلسة (د. محمد أبوحمّور).....١٩٣
- تعقيب لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم.....١٩٥
- إضاءات على طريق مشروع الميثاق الثقافي العربيّ (أ.د. صلاح جرّار/الأردن).....١٩٩
- مشروع النهضة الفكريّة العربيّة «تصور أولي» (أ.د. منذر حدادين/الأردن) ٢٠٢
- البيان الختامي للمؤتمر والتوصيات ٢٠٧

- الملاحق

ملحق (١) برنامج المؤتمر ٢١١
ملحق (٢) من ألبوم المؤتمر ٢١٥
ملحق (٣) قائمة مطبوعات منتدى الفكر العربي ٢١٨

تقديم

دأب منتدى الفكر العربي على عقد لقاءات وندوات ومؤتمرات دوريّة ترجمة لرسالته التنويرية والنهضوية في إحياء الوعي، وتشخيص المشكلات والأزمات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي يعاني منها الواقع العربي، وتقديم الاقتراحات والحلول الممكنة في هذا السياق، ومتابعة ما يتمخّض عنها من نتائج حاضراً ومستقبلاً.

ويُقاربُ هذا الكتاب، بما يتضمّنه من محاور، قضايا شبابية، كانت ركائز ومنطلقات للمؤتمر الشبابي السابع الذي عقده منتدى الفكر العربي برعاية صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم -حفظه الله ورعاه- رئيس المنتدى، تحت عنوان: «التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة» في الفترة ١١- ١٢ نيسان/إبريل ٢٠١٧، وهي حقبة اصطخبت فيها الأحداث دولياً وإقليمياً، وتركت تبعاتها وآثارها على مختلف الفئات الاجتماعية وبخاصة فئة الشباب، من حيث الهوية، والانشغالات الفكرية والنفسية، والآمال في الخروج من نفق البطالة، والتعامل مع عوالم افتراضية اعتماداً على وسائل التواصل الحديثة، للتعبير عن مشاعرهم وتطلعاتهم، وكذلك الانخراط في الحراكات، في سبيل إثبات ذاتهم الفاعلة.

لقد تلمّس منتدى الفكر العربي الطموح الذي يعتمل في نفوس الشباب وأشواقهم نحو التميُّز والإبداع ونحو تعليم يتجاوز التلقين والطرق التقليدية، ففتح عبر مؤتمره هذا قنوات الحوار مع الشباب من خلال الحلقات البحثية وورش العمل التي رافقتها، والتي تناولت «التعليم والإبداع»، انطلاقاً من أنّ جوهر التّميّز والتنافسية والتفوّق والريادية يقوم على الإبداع، وهو ما يتطلّب تعزيز المشاريع الإبداعية، وربطها بتأهيل الشباب وتدريبهم في مختلف مراحل الدراسة المهنية والتكنولوجية والمدرسية والجامعية على مهارات الإبداع والابتكار وحلّ المشكلات، ليشكّل كلّ ذلك منظومة أساسية من منظومات التعليم والتأهيل والتثقيف الوطني.

وكذلك تناول المؤتمر موضوع «الشباب والمشاركة وثقافة الريادية» بوصفها قضيّة تولّد دينامية داخلية مستدامة للاقتصاد الوطني، من خلال المشاريع الجديدة التي يقوم بها الرياديون، ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة التي يقوم بها الشباب، وتنميتها لتتحوّل إلى مشاريع كبيرة تولّد فرص العمل والرؤى الابتكارية في الاقتصاد والثقافة والعلم والسياسة، فالمجتمع الصناعي هو المجتمع الريادي.

ولم يُغفل المؤتمر قضية «التنوّع الثقافيّ: المواطنة وبناء التماسك الاجتماعيّ والاقتصاديّ»، فالحقوق المتّصلة بالمواطنة تنعكس في سويّة قانونية عابرة لمختلف هويات المواطنين الصغيرة، وجامعة لهم في إطار رؤية وطنية واحدة، فتتصالح الهويات في الوطن الواحد، وتتفاعل وتتلاقح، وتجعل من الاختلاف مادة للغنى السياسي والاجتماعي.

وقد سعى المؤتمر عبر محاورة الرئيسة الثلاثة إلى تشخيص واقع الإحباط والتهميش والإقصاء الذي يعاني منه الشباب العربي على مختلف الأصعدة، ونبّه على النتائج الخطيرة المتمثلة في كسر إرادة الشباب واتجاهاتهم السلبية في التعامل مع هذا الواقع، وتدارس الأسباب التي تؤدي إلى الظواهر السلبية مثل الاتجاه إلى الهجرة والتطرّف والتعصب والعنف بمختلف أشكاله.

وفي كلمته الافتتاحية أكّد صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم أهمية تمكين الشباب، ورفد المنابر الثقافية بالفكر الأخلاقيّ الذي تُغنيه التعدّديّة، ويُنيرُهُ التنوُّعُ الحضاري، وتزيّنُه الأصالةُ المستنيرة، ونوّه بضرورة مبادىء الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات، وأنسنة النشاطات الاستثماريّة في رأسمالنا الحقيقي ألا وهو الإنسان، وإحياء المبادرات الشبابية العربية، من خلال إلى إحياء دَور الجامعة والمدرسة ودور العبادة والمؤسسات الاجتماعية، وعدم ترك فراغ فكريّ ونفسيّ وروحيّ لدى الشباب، وتمكينهم كي يقوموا هم بملء هذا الفراغ.

وقد شكّلت الدراسات والبحوث التي تضمّنها هذا الكتاب أرضية خصيبة للتفاعل الخلّاق بين الشباب أنفسهم، وبينهم وبين الباحثين، الذي بسطوا رؤاهم وأفكارهم، فاكتملت حلقات الغاية التي أُريد تحقيقها في هذا المؤتمر، لتصل منافعها وآثارها الإيجابية إلى مجمل الفضاء العربي.

د. محمد أبوحمّور

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

الباب الأول

كلمات الافتتاح

كلمة صاحب السموّ الملكي
الأمير الحسن بن طلال المعظّم

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه أجمعين؛

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبدأ حديثي في الترحُّم على شهدائنا في فلسطين، وعلى من قضوا ويقضون في الوطن العربي الكبير بسبب الصراعات المستمرّة على هذه الأرض العزيزة.

نقف اليوم وقد أكدّنا تغيُّر معادلات الأمس على مستوى الفعل والخطاب والتأثير. ففي سياق التفاعل العالمي مع الأحداث والظروف المتغيّرة برزت منظومة جديدة للقيم، ورافق القوّة سمتان هما: العالمية والاستثنائية؛ إلى درجة منقطعة النظير، وأصبح من الضروري أن نتابع المشروع العربي النهضوي الذي انطلق أصلاً قبل مئة عام على أرض الواقع، مستذكرين منطلقاته الفكرية والدينية والقيمية واللغوية. وأتساءل هنا: هل نحن على أعتاب نهضة جديدة تمثل استمراريةً للنهضة الأولى التي قادها مفكرو العرب منذ نهايات القرن التاسع عشر، عندما التفّوا حول شريف مكة الحسين بن علي رحمه الله تعالى؟

لقد بدأت فكرة دراسات المشروع النهضوي العربي في التبلور منذ العام١٩٨١ ، وأذكركم بأن منتدى الفكر العربي تأسس في العام ١٩٨١. وفي أعقاب انتهاء مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من إنجاز المشروع العلمي الكبير، الذي حمل اسم مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، أصدر المركز دراساته الجزئية والتركيبية تحت عناوين تشتمل

على التنوع في الرأي: الوحدة العربية والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري ...إلخ. واستمرت هذه اللقاءات حتى العام ٢٠١٠، فاللقاء الأخير كان في مدينة فاس في المغرب. وإنني من الذين يرون التكامل والتكافل بين الهوية العربية والإفريقية؛ إذ كيف يمكن أن تُستنهض الهمم ونمكّن دور الشباب ونفوّضه من أجل صون الهوية العربية جهوياً وعقائدياً وفكرياً ومجتمعياً، وتحقيق الصحوة المنشودة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية؟ فالغاية من التركيز على إدامة الصراعات في كل من ليبيا والعراق واليمن والصومال وفلسطين هو إلغاء هوية الإقليم الجامع الذي نسميه الوطن العربي. وقد بدأ الحديث عن الكرد والسنَّة والشيعة بعد دخول العراق عسكرياً، وذلك لاستبعاد كلمة عربي. وصارت بغداد والشام تتحدث عن العراقي والسوري لاستبعاد ما ورد في تكوينه الفكري العربي عندما قالوا أمّة عربية واحدة.

أُجدِّد التساؤل الذي أثرته في السابق: أين الفكر العربي؟ وكيف يمكن توظيفه في المشتركات العربية وفي قضية المعايير الدولية؟ وما موقع الهوية العربية والإفريقية الجامعة في خضم المجريات العالمية. في كتابه «الهوية والمواطنة، البدائل الملتبسة والحداثة المتعذرة»، يتناول الدكتور عبد الحسين شعبان، عضو المنتدى، مشكوراً، موضوع الهوية والإيديولوجية؛ مشيراً إلى سمات الهُويّات المنفتحة وضرورة أن يطبع سجالُ الهُويّات مفاهيم الموضوعية والعقلانية، لا الانعزالية والانغلاقية. وفي كتابه «جدال الهُويّات في العراق»، قال الدكتور شعبان من خلال قراءة جدلية للمكوّنات والكيانات الموحدة والمتعدّدة، العامّة والفرعية، بضرورة صياغة علاقة أساسها المشترك الإنساني، باقتراح حلول حقوقية إنسانية من خلال فكرة المواطنة ونبذ الطائفية.

وددتُ في هذا السياق أن أذكّركم بأن المملكة الأردنية الهاشمية من العام ١٩٨١ إلى العام ١٩٨٨ ممثلةً في شخصي المتواضع، كانت عضواً في لجنة مشتركة مع الأمير الراحل صدر الدين آغا خان، وقد تقدّمنا بمقترح النظام الإنساني العالمي الجديد، وأخذنا ثلاثة عناقيد من الموضوعات، هي:

أولاً – الإنسان وأخيه الإنسان، والحروب ومآلات الحروب. وقد تشرَّفت بتكليف من برنامج الغذاء العالمي في أن أقوم بتأسيس علاقة مع ذلك البرنامج تحت عنوان «تصفير الجوع» ... نعم، تصفير الجوع في الوطن العربي؛ بمعنى كيف نخدم الجياع تأكيداً للإنسانية تجاه بعضنا البعض.

ثانياً- الإنسان والطبيعة. فنحن نتحدث عن الاحتباس الحراري، وقد نال نائب الرئيس الأمريكي الأسبق آل غور جائزة الاحتباس الحراري Global Warming، وسئلت عندما نلت تلك الجائزة، وأجبت نفسي Human Warning الإنذار الإنساني.

أقول في هذا السياق الثقافة ثقافتان: ثقافة الاستكبار والإملاء والهيمنة العالمية، وثقافة التفاعل فيما بيننا؛ فأي ثقافة نختار؟ وهل المشروع النهضوي العربي مبني على ثلاثة أعمدة كما فهمت -منذ نشأتي- الخطاب السياسي، والخطاب الاجتماعي، وكذلك استخدام العقل في الخطاب العربي الموجّه إلى العالم؟ وما فائدة اللغة العربية، وهي لغة معترف بها من قبل الأمم المتحدة، إذا كانت عديمة المعاني ولا تستطيع أن تجاري فكراً ما يجري في هذا العالم المُعذَّب.

إنَّ معضلة بناء المؤسسات السياسية، التي قامت بعد الحرب الكونية الأولى عصبة الأمم، والكونية الثانية؛ الأمم المتحدة، هي أنها ما قامت إلا لتوزيع المنافع حسب نظرة الأقوياء، فأيننا في ذلك الوطن العربي من بناء مؤسسة جامعة: مجلس اقتصادي اجتماعي، يجمع ما بين الرأي السياسي الرسمي والأهلي والاقتصادي والاجتماعي؟

هنا يأتي دور الشباب في بناء هذا الكيان المستقبلي. وفي إطار الحديث عن الأدوات لا بد من البدء من تمكين اللغة العربية وتمتينها من حيث هي هوية وتراث وأداة تواصل مع اللغات الأخرى. ومع احترامي الكامل لمجامع اللغة العربية، فالمعركة الآن هي بين لسان العرب من جانب وإرادة العرب من جانب آخر. فهل نستطيع أن نطوّر مضامين اللغة لنخدم قضية التواصل الإلزامي فيما بيننا على الأقل، فيتحقق بها الربط بين الماضي

والحاضر؟ إنَّ اللغة هي المظهر الحضاري الأكبر لأي مشروع نهضوي، وركن أساسي من أركانه. كذلك يجب أن نحدِّد مضامين هذا المشروع ورسالته السياسية والاجتماعية، والعلاقة بين الموروث والمنقول وعلم المعاني، وانطلاقاً منها يكون العمل على رفد منابرنا الثقافية بالفكر الأخلاقي الذي تغنيه التعددية وينيره التنوع الحضاري، وتزيّنه الأصالة المستنيرة.

يقال إنَّ التنوير من الغرب، والإشراق وحكمة الإشراق من الشرق. وقد تحدَّث الشيخ شهاب الدين السهروردي عن حكمة الإشراق من الشرق؛ الشرق الآسيوي والشرق الإفريقي، ولم يتحدَّث عن حكمة الإشراق من الغرب المتجبِّر بالمادة وبسكك الحديد وبالهاتف المنقول الذي أصبح يفتك بنا، وكلٌ ينظر إلى هاتفه المنقول كأن لا حضور لنا في مثل هذا الجمع.

إنَّ الثقافة أمن وقائي، فهي العماد الذي ترتكز عليه أخلاقيات التضامن الإنساني والعدالة الاجتماعية ومهنية القانون المستقل في دولة القانون والمؤسسات، وفلسفة التآزر والتكافل والحوار وقبول الرأي الآخر، والاعتراف بأن هنا رأياً آخر أصلاً، والتنوّع بكل أشكاله وألوانه. ويأتي إطلاق منتدانا ومنتداكم؛ منتدى الفكر العربي للميثـاق الثقافي؛ لا بل الميثاق الثقافي الأخلاقي العربي تأكيداً لأهمية تطوير الثقافة العربية بما يخدم الرواية التاريخية إذا لزم الأمر، وبما يخدم الرؤية النهضوية العربية الواحدة الموحَّدة التي نشارك جميعاً في رسم معالمها. وأؤكد ضرورة التمسك باستقلالنا الثقافي المتكافل. إنَّ فهمي للتكافل والتكامل هو «أحترم هويتك تحترم هويتي»، ونعمل معاً على بناء المشتركات الخلاقة التي تعيد وتجدد العقل العربي المنفتح على الآخر.

أيها الحضور الكرام

لقد انشغل المفكرون منذ أكثر من خمسين عاماً بقضايا التعليم انطلاقاً من المسؤولية تجاه الذات الفردية والمجتمعات والأجيال القادمة. ويمثل التعليم نموذجاً لهذه المسؤولية

التي تتصل بسؤال أنسنة التعليم: مَن نعلِّم ولماذا؟ ما هي المهارات الحياتية التي نرغب في تمكينها وتفعيلها؟ ما هي الغايات الكبرى المتوقعة من أية منظومة تعليمية؟ إنَّ ضم أطر تنموية للمجتمعات، والنهوض بالأفراد، والحفاظ على جوانب العلاقة بين الاستدامة والتنمية تمثل جوهر الكرامة الإنسانية. ولا أرى أن جوهر العلاقة هي الاستثمارات الريعية والتفاخرية، فأمننا اليوم مرتبط بقدرتنا على تفعيل وتمكين مواطننا وشبابنا، وتطبيق النظام الإنساني على أرض الواقع، مما يأذن بقدوم عصر جديد يخلو من سطوة الإرهاب؛ بكل أشكاله، فالضعيف يكون أقوى في السعي من أجل العدالة وأكثر أمناً في البحث عن السلام. وكما قلت دوماً: السلام الجواني، فما زلنا بحاجة إلى تعزيز قيم التكافل الاجتماعي بين العرب كافة. وهذا البلد الصغير يستضيف ٤٩ تجمّعاً من اللاجئين بأسمائهم المختلفة وبمسمياتهم وفق مؤسسات الأمم المتحدة. فكيف نجمع بين هؤلاء اللاجئين والمجتمعات المضيفة بما يمكنهم من تحقيق الاكتفاء الاقتصادي والعيش الكريم والمشاركة في تنمية مجتمعاتهم؟

إذا نظرنا إلى بعض الأرقام المتعلقة بالحرب في سورية، فإننا نجد أنه في العام ٢٠١٦ بلغ عدد الأطفال الشهداء نتيجة هذه الحرب ٦٥٢ طفلاً، وهي نسبة تزيد بواقع ٢٠٪ على النسبة في العام ٢٠١٥، بينما اعتبر حوالي ٦٤٧ طفلاً في عداد الجرحى وفقاً لتقرير اليونسيف الصادر العام الماضي (٢٠١٦). وأشير هنا إلى أن ٨٠٪ من سكان مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن مصابون بآفات نفسية نتيجة المعاناة من الحرب، وقد أعددنا برنامجاً للرعاية، ويمكن لمن يرغب من ضيوفنا في هذا المؤتمر أن يقوم بزيارته.

أقول: مرحباً بشباب العرب، وأحيي بلادي وأحيي بلادكم، وأدعوكم جميعاً إلى أن تطلعوا على الواقع وعلى ما يقدِّم الشباب الأردني وغيرهم من الشباب العربي من فرص تعليمية وغيرها لهؤلاء اللاجئين؛ أقول أيضاً: إنَّ كل واحد منهم متوثب لمستقبل أفضل كما أنتم في بلدانكم، ولكن بعد مرور ست سنوات على الحرب في سورية، فإن ستة ملايين طفل يعتمدون الآن على المساعدات الإنسانية، إضافة إلى نزوح ملايين الأطفال، فقد أصبح أكثر من مليونين وثلاثمائة ألف طفل يعيشون كلاجئين في تركيا ولبنان والأردن والعراق

ومصر واليونان، كما يتم تجنيد الأطفال للقتال على الجبهات الأمامية، والقيام بأدوار قتالية تتضمن تنفيذ العلميات الانتحارية والإعدامات وحراسة السجون. ويخبرنا قرار منظمة الغذاء العالمية عن مشكلات صحية مثل التأخر في النمو والأمراض العقلية التي تسببت في نقص حاد لدى الأطفال في الحصول على فرصة إنسانية. إننا نتحدث عن الجيل المفقود بعد ألف حرب على مدى التاريخ الإنساني، وبعد الآلاف أو المئات من الأجيال المفقودة أتساءل معكم: هل نحن راغبون في مواجهة التحديات الصعبة التي تواجه الإنسان العربي؟ نقول التعليم بدايةً هو الرسالة والهداية بإقرأ، وتأخر النظام التعليمي في سورية والعراق واليمن وليبيا ومناطق أخرى في العالم يعود إلى تدمير معظم المدارس، ونزوح الملايين من السوريين يضعنا أمام مسؤولية تاريخية: ماذا يجب أن نعمل من أجل تجنّب ضياع الجيل العربي الحالي؛ فكلمة عربي تجمع فيما بيننا جميعاً، ولكننا إذا نظرنا كالغرب إلى صوامع اللاجئين والمشردين عنوة وبلا دولة؛ فكيف نستطيع بلورة مفهوم القدرة التحمُّلية الجامعة في إطار الهلال الخصيب الأخضر. أين الاستقلال المتكافل فيما بيننا؟ من المفروض أن قرارات القمة العربية الرسمية الأخيرة لم تتناول موضوع الجوع قط، ولم تتناول موضوع الفقر، ولم تتناول الفروق في مستويات الحياة والمعيشة. لقد كان بودّي أن أرى منطقاً فكرياً في المسار الثاني على الأقل!

نحن لا ندعي لأنفسنا على الإطلاق أننا رسميون والحمد لله. وبعد مرور سبعة عقود من حياتي القصيرة على هذه الأرض، فإنني لا أرغب سوى في خدمة الإنسان العربي وعزّة العرب. أقول: إنَّ الأمر يحتم علينا العمل على دمج بني الإنسان من اللاجئين والمقيمين في الأنظمة التعليمية، بالرغم من وجود مشكلة مع الأنظمة التعليمية القائمة في البلدان المضيفة. ولعل تأسيس مدارس للتدريب المهني في البلدان المضيفة للاجئين يمكّن المتدربين من الحصول على شهادة علمية، كما يسهم في تحوّل النظر للاجئين، فالمنظمات الأجنبية والأمم المتحدة عندما تعمل في هذه المخيمات تدرك تماماً كيف يكون الأمر، وبصورة انتقائية يُستدرج المهاجر إلى كندا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة في إطار التعامل الصحيح مع النظام لكيفية الدخول إلى هذه البلدان.

إننا بحاجة إلى جهد جماعي يعيد التواصل الإنساني بيننا. وأشير إلى أن منظمة اليونسيف ترعى ٣٠٠ مدرسة في الأردن، فلا تميز بين العراقي والسوري والفلسطيني والأردني ...إلخ، بل على العكس من ذلك فإن نظام الفترتين للأطفال في المدارس الذي كان يحدّ من فرص التعليم، أصبح يعزّز نظام المدرسة الموازية. وعندما نزور «كاريتاس» و«الأنروا» والمؤسسات التي نشأت من أجل دعم الإنسان الفلسطيني بعد العام ١٩٦٧ سنرى الحديث المباشر مع الإنسان بأنه إنسان معرفة، فالذي يتلعثم في اللفظ لا يستطيع أن يتحدث إلا بالاستعانة بشبابنا الموهوبين من برنامج «السابلة» فيتحول إلى مواطن نافع في هذا المجتمع . وإذا تعلّم التبريد أو انتقل إلى تعلّم صناعة الموبايل النقال امتلك مستقبلاً لنفسه، وكذلك المرأة التي مُنعت من العمل بادّعاء أن هذا منافٍ لنواميس المجتمع!

لهذا أقول إنَّنا بحاجة إلى عقلنة مشروعنا وأنسنته وتقريبه من متطلبات المؤسسات في الدولة، وأنسنة الأنشطة الاستثمارية في رأسمالنا الحقيقي الذي هو رأس المال الإنساني: «رأس ومال».

أشكركم، وأقول عوداً على بدء: إننا مثلما ندعو إلى إحياء مبادرات شبابية عربية، فإننا ندعو أيضاً إلى إحياء دور الجامعة والمدرسة والموجّهين في دور العبادة؛ ليستطيعوا أن يفكروا ويقتربوا من أولويات المجتمع، كما أدعو إلى عدم ترك فراغ فكري ونفسي وروحي لدى الشباب. وأدعو الشباب إلى ملء هذا الفراغ من حيث التمكين لهم، ليقوموا بذلك الدور.

أشكركم جميعاً، وأقول إننا لم نقترب من بداية المشروع، فالأمر لكم، ولا أستطيع في كل مناسبة إلا أن أحثّ وأشجع إذا ما وجدت آذاناً صاغية وضمائر حية. أرجو أن يكون هكذا هو الحال.

أشكركم جميعاً وأسلِّم عليكم.

كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي

د. محمد أبوحمّور

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم حفظه الله ورعاه،
أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة،
الأخوات والإخوة والضيوف العرب وأعضاء المنتدى
شبابنا وشاباتنا المشاركون
الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أستهل كلمتي هذه بالترحيب بضيوف مؤتمرنا والمشاركين فيه من الدول العربية الشقيقة، في عمّان عاصمة العروبة، وطن الوفاق والاتفاق وموئل الأحرار وملتقى الأخيار؛ عمّان التي تجمع ولا تفرق والتي تمنح الأمل بمستقبل مشرق وحياة كريمة. وأتوجه أيضاً بالتحية إلى الشباب العربي الواعي والمدرك لدقة وحساسية المرحلة التي تمر بها الأوطان، والمتمسك بهويته وثقافته، والساعي إلى تحقيق الطموحات، الذي يبني ويجتهد من أجل مستقبل وطنه.

صاحب السمو الملكي؛

يشرفني أن أتوجه بأسمى مشاعر الشكر والتقدير والاحترام لسموكم على تفضلكم بالرعاية السامية لهذا المؤتمر، والذي تكسبه أهمية خاصة، فسموكم في مقدمة المفكرين العرب الداعين إلى إيلاء المستقبل العربي كل الرعاية والاهتمام، وتجسد ذلك في العديد من المبادرات التي تم إطلاقها ورعايتها. وكان سموكم قد أكد قبل ثلاثة عقود أن مصير الأمة العربية متوقف على كيفية تربية الأجيال الناشئة وتعليمها.

إن هذا المؤتمر الشبابي السابع الذي يعقد تحت عنوان «التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة» يشكل حلقة من سلسلة المؤتمرات الشبابية التي بادر لعقدها

منتدى الفكر العربي، وتم خلالها تناول موضوعات وقضايا متعددة حول الشباب وتحديات المستقبل والشباب العربي في المهجر، وتطوير مؤسسات العمل العربي الشبابي، والشباب وظاهرة العنف، والمستقبل العربي في ضوء الحراك الشبابي، والشباب والتمكين الاقتصادي للمستقبل. ومؤتمرنا اليوم يخصص أبحاثه لعدد من القضايا الهامة التي تمس القطاع الشبابي ومختلف قطاعات المجتمع؛ كالتعليم والإبداع، والشباب والمشاركة، وثقافة الريادة، والتنوع الثقافي، وبناء التماسك الاقتصادي والاجتماعي، والسعي إلى بلورة رؤية عربية مشتركة في مجال الاستثمار، وحل أزمة البطالة. كما سيتم تبادل المعرفة عبر عرض تجارب شبابية عربية متنوعة. ونأمل أن تساهم المشاركات المميزة في تحليل وتشخيص واستشراف الواقع والمستقبل، وأن تشكل إسهاماً في تحديد دور الشباب العربي في النهوض ببلدانهم وصولاً إلى مشاركتهم في بلورة رؤية شاملة لمستقبل الوطن العربي والأمن الإنساني، والعدالة والمشاركة الاجتماعية لمواطنيه جميعاً.

الأخوات والإخوة الأكارم

حققت البلدان العربية العديد من الإنجازات في مجال إتاحة الفرص التعليمية خاصة في مراحل التعليم الأساسي، إلا أنه بالرغم من ذلك ما زال أمامنا الكثير مما يجب القيام به لتحقيق المعايير العالمية فيما يتعلق بجودة التعليم، كما أن هناك فجوة بين ما تقدمه المؤسسات الأكاديمية للشباب من مهارات ومعارف وبين ما يحتاجه سوق العمل، وهناك شبه إجماع على أن الأنظمة التعليمية في الدول العربية تحتاج إلى إصلاحات في مختلف المجالات، بما في ذلك المناهج وأساليب التدريس وأنظمة البحث العلمي، وسبل الاستفادة من التكنولوجيا وتطبيقاتها المتنوعة، وخاصة في مجال الابتكار والإبداع. ومن المتفق عليه أن توفُّر نظام تعليمي حديث يواكب متطلبات العصر وينسجم مع تطوراته هو العامل الحاسم في بناء الدولة العصرية.

من المتوقع وصول معظم الدول العربية إلى الفرصة السكانية قريباً، وهذا ما يدفعنا إلى إعادة تسليط الضوء على البطالة التي تعتبر من أبرز هموم الشباب العربي، ومصدر قلق

كبير لمجتمعاته، وهذه المشكلة تفرض تحدياً يحتاج إلى تخطيط سريع ومسبق لمواجهة مختلف تداعياته القادمة، حين تصبح الفئات في سن العمل حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان في بلداننا. واعتماداً على معدلات البطالة في منطقتنا العربية وهي الأعلى في العالم وأيضاً اعتماداً على نسبة الشباب حالياً من إجمالي عدد السكان في المنطقة، فإن هذا التحدي يكشف عن فرصة في الوقت نفسه للتحول إلى مسار نهضوي حقيقي شامل.

يؤدي الاستثمار دوراً محورياً في الارتقاء بالتعاون الاقتصادي العربي وتنمية التجارة البينية، كما أنه الوسيلة الأفضل لتوليد فرص العمل وتخفيف البطالة ومكافحة الفقر وتقليص التوترات الاجتماعية. وهنا لا بد أيضاً من تأكيد أهمية التجارة البينية وضرورة أن تحظى بما تستحقه من رعاية، خاصة وأنها تشكل ما يقارب ١٢٪ من إجمالي التجارة العربية، مما يعني وجود فرصة كبيرة لتعزيز العلاقات التجارية العربية.

تمر منطقتنا العربية بمرحلة حرجة، فالأزمات والنزاعات المسلحة المتفشية في عدد من دول المنطقة أدت إلى فقدان الكثير من المكتسبات التنموية، وهددت التماسك الاجتماعي، ليس في تلك البلدان فقط بل في المنطقة بأسرها، ووضعت على كاهل الدول أعباء استثنائية غير مسبوقة واستحقاقات صعبة، ومن المؤسف أن الشباب والأطفال يدفعون ثمناً باهظاً لهذه الأزمات وهم يمثلون القسم الأكبر ممن يعانون خطر ما نشهده من عنف غير مسبوق، واضطرابات عسكرية واقتصادية واجتماعية. وفي مثل هذه الظروف لا بد أن نولي اهتماماً لموضوع التنمية البشرية، وأن يصبح ركيزة أساسية للتعاون العربي بحيث يكون الإنسان أداة التنمية وهدفها، ولا بد من تأكيد ضرورة أن تترافق جهود التنمية مع تنوير فكري ونهضة تحرر المجتمعات من براثن الفكر المتطرف، ومواجهة هذا الفكر بالثقافة المنفتحة والتعليم العصري الذي يعزز قيم التسامح والمواطنة، والأخذ بالاعتبار أهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لها، وانعكاساتها على تعزيز قدرة الأمة العربية في مواجهة التحديات.

إن تمكين الشباب العربي يتطلب إشاعة أنماط تفكير ثقافية محفزة مثل التغيير الإيجابي، والتعامل مع المستجدات العالمية، والاستفادة من تجارب الآخرين. كما لا بد أيضاً من بناء

القواعد اللازمة لمشاركة الشباب لتمكينهم ريادياً، ورعاية المبدعين منهم وتدريب القوى العاملة المرشحة لسوق العمل تدريباً نوعياً يعتمد على المهارات، وتحفيز روح المبادرة لديهم ضمن منظومة ثقافية اجتماعية إصلاحية، ترتكز على قيمة الإنتاج وعلى استثمار التكنولوجيا في التطوير، وتوازيها منظومة تشريعية وسياسية لضمان النزاهة والعدالة وتساوي الفرص بين الجميع، على أسس الكفاءة. وفي هذا الإطار نحن بحاجة إلى وضع الاستراتيجيات الفعالة لتطوير طاقات الشباب وتحويلها إلى قوة إنتاجية لا تكتفي بانتقاد الواقع أو نقده بل تتجاوز ذلك لتصبح طاقة فعالة تبني وتنمي المجتمع.

صاحب السمو الملكي،

الحضور الكرام

يشرفني أمام هذا الجمع الكريم أن أشكر لسموكم تفضلكم بالرعاية، وقد عهدناكم يا سيدي داعماً لشباب الأمة بفكرك النير المستنير. كما أشكر السادة المشاركين بأوراق عمل على مساهمتهم في أعمال هذا المؤتمر. والشكر كذلك إلى الزملاء رؤساء الجلسات والمقررين والشباب والشابات العرب المشاركين باهتمام، والشكر موصول أيضاً كذلك للداعمين لهذا المؤتمر وعلى رأسهم الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ولجامعاتنا ومؤسساتنا الوطنية وعلى رأسها **البنك الإسلامي الأردني** و**جامعة البترا** و**جائزة الحسن للشباب** و**غرفة صناعة عمان** و**غرفة تجارة عمان** و**مؤسسة عبد الحميد شومان**، تعبيراً منهم عن مؤازرتهم لأهداف المؤتمر النبيلة ومحتواه العلمي في خدمة الأمة وأجيالها ومستقبلها الواعد بإذن الله، ولكم جميعاً كل الشكر والتقدير على مشاركتكم.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الشيخ د. خالد بن خليفة آل خليفة*

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال رئيس مجلس أمناء وراعي منتدى الفكر العربي

أصحاب المعالي والسعادة؛

الحضور الكريم؛

طيَّب الله أوقاتكم بكل خير.

يسعدني أن أكون حاضراً في هذا المؤتمر الهام الذي نعتبره أُفقاً جديداً في إدراك أهمية الاستثمار في التعليم والإبداع، كمنطلقات تنموية مستدامة، والذي يرعاه مشكوراً صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال؛ رئيس مجلس أمناء وراعي منتدى الفكر العربي.

إن شبابنا هم عماد المستقبل، وهم وقود الأمّة الذي لا ينضب، ومورده الذي لا ينفد. هذه شعارات نردِّدها دائماً وتصدح بها الأصوات في الملتقيات والمحافل، ولكن تشخيص الواقع أظهر ضحالةً في انعكاسها على مجتمعاتنا، الأمر الذي فرض تحديات جسيمة في مسيرة التنمية الشاملة في دولنا العربية.

لقد أثبتت لنا الأحداث في العقد الأخير الذي تعيشه أمتنا العربية والإسلامية قدرة التقنية الحديثة بشتى أصنافها وألوانها على تحريك الواقع تحريكاً لا نظير له على مر التاريخ، وكيف كانت لوسائل التواصل الاجتماعي ومنصاتها، التي يرتادها ويقودها الشباب بكل كفاءة وتمكين، قدرة على تشكيل الأنماط والسلوكيات وتكوين الأفكار وتنشئة العقليات، مما جعلها إحدى أقوى أسلحة العدو الذي عبث من خلالها بقيم الشباب ومعتقداتهم، ضارباً بعرض الحائط كل تلك الجهود التربوية والتعليمية التي عكفت دولنا على غرسها وترسيخها على مر السنين في المدارس والمعاهد والجامعات.

ومن ذلك فإن السؤال حول جدوى جهودنا في مسيرة التربية التعليم، وطرقها ومناهجها

---

* رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، ونائب رئيس مجلس الأمناء/المدير التنفيذي لمركز عيسى الثقافي، وعضو منتدى الفكر العربي/البحرين

التقليدية المعتمدة على التلقين والتنظير الخطي، بات حتمياً. وكذلك الحاجة لمعرفة حدود قدرتها على تحقيق غاياتها النبيلة، ومدى مواءمتها مع تطلعات الأطفال والشباب في عصر الرقمنة ووسائل التواصل الاجتماعي لهو أمر مُلِّح. والإجابة عن ذلك تكمن في دراستنا لرسائل وتقنيات الاتصال العصرية، التي يستخدمها الأعداء، بما فيها من خصائص التغذية العكسية والانغماس السلوكي الإبداعي، وأقْلَمتها مع أهداف الأمة في غرس قيم الوطنية والولاء والاعتزاز بالعروبة والدين، في معادلة يكون فيها الشباب فاعلاً بعمق معرفته وإبداعه الواسع، مع ما تُقدِّمه دولُنا من أسس تربوية واجتماعية عالية. فعلينا كمؤسسات ومثقفين وتربويين التوجه نحو استخدام أحدث وسائل التواصل الاجتماعي في مناهجنا التعليمية وطرق تدريسنا.

الإخوة الحضور

إن الإقصائية التي يعاني منها شبابنا العربي اليوم هي نتاج لانعدام الثقة فيه كعنصر تنموي ناشط في المجتمع، وهدر طاقاته المعرفية والبدنية هدراً ترك المجال للمتزمِّتين لاختطافهم وتفتيت ولاءاتهم، فدعونا نقف ونتساءل: لماذا لا يكون لدينا وزراء ومستشارون وقياديون شباب؟ ومن هنا فإن الاستثمار في المورد البشري اليافع بات من واجبات السياسات العامة التنموية لدولنا، وأن يؤسّس ذلك الجانب التربوي ورعاية المواهب والإبداع بشكل رئيسي.

لذا يجب أن نعيد النظر في طرق تعليمنا، وأن نزرع الأمل في نفوس شبابنا، وأن نوظف طاقاتهم توظيفاً حقيقياً من أجل التغيير نحو الأفضل، ونقطف ثمار ذلك بعد حين، فهم أكثر اضطلاعاً بمستقبلهم وأعرَف بمصيرهم، وأكثر غَيْرة لحفظ أمن أوطانهم واستقرارها.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم لكافة الأعضاء والقائمين على منتدى الفكر العربي بخالص الشكر وعظيم الامتنان على حسن التنظيم وحفاوة الاستقبال والاستضافة، على أمل أن يحقق المؤتمر تطلعات شعوبنا العربية الأبية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة د. نزار يونس*

صاحب السموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم،

الأمين العام لمنتدى الفكر العربي د. محمد أبوحمّور،

أصحاب المقامات، الضيوف الكرام،

أيها السيدات والسادة،

في ليل العرب الدامس والحزين، ومن خارج المعسكرات والخنادق والتخوم، يثابر أمير حكيم عربي، ما زال عربياً حتى العظم، على إشعال قناديل الأمل، لعلها تبعث بعضاً من النور لإضاءة طريق شباب عربي تائه يبحث عن مستقبل وموقع وهوية، وعن حياة كريمة.

غداة انعتاق بلدانهم من الحكم العثماني منذ مئة عام، كان عدد سكان دنيا العرب ٤٠ مليوناً، وكان يوازي في تلك الأزمنة ١٠٪ من سكان القارة الأوروبية. في عام ١٩٥٠ تخطى العدد ٧٥ مليوناً ليرتفع في عام ١٩٧٥ إلى ١٤٠ مليوناً وإلى ٣٦٠ مليوناً في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في عام ٢٠٥٠ إلى ما يناهز ٧٤٠ مليوناً، متخطياً بذلك عدد الأوروبيين المتوقع في العام نفسه، والذي سيبلغ ٧٣٤ مليوناً -بما في ذلك المهاجرين من أصول عربية.

رافق هذا التطور المذهل تحوُّل أكثر إثارة في مقومات الحياة المادية، نتج عن تقدم المعرفة والتقنيات الحديثة وعن الثورة الرقمية، وكان لا بد له من دفع الإنسان المعاصر لولوج جدلية العلاقة مع العقل، ومع البيئة والمحيط، ومع إشكالية الزمان والمكان.

هذا الواقع المستجد، شكَّل انقطاعاً في التاريخ، حيث إن تقدم المعرفة والتقنيات الذي حصل خلال حياة جيل واحد تجاوز -في أبعاده المادية على الأقل- أضعاف ما شهدته الصيرورة البشرية خلال الأجيال المتعاقبة منذ فجر التاريخ، وبات من المتعذر مقاربة أي شأن حاضر، بمقاييس وفكر وقناعات الماضي، وبمعزل عن رافد الحداثة وما استحدثه من فرضيات على مقومات وجودنا.

---

* رجل أعمال، عضو منتدى الفكر العربي/لبنان.

من المسلّم به، أن الكون في استدامته وارتقائه يتجه نحو المزيد من التعقيد، وأن الحضارة في المقابل، في جدلية تفاعلاتها وتراكماتها، تنحو للمزيد من الانفتاح والتآلف والتلاقح، لاحتواء التداعيات الدرامية واللامحدودة للحداثة على الشخص وعلى الحياة.

كان لا بد للكيانات السياسية الناشئة في دنيا العرب، أن تتعامل مع الحداثة، الوافدة من دون استئذان، فتبادر لبلورة الأفكار الجديدة في الاجتماع والاقتصاد والسياسة، بغية تفادي الخلل والتباين في أنماط التطور المتسارع لمقومات الحياة المادية من جهة، وللركود في تجدد الفكر والقناعات من جهة أخرى. غير أن الطُّغَم العسكرية والانتهازية، التي اغتصبت السلطة في الدول الناشئة، وجدت في مجريات التحديث ستارة قِشْريَّة لتفتيت النسيج الاجتماعي الراسخ، وإفراغ المجتمعات من قيمها ودفاعاتها بغية استباحتها وإقصاء نخبها واستبدالها «بالنظام» وبالقيم التدميرية التي يجسِّدها الحاكم وأتباعه وعشيرته وأجهزته القمعية.

في واقع الأمور تجسَّدت إجراءات التحديث بمعاداة المنطق والعقل واستبدال الحضارة العربية بأبعادها الروحية والإنسانية وخطابها الإنساني، بواحد من شرّين: فإما خطاب الأنظمة المتمحور حول اجتماع متخيّل أملس ومنصهر لا نتوءات فيه ولا تضاريس، وإما الخطاب الدوغمائي المتزمِّت الذي تروِّج له جماعات مراوغة أو عن قناعة، لإحياء هويات ماضوية إقصائية متصارعة وقاتلة، ومن المؤسف أن يساعد انكفاء المثقفين والنخب والفكر النقدي إلى رواج هذين الخطابين وإمعانهما في تدمير التاريخ والجغرافيا والفكر والعروبة والدين.

نحن اليوم شعب بلا هوية

كانت دنيا العرب، على امتداد مساحتها -الأربعة عشر مليون كيلومتر مربع- المسرح الأرحب للروافد الغنية التي شكَّلت حضارة البشر منذ فجر التاريخ. فهي لم تنشأ من عرق واحد أو لغة واحدة أو ثقافة خاصة، بل كانت العروة الجامعة لأقوام هذا الشرق المتنوع الاستلهامات: السومرية والبابلية والأشورية والفينيقية والمصرية والآرامية والأمازيغية، قبل أن تتمخض حضارةً عربيةً زاهرةً ميّزها تراكم طبقات روحية وفكرية، شكَّلت مختبراً إنسانياً للتفاعل والتلاقح والاحتواء المتبادل، وبلورت في السياق نفسه

الهوية العربية المنفتحة والسمحاء التي نادى بها المؤسسون من روّاد النهضة، واعتمدت منطلقاً للعيش معاً في دنيا العرب الغنية باجتماعها التعددي ومرتكزاً لبناء مستقبل مشترك زاهر لا تمييز فيه ولا تفضيل.

عوضاً عن بلورة هوية عربية إرادية للمستقبل، حاضنة للميراث الحضاري التعددي والمتنوع في دنيا العرب، راعية للقيم الإنسانية الراسخة، وضامنة لحرية الفرد وكرامته وحقوقه الأساسية، التهت الأنظمة العربية بلعبة صراع الهويات الماضوية لتقسيم الولاءات وللإلهاء.

من الراهن، أن لا سبيل لاستعادة الأمة العربية ودولها موقعاً على خارطة المستقبل، ما لم يتح لها الاعتداد بهوية قومية واحدة معترف بها منفتحة على تعددية الاجتماع العربي، ملتزمة بالحرية وبالديموقراطية، منزَّهة من التعصب والعنصرية، ملتزمة بالمحافظة على حقوق الأفراد والجماعات وعلى المساواة والكرامة الإنسانية في ظلال مشروع ثقافي عربي يعيد تشكيل الوجود العربي في دنيا العرب.

كان من الطبيعي أن يؤدي التنكُّر للهوية العربية إلى تغييب المشروع الثقافي العربي وتقزيم الثقافة في دنيا العرب.

فهل نحن قوم نخاف من الثقافة؟

لأن الثقافة صناعةُ البشر الأنبل، ولأنها تجسِّد ميراث تجارب الأجيال ومعاناتها للارتقاء وللإبداع، فهي تضفي على المثقف في كفاحه الشاقّ لوعي ذاته ولتحقيق إنسانيته في مواجهة الفراغ والقلق والمجهول، دور الخالق والفاتح معاً.

ففي الثقافة، وحدها، جوهر الأجوبة المعقدة التي يصوغها الإنسان في بحثه عن معاني وجوده وسعيه إلى التحرر من معايير الزمان والمكان، لممارسة حرية غير رازحة ولا مقيّدة ولا مسدودة. فهي الخيار الأضمن لعقلنة مقاربات البشر للأقدار المهيمنة على مصائرهم، بأبعادها البيولوجية والاجتماعية والروحية والمادية. وعندما يستقيل المثقفون

من مسؤولياتهم، يُسخّر دور العقل وتُسيطر الأوهام ويجنح المجتمع نحو الفكر الخرافي والتزمُّت والعصبيات، فيتخلى المجتمع عن القيم الأساسية التي كرَّستها الحضارة لحماية كرامة البشر.

راهن رجال النهضة على الثقافة كمشروع تأسيسي لتوحيد دنيا العرب، وكان من البديهي الاعتقاد بأن تحقيق هذا الهدف يتطلب قيام دولة أو دول لديها الشجاعة للاعتراف بهويتها المعاصرة، وبما تمليه عليها هذه الهوية من موجبات، إنْ بالنسبة إلى العدالة الاجتماعية والمساواة أو بالنسبة للحقوق الأساسية للمواطنين، وفي طليعتها الحرية الفردية والكرامة الإنسانية والتنمية الاقتصادية، ولكن ذلك لم يتحقق وبقي المشروع الثقافي العربي ينتظر الفرصة لقيام أنظمة لا تعادي الثقافة.

كبديل عن المشروع الثقافي، نقضي أعمارنا التي هجرها الفرح أمام مشهد استعراضي لقبائل وعشائر وبدع ومجموعات تتبادل الضغائن والأوهام والخرافات وتواريخ الخصام، وتتبادل الأدوار وألغاز القاتل والأفخاخ البشرية والذلّ.

فهل أطبق التاريخ علينا، أم أن للتاريخ خيارات أخرى خارج لعبة تحريك الغرائز وإثارة الفتن والأحقاد؟

ليس ترفاً فكرياً، أن نحلم بدنيا للعرب آمنة ومتحررة من الجهل والتخلف، حاضنة لدول عصرية تسودها الحرية والمساواة، وأن ندعو لثقافة مشرقة في أوطان للعيش معاً وللقاء الأفكار والأديان وللحضور التعددي حيث لا يُقصي أحدٌ أحداً ولا تهيمن فيه جماعة على سواها.

باعتقادي أنه يجوز لنا اليوم أن نحلم، فكل عمل كبير يستهلّه حلم صغير!

رجائي، أن يتحقق حلم أميرِ الفكر والرؤية، أطال الله عمرك، وأن يصبح هذا الحلم الكبير خريطة طريق الشباب والشابات، رياحين دنيا العرب.

كلمة المشاركين الشّباب

أ. ملاك جهاد العقيلي*

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، رئيس منتدى الفكر العربي

سعادة الشيخ الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة،

أصحاب الدولة والمعالي والعطوفة والسعادة،

أخواتي وإخواني من أشقائنا وضيوفنا الكرام،

صديقاتي وأصدقائي من النماذج المشرقة من الشباب العربي، نوَّرتم الأردن.

عندما علمت أنني سأشارك في المؤتمر وألقي كلمة المشاركين الشباب أحسست بثقل المسؤولية وعِظَمها، وحجم الجهود المطلوبة نحو ترسيخ رؤية عربية مشتركة، ونهضة معرفية فكرية نحلم بتنفيذها بأيدي وعقول عربية ريادية، تخدم أوطانها وأمتها العربية. نحن شباب هذه الأمة لن نكتفي بإعادة التأكيد على ثوابت الأمة العربية، وعلى أهمية العمل العربي المشترك الذي يأتي في وقت حزين ونحن نعاني من إحباطات وحروب وأزمات إنسانية ونزاعات ومجاعات، ومن خلل في الحوكمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانكماش اقتصادي وبطالة، ونحارب الإيديولوجيات المتطرفة التي تهدِّد سلمنا الداخلي والقومي والإقليمي وهويتنا العربية، ولكن ما زال فينا الأمل في كل يوم صباح جديد لنبدع حتى في وضع السياسات التي تجنبنا مزيداً من الإحباطات والاضطرابات، وتدفع دولنا نحو الاستقرار أولاً والازدهار ثانياً بكل أنواعه، وكيف نحقق رؤية عربية مشتركة ونهضة معرفية. لقد أدركت من خلال تجربتي وعملي في مجال الاستثمار في مجال القطاعات الغذاء والطاقة والنفط والطيران في دول غرب إفريقيا نيجيريا على سبيل المثال، أن حقبة الاقتصاد المبني على النفط ليست مستدامة، ويجب العمل على زيادة الإنتاجية

* رائدة أعمال شابة من الأردن، اختيرت من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ضمن مئة شخصية من الشبان والشابات الأكثر تأثيراً في العالم للعام ٢٠١٧.

في مجالات أخرى من خلال بدء إجراءات اقتصادية مبتكرة، لتعظيم عمليات التبادل التجاري والخبرات بين كافة الدول العربية، وإزالة كل العوائق، فأروع ما يجمعنا جميعاً هو لغتنا وهويتنا العربية الواحدة.

أؤمن بدور الفنون والمطالعة وتعلم اللغات والتمكن من اللغة الإنجليزية وتطوير مهاراتنا الحياتية وفتح فضاءات الحوار الفكرية بين الشباب واعتناق الحوار كمنهج عمل واحترام الاختلافات والأديان والحضارات واعتبارها كنزاً معلوماتياً ثميناً، مع أهمية الإيمان والفخر بهويتنا العربية، ولن يتحقق ذلك إلا بتطوير التعليم ومناهجه واعتماد أساليب التفكير النقدي البنّاء المستنير، والتركيز على اكتشاف الموهبة في جميع المجالات، وتوظيف الثورة الصناعية والتقنية والمعرفية والذكاء الاصطناعي وتسخيره لتوليد فرص عمل جديدة، وتحفيز النمو الشامل لكل فئات المجتمع في ابتكارات لحل الأزمات الإنسانية في العالم العربي. فقد ابتكرت سيدة كينية تطبيقاً وخلقت قاعدة معلوماتية ساهمت في تمكين مئة ألف مزارع. علينا أن نعمل على تمكين أجيال المستقبل وتهيئتهم لاستيعاب تأثيرات الثورة الصناعية الرابعة على المجتمعات واقتصاداتها، وتعليمهم كيفية تقديم خدمات ذات إنتاجية ابتكارية، وذات قيمة مضافة. ولا يقل أهمية هنا دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الاندماج والتضامن المجتمعي فيما بيننا نحن الشباب العرب، وبيننا وبين دول العالم المتقدم، وتجسير الهوة بيننا علمياً ومعرفياً وثقافياً.

وعلى حكوماتنا العربية دور بالدعم وتهيئة بيئة الأعمال، ليس للشركات المتوسطة والصغيرة فحسب، بل الشركات الناشئة والريادية، وأيضاً حاضنات الأعمال في جميع المجالات وأولها الصناعية والزراعية والتكنولوجية، للتقليل من هجرة العقول وهجرة الشركات، وسيادة القانون وتطبيقه بشكل كامل على جميع شرائح المجتمعات، واعتماد مبدأ المواطنة المتساوية والمتكافئة لتنظيم علاقاتنا مع بعضنا بعضاً ضمن مبادئنا الإنسانية. وأخيراً أهمية بناء اقتصاد معرفي، ودوره في تغذية قطاع الأعمال في كل مجالاته بما في ذلك قطاعات الأعمال التقليدية التي ستنهض بالمجتمعات المحلية، واقتصاديات المعرفة المتنامية وليست المستنفدة، وعلينا تسخير التكنولوجيا لها وليس نبذها. وأدعو

هنا لإنشاء بنك عربي معرفي إنمائي للمعلومات والإحصاءات، ليكون مركزاً معلوماتياً عربياً، لتوفير جميع المعلومات المطلوبة والمعلومات الإحصائية من أجل خلق منظومة عربية اقتصادية موحدة.

سعادتي ومصدر إلهامي اليوم هي النماذج المشرقة وقصص الرياديين والمبتكرين من أخواتي وإخواني في كل الوطن العربي، الذين بالرغم من تحدياتهم يبتسمون ويعلموننا دروساً لا تنتهي من الصبر والأمل والمثابرة والنجاح، فلنهيء لهم البيئة والظروف لأن تكبر أعمالهم وشركاتهم في بلادهم. فعلينا اليوم مسؤولية أكثر من أي وقت مضى بأن نكمل العمل كما كل يوم، ولكن بمشروع نهضوي ريادي عربي لتنظيم الإنتاجية ولتنمية شاملة مستدامة، تنهض بطاقات الشعوب العربية.

الشباب هو شباب القلب والهمة والريادة والابتكار في أي عمر، ويستطيع أي إنسان أن يكون رياديا في عمله مهما كانت طبيعة عمله وأياً كان موقعه.

الرؤية العربية المشتركة وإن أرهقتها الأوضاع المجاورة، لكن خير هذه الأمة في وعي شبابها ومنظومتها الأخلاقية المبنية على إرثها الحضاري وتاريخها وعراقتها، فحجم الفرص الاقتصادية الواعدة لدى الدول العربية مبشرة وما زالت تحاول شق طريقها، فالريادة بمفهومي وحسب تجربتها العربية هي في ابتكار أسلوب تعايشي مع جميع التحديات، فنحن ننتمي لنرتقي وننمو لنترك حضارة، فكل فرد منتج هو رأسمال فكري عربي ومصدر للإلهام والابتكار ولنمو مستقبل للأمة العربية.

سيداتي سادتي

دائماً أتساءل: ما الذي سأتركه خلفي؟ ما الحضارة والإرث الذي سأتركه لعائلتي ولمجتمعي وبلدي وبلادي ولأمتي العربية؟ ما الذي سيتركه كل واحد فينا؟ ما الذي سيتركه غيري لاستشهد وأرتقي به وأفاخر وأتعلم وأصنع منه معرفة وتاريخاً. فلنصنع حضارة وإرثاً ومجتمعاً معرفياً مستقراً ومستمراً للأجيال القادمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمـة التـقديـم

أ. رولا نصراوين*

سيدي صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم حفظه الله ورعاه،

الأمين العام د. محمد أبو حمّور الأكرم،

السادة أصحاب الدولة والمعالي والسعادة والعطوفة الكرام،

السيدات والسادة، الضيوف العرب المحترمين،

الشباب المشارك في المؤتمر الشبابي السابع، أيها الحفل الكريم،

أسعد الله صباحكم جميعاً، جميلٌ أن نلتقي في هذا الصباح الربيعي العطر بنكهة حضوركم الندية، ودفء مشاعركم النبيلة، لنرحب بكم أجمل ترحيب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الشبابي السابع: «التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة»، تحت رعاية ومشاركة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال حفظه الله ورعاه.

الشباب هم عصب الأمة وروحها، نورها ونارها، قوسها وسياطها، بناة مجدها وحضارتها.

ومن كلمات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه: «المستقبل لكم أنتم أيها الشباب، لذلك يجب أن تصنعوا المستقبل ليس بالمشاركة فقط، وإنما بالريادة وقيادة مسيرة الإصلاح والتغيير، وبناء المستقبل المنشود لوطنكم وللأجيال القادمة».

---

* كاتبة وأديبة/الأردن.

أعزائي الحضور

يهدف مؤتمرنا لهذا العام إلى بلورة رؤية عربية موضوعية مشتركة قابلة للتطبيق، للمساهمة في انتشال الأجيال الشابة في الوطن العربي من حالة اليأس والإحباط التي فرضتها الصراعات والنزاعات القائمة في المنطقة، وسيناريوهات التقسيم والتجزئة وتفتيت الدول وإعادة تركيبها على أسس أثنية وطائفية ودينية ومناطقية، وعبر رسائل التخويف والترهيب والتيئيس الموجهة إلى الأمة العربية ذات الثقافة الواحدة والمصير المشترك، وبالتالي نزع الثقة والأمل بالذات والمستقبل من نفوس هذه الأمة، والقضاء على وحدتها ووحدة مقدراتها، وضرب مكامن القوة والعمل والإنتاج لدى الأمة، وطمس هوياتها وإلغاء كينونتها.

وفي ضوء ذلك سيناقش المؤتمر على مدار يومين أربعة محاور هامة، تتعلق بالتعليم، والإبداع، والمشاركة، وثقافة الريادة والتنوع الثقافي والمواطنة وبناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي؛ نحو رؤية مشتركة للتعاون العربي في مجال الاستثمارات، وحل أزمة البطالة.

دامت جهودكم متطلعة إلى المستقبل والبناء والمشاركة الفاعلة في أعمال هذا المؤتمر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الباب الثاني

حلقة حوارية تأسيسية

«التعليم والإبداع»

حلقة حوارية تأسيسية
«التعليم والإبداع»

رئيس الجلسة: أ. طاهر المصري*

عندما انبعث الإسلام في الجزيرة العربية، وامتدَّ في أرجاء الأرض، التقى بحضارات متعددة، منها الحضارة المصرية واليونانية والرومانية والفارسية والهندية، فاستوعب الإسلام كل هذه الحضارات وانفتح عليها وأدخلها في نسيجه، ضمن رؤية تقبل الآخر وثقافته، وتحترم التنوُّع. وهذا ما نفتقر إليه الآن في ظل الأوضاع العربية الحالية، وهو ما يستدعي إعادة تجديد الأمة العربية فكراً ومنطلقاً وهوية. ولا يخفى أن الهوية العربية تتعرَّض لهجوم شديد، بسبب افتقارنا لما قامت عليه الحضارة العربية-الإسلامية، وهو ما سأترك الحديث فيه للمحاضرين. ومن جهة أخرى أشير إلى أن إحدى نقاط ضعفنا نحن النخبة أننا أسهمنا في بناء السلطة ولم نسهم في بناء الدولة، وهو ما أدى إلى تراجع في مفاهيم متعددة بما فيها مفاهيم الثقافة ومفاهيم التعليم. وبصرف النظر عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا في هذا، إلا أن الأمر يتطلب أن تحظى هذه المفاهيم بالحوار والنقاش، فنحن دول ذات أسس ولها مؤسسات تحترم القانون وتحترم الدستور. وما يخطط له في موضوع التعليم والثقافة، هو أن يسود فيه المنهج العقلاني والقبول بالآخر، فثمة تلازم بين التعليم والثقافة، وهي القضية التي سيتناولها في حديثه عن الإبداع والتعليم، د. إبراهيم بدران؛ وهو عضو المنتدى ومفكر ووزير تربية سابق.

---

* رئيس وزراء سابق، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

التعليـــم والشـــباب والإبـــداع

د. إبراهيم بدران*

أولاً: الشباب دائماً

لا بد من الانطلاق من مقولة جوهرية أكيدة «أن النظر في موضوعة الشباب هو بالضرورة نظر في تكوين المجتمع وإمكاناته في المستقبل المزدحم بالأحداث، والمفعم بالمتغيرات والمتسارع الخطوات والغني بالفكر والإبداع والإنجاز الإنساني المتواصل، والتنافس بين الشعوب والأفراد في كل مجال. فالشرائح الشبابية هي الأكثر تأثراً بمجريات الأحداث اليوم وهي صانعتها والأكثر تأثيراً فيها في المستقبل؛ إذ ستكون آنذاك -إذا صح إعدادها وتمكينها- في عنفوان دورها الحضاري في المجتمع من حيث القدرة على العطاء وصنع القرار، وإدارة عجلة الدولة وإغناء الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفكر والفنون بمنجزاتها.

حتى بدايات القرن العشرين كانت عجلة التاريخ بطيئة نسبياً والتغير متواضعاً ومتقطعاً ومتدرجاً، وكان المستقبل آنذاك في الجزء الأكبر منه امتداداً طبيعياً للحاضر والماضي. أما اليوم، وبعد الثورات الصناعية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية والرقمية والمعرفية المتتالية، فإن المستقبل أصبح شيئاً مختلفاً ومفاجئاً ومسرعاً وصادماً كما قال **الفين توفلر** قبل أكثر من أربعين عاماً في كتابه « صدمة المستقبل» (١٩٧٠)، وتفاقم دور الإنسان والشباب خاصة في صنعه وتوجيهه أكثر من أي وقت مضى.

---

* مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا الدولية والمراكز العلمية/وزير سابق، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

ومن هنا، فإن النظر إلى مستقبل الوطن والمجتمع من منظور شبابي أمر يحتل أهمية كبيرة بالمفهوم السياسي والإنساني والاجتماعي والوطني على حد سواء. ويتطلب جهوداً مكثفة وإبداعات غير مسبوقة لإعداد الشباب وتمكينهم وزيادة قدراتهم، حتى يدخل الشباب فضاء المستقبل شريكاً فاعلاً محققاً لطموحاته وأحلامه وتطلعاته، وليس شريكاً متلقياً منتظراً وقوع الأحداث التي لا يعرف حيثياتها. ويقوم الإعداد والاستعداد للمستقبل على دعائم رئيسية أربع:

- التعليم والتعلم مدى الحياة.
- الانخراط في العمل الإنتاجي في إطار العلوم والتكنولوجيا الحديثة.
- التمكن من مهارات الحياة والمهارات التخصصية والمهارات والرقمية المتصاعدة.
- الاستعداد للإبداع والمخاطرة والمنافسة والطموح الدائم للتفوق.

وهذا يعني من ناحية عملية أن فئة الشباب هي الجزء الأكبر من المجتمع الذي لديه الأهلية للتفاعل مع كل ما يحمله المستقبل. وهذا لا يتحقق بكفاءة إلا من خلال التربية والتعليم والتعلم، والتمكين والتمكن، واكتساب الخبرات والمهارات، بشكل سريع ومكثف متنوع المداخل وعالي المرونة.

ولأن فئة الشباب في المجتمع الواحد وفي المجتمعات المختلفة ليست على صورة واحدة، وليست حالة متطابقة في الكثير من الأوجه، فالأمر إذاً يتطلب:

- مرونة أنظمة التعليم.
- شخصانية التربية والتعليم والتعلم (الاهتمام بالمزايا الشخصية لكل طالب).
- تركيز المدخل الثقافي العقلاني المستنير.

ومع هذا فهناك عدة قواسم مشتركة تتمثل في أنَّ:

١- الشباب في جميع أنحاء العالم هم الأكثر شوقاً وتطلعاً للتغيير والتجديد، وهم في الوقت نفسه الأكثر تطلعاً للتأهيل والتعليم والتمكين.

٢- طبيعة المرحلة العمرية تحمل مفردات نفسية وجسمانية وذهنية مشتركة للجميع، بصرف النظر عن الخصوصيات الأخرى.

٣- التحديات المستقبلية التي يدفع بها التقدم العلمي والتكنولوجي، والأنماط الاقتصادية والمعرفية، ويحملها تيار العولمة وينقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر حدود، تتراجع وظائفها وأهميتها، وهي تحديات متشابهة -إلى حد كبير- في جميع أنحاء العالم، ويتأثر بها الشباب أينما كانوا.

٤- الفروق والفواصل بين الأفراد والشرائح والمجتمعات والطبقات والدول، بحكم ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية، في حالة انكماش تدريجي وتقلص متواصل، مما يجعل الفروق الجوهرية غير المادية بين المجموعات الشبابية تقل حدة يوماً بعد يوم.

ويتطلَّب النهوض الحقيقي للدول، وفي مقدمتها الأقطار العربية تكامل السياسات والبرامج العامة للنهوض، مثل الاقتصاد الإنتاجي والتعليم والمؤسسية والديموقراطية والمواطنة والقانون، وتفعيل الشباب ومشاركة المرأة وغيرها. وفي الوقت نفسه يتطلب الاستثمار الإيجابي التقدمي للخصوصيات المحلية وليس الوقوف أمام الجانب السلبي فيها. ويمثِّل عنصر الشباب العامل المساعد والقوة المحركة لتحقيق الانسجام والتوافق نتيجة للاستعداد التلقائي لدى الشباب لتقبل التجديد والتغيير بل والمشاركة في صنعه والإضافة عليه.

ومن جانب آخر، فإن النسيج الشبابي في تنوعاته وتعدداته واختلافاته وتطابقاته يمثل صورة مشابهة تماماً للنسيج الاجتماعي في تنوعه وتعدده، ولكنه نسيج مرن فيه قوة وشفافية وقابلية للتكيف. وهذا التنوع والاختلاف بحد ذاته شيء جيد حين لا يكون ناشئاً عن فوارق طبقية أو حقوقية أو مواطنية. وهكذا، فإن التحديات المستقبلية والفرص المتولدة عنها تواجه جميع الشباب من دون استثناء، وتواجه كل شاب بمفرده فتىً كان أو فتاة، وعلى كل فرد بمفرده أيضاً أن يستعد إيجابياً لمواجهة هذه التحديات والإفادة من

الفرص في إطار من الانضباط التربوي والتثقف والتزود والتفهم والتحليل والتركيب، والإبداع والابتكار والتفاعل بين ما هو عام وما هو خاص، وما هو وطني وما هو قومي ودولي، والخروج دائماً برؤى وأفكار وإمكانات ومشاريع متميزة، تجعل رحلة المستقبل أكثر إنتاجاً وإبداعاً ورقياً وإمتاعاً للشباب والكهول والشيوخ على حد سواء.

ثانياً: مواجهة المستقبل

يمثل المستقبل للشباب «رحلة تحدٍّ ومغامرة واستكشاف، ومشروع بناء وتصميم على تحقيق الذات» الأمر الذي يستدعي أن لا تكون الرحلة والمغامرة والمشروع من دون استعداد وإعداد، أو برمجة محكمة. وهذا يعني:

١- الانخراط في التربية والتعليم والتدريب والتعلم وتطوير الذات مدى الحياة لجميع الذين يواجهون تحديات التنافس والتفوق وندرة فرص العمل.

٢- الإبداع والتجديد ينبغي أن يقعا على سُلَّم الأولويات في المجتمع ولدى الشباب. كما أن الحريات والديمقراطية والمشاركة في منظمات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب كلها بوابات للجميع من دون استثناء.

٣- مساهمة المؤسسات التعليمية والإعلام والشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل المفاهيم والحزم الفكرية والثقافية والمجتمعية، وخاصة لدى الشباب.

٤- التخلص من ثقافة الخوف والماضي والتقليد، والخروج من تأثيرات المجتمع والانتقال من الأبوي إلى المجتمع الحر.

٥- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وتصنيع الاقتصاد.

٦- الانتهاء من الاعتماد على الوظيفة الجاهزة والاقتصاد الريعي وتعزيز الريادية وصناعة المشاريع.

إنَّ التحديات التي يفرضها عصر المعلومات والعلم والتكنولوجيا، وثورة المعرفة، هي تحديات كاسحة، ويمكنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية اقتصادية واجتماعية وإنسانية مدهشة إذا تعامل معها الشباب بمفاعيل العلم والعقل والجرأة، في وقت مبكر.

ومن منظور آخر، فإن في إعداد الشباب وتمكينهم للمستقبل حتى يحققوا النجاح والإنجاز المتميز، مصلحة كبرى للأجيال الأخرى. فهو الضمانة الوحيدة من الكهول والشيوخ وكبار السن لأن يعيشوا بكرامة وبنوعية حياة مقبولة عند خروجهم من العمل، واعتمادهم الكامل على الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والمعيشية التي تقدمها الدولة لهم والتي تتغذى من فائض الثروة التي يبنيها الشباب.

ثالثاً: حجم الشباب

تمتاز الدول النامية جميعها بمعدلات نمو سكانية عالية تتراوح بين ١,٥٪ إلى ٣,٥٪ وبمعدلات خصوبة مرتفعة تصل في متوسطها ٥ أطفال لكل امرأة، مما يعني سرعة استنزاف الموارد وارتفاع نسبة الإعالة. ويقابل هذا معدل نمو سكاني منخفض ١,٢٪ في الدول المتقدمة والناهضة، ومتوسط خصوبة ١,٥ طفل/امرأة، مما يعني بطء استنزاف الموارد لدى تلك الدول وزيادة القوى المنتجة، وتواؤم الفرص لبناء الثروة وتراكمها تمهيداً لإعادة استثمارها، وإمكانية التعمق في الخدمات التعليمية والصحية والضمانات الاجتماعية وزيادة الإنفاق عليها.

وفي المنطقة العربية يشكّل صغار السن ٦٠٪ من السكان، وسيمتد هذا إلى عقدين أو ثلاثة عقود. وهذا يعني أنه إذا بقيت اقتصادات الدول العربية على حالها هزيلة البنيان بطيئة النمو محدودة التنوع، بعيدة عن التصنيع الشامل، فإن مؤدّى هذا سرعة استنزاف الموارد من جهة، واتساع مساحة الفقر والبطالة وتراجع المجتمع من جهة ثانية، وصعوبة تراكم الثروات وتعثر التحولات الاجتماعية الاقتصادية من جهة ثالثة، كما نجد في معظم الأقطار العربية. أما إذا تم تطوير بنية الاقتصاد ليتحول إلى اقتصاد صناعي ومن ثم اقتصاد معرفي متقدم، فإن هذا النوع من النمو السكاني قد يكون فرصة للإبداع والتجديد إذا كانت البيئة ملائمة، ونال الشباب المرأة ما ينبغي من التأهيل والتمكين والفرص والانخراط في العمل الإنتاجي في وقت مبكر، وبشكل صحيح.

وتمتد فترة الشباب حتى سنّ (٣٢) سنة؛ أي عشر سنوات بعد إتمام التعليم العالي. ويبلغ تعداد هذه الفئة العمرية في الوطن العربي (٢٢٠) مليون شاب وشابة. وإذا اعتبرنا أن العمر الإنتاجي للإنسان يبدأ بالمتوسط بعد سن (١٨) فإن فئة الشباب «المنتج» تمثل ما يقرب من (٢٠٪) من السكان في الدول النامية، و(١٥٪) في الدول الصناعية، وهي فئة بالغة الأهمية والحيوية، وتعادل على الصعيد العربي ما مجموعه (٧٣) مليون شاب وشابة، موزعين في الأقطار العربية على النحو المبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) السكان والشباب في بعض أقطار الوطن العربي

(مليون نسمة)

الدولة	السكان	فئة الشباب	الشباب المنتج
الأردن	٧,٧	٤,٦	١,٥
الإمارات	٩,٤	٥,٦	١,٩
البحرين	١,٤	٠,٨٤	٠,٣
تونس	١١,٣	٦,٧٨	٢,٣
الجزائر	٤٠,٤	٢٤,٢٤	٨,٨
السعودية	٣٢	١٩,٢	٦,٤
السودان	٤١	٢٢,٣	ـــــ
سوريا	٢٢	١٣,٢	ـــــ
العراق	٣٧,٥	٢١,٦	٧,٥
عمان	٤,٦	٢,٤	٠,٩
فلسطين	٤,٨	٢,١	١,٠
قطر	٢,٣	١,٢٦	٠,٤٦
الكويت	٤,١	١,٨	٠,٨
لبنان	٦,٠	٣	١,٢
ليبيا	٦,٣	٣,٧٢	١,٣
مصر	٩٣	٥٥,٨	١٨,٦
المغرب	٣٤,٨	٢٠	٦,٩
اليمن	٢٦,٠	١٥,٦	٥,٢

أرقام ٢٠١٦

إن التحدي التاريخي هو:

هل يمكن أن يكون لهذه الفئة العمرية التي تشكِّل (٢٠٪) من القوى المنتجة للسكان في الأقطار العربية دور خاص في التنمية وفي مواجهة تحدي التخلف باعتباره أكبر العقبات أمام مستقبل الشعوب، إذا لم يتحقق لها التعليم الذي يتطلَّبه المستقبل خلال الـ ٢٠ أو ٣٠ سنة القادمة؟

وكيف يمكن للشباب المساهمة في نهضة المجتمع والاقتصاد إذا لم يتم التأهيل والتمكين في وقت مبكر، باتجاه الإبداع والتميز والانطلاق والاستكشاف والمسؤولية؟

وكيف تستطيع هذه الشريحة أن تكون أكثر جرأة وأغزر إنتاجاً وأوفر إبداعاً وأكثر ريادية في الفكر والثقافة والتكنولوجيا والعلم، إذا لم تتوفر لها الظروف التربوية والثقافية والفكرية الملائمة؟

وكيف يتطور التعليم والتعلم والتأهيل والتدريب والمشاركة إذا لم تكن الدولة والمنظومة التعليمية واعية لذلك ومستعدَّة، وإذا لم يكن المجتمع المدني شريكاً في مواجهة هذه المسؤوليات؟

رابعاً: التداخل والاهتمامات

النهوض والتقدم سيرورة مركَّبة ومعقدة، تتطلب تشغيل المحركات الأساسية العشرة للنهوض في الوقت عينه وبشكل متزامن، وهي: السياسة والاقتصاد، والتعليم والثقافة، والعلم والبحث العلمي، والمؤسسات، وسيادة القانون، والديمقراطية، والشفافية، والمرأة، والخطاب الديني المستنير، وإطلاق طاقات الإبداع والتجديد لدى أفراد المجتمع ومؤسساته.

وهذا يتطلب أن لا يتم تقسيم المجتمع إلى شرائح أو فئات أو طبقات، وإعطاء كل شريحة عمرية دوراً تعمل فيه بانفصال عن الآخرين، وإنما العمل المشترك دائماً. فالتقدم يحتاج إلى شتى الخبرات والأفكار والثقافات والرؤى والمهارات والإبداعات والطاقات والطموحات، حيث تنتقل الخبرة فيها والمسؤولية والمبادرة والابتكار والإبداع من

مجموعة إلى أخرى انتقالاً واعياً تفاعلياً تبادلياً، تحكمه القدرات الشخصية والمواقع المؤسسية ومنظمات العمل التي يقع في إطارها الجهد الاجتماعي الذي يسترشد بالمشروع الوطني للتقدم. فقد يصعد إلى قمة الفكر والإبداع والعلم والسلطة من خلال الثقافة والتنوير والعلم والوسائل الديمقراطية رجل أو امرأة تعدى مرحلة الشباب بكثير. وقد يصل شخص أكثر شباباً من خلال العملية المؤسسية. وهذا يستدعي أن ينجح المجتمع ومؤسساته الفكرية والأكاديمية والثقافية والإعلامية في تحفيز الشباب للتعلم المستمر، والاستعداد للعمل برغبة ذاتية وقناعة عقلانية على الاندماج الفعال المنتج في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها، بعيداً عن الشعور بالإحباط والتهميش وتهافت المنظومة التعليمية.

وحتى يتحقق هذا الهدف الكبير؛ أي القدرة على الإنجاز، فإنه لا بدّ من مواجهة عدد من الاستحقاقات. وتقع هذه الاستحقاقات في مجموعات ثلاث:

الأولى: تمكين الفرد (والمجموعات والمؤسسات) من خلال التربية والتعليم والتعلم، والتأهيل المستمر لإتقان المهارات اللازمة والمواهب الذاتية الكامنة في وقت مبكر. وهنا يؤدّي نظام التعليم والإعلام والثقافة والفكر والفنون والنشاطات المجتمعية دوراً بارزاً في التأهيل النفسي والذهني والمهاراتي للشباب. كما يؤدي التعلم مدى الحياة دوراً بارزاً في تحقيق مبدأ حرية الاختيار لدى الجميع بشكل متجدد، وفي تداخل طبيعي بين الحلقات العمرية.

الثانية: إنشاء البيئة المناسبة لكل نشاط ومجال ومرحلة، بكل ما فيها من فرص وعلاقات، وإدارة ومشاريع، وبنى مؤسسية ومنظمات أهلية وتعلم مدى الحياة.

الثالثة: حسن الحاكمية وما يعنيه ذلك من شفافية ومساءلة وسيادة القانون والحريات والديمقراطية بكونه شرطاً من شروط القضاء على الشعور بالإحباط أو فشل الدولة.

ويمكن إجمال اهتمامات الشباب المتنوعة في (٩) مجموعات. ويتفرع عن كل مجموعة اهتمامات فرعية على النحو التالي، وكما هو مبين في الجدول رقم (٢):

ويتفاوت التركيز على هذه المفردات من بلد إلى آخر، وفقاً للحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة.

جدول رقم (٢) مصفوفة اهتمامات الشباب

اقتصادية	شبابية عامة	مجتمعية	شخصية وعائلية	علمية ثقافية	سياسية	دولية و انسانية	التغيير والتجديد	وطنية
توزيع الثروة	فرص العمل	الفقر والجوع والبطالة	الصحة	القراءة والكتابة	السياسة العامة للدولة	الحروب والنزاعات المسلحة	الثورة	الانقسامات
الريادية	تكوين الثروة	المخدرات	تكنولوجيا المعلومات	الفنون	المشاركة في صنع القرار	التنمية البشرية	التطرف	الطائفية
المشاريع	التعليم	شبكات التواصل الاجتماعي	الاعاقات	الهوايات والرحلات	السياسة الدولية	العولمة	الحركات المتطرفة	الجهوية
الأسعار	التمكين	البيئة	زيادة الدخل	التكنولوجيا	الديموقراطية	حقوق الانسان	الانماط الجديدة	الحروب الاهلية
الدخل	أوقات الفراغ	خدمة المجتمع	انحراف الاحداث	التعلم	التأهيل للقيادة	النمو السكاني	الابداع	الحروب المجاورة
الادخار	علاقات الاجيال	الصحة العامة	رعاية الاسرة	الابداع والابتكار	الأمن والقانون	الفقر والجوع	الماضي	التدخلات الاجنبية
البيت	الجنس الآخر	الجريمة	الزواج	الرياضة	الفساد	السفر والهجرة	الإرهاب	عدم الاستقرار
ممتلكات	الرفض والتمرد	منظمات المجتمع المدني	الاغتراب	المهارات	الاحزاب	المنظمات الدولية	الأحزاب	حالة التوتر العامة

وللمقارنة بين مستويات المعيشة اللائقة للشباب من دولة إلى أخرى يتم استعمال دليل رفاهية الشباب Youth Wellbeing Index الذي يقوم على (٦) مكونات رئيسية تحدد الفروق الجوهرية بين مستوى الرفاهية في مختلف البلدان(انظر الجدول رقم (٣). وهذه المكونات هي:

- التعليم.
- الصحة.
- الفرص الاقتصادية.
- المشاركة والمواطنة.
- الأمن والأمان.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول رقم (٣) دليل رفاهية الشباب (المعيشة اللائقة)

ترتيب الدول في رفاهية الشباب

البلد	الترتيب العام	الأمن والأمان	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT	الصحة	التعليم	الفرص الاقتصادية	المشاركة والمواطنة
أستراليا	١	٩	٤	١	٢	٧	٥
السويد	٢	١٢	٧	٦	٧	٢	١
كوريا	٣	١١	٨	٤	٩	١	٤
المملكة المتحدة	٤	١٠	٩	٥	٥	٤	٦
ألمانيا	٥	١٨	٣	٧	٣	٥	٣
أمريكا	٦	٢٠	١	٣٠	١٢	٣	٨
اليابان	٧						
السعودية	٩	٢٢	١٢	٨	٤	٩	٢١
فيتنام	١١						
الصين	١٤						
البرازيل	١٥	١٤	١٦	١٢	٢٠	١٠	٢٧
الأردن	١٧	٢٥	٢٩	١٥	١٠	١٤	١٠
تركيا	١٨						
المغرب	٢٠	١٩	٢٦	٢٧	١٣	١٦	١١
مصر	٢٤	٢٩	٢٥	٢٨	١٤	٢٠	٢٠

٥- إشكالية التعليم

توسع التعليم في الوطن العربي وانتشر في كل مكان. وخلال الستين سنة الماضية تضاعفت أعداد المدارس آلاف المرات، وأعداد الجامعات والمعاهد مئات المرات، وأعداد المعلمين وأساتذة الجامعات آلاف المرات. وشمل التعليم الذكور والإناث (بنسب متفاوتة في الأقطار العربية). وانخفضت الأمية إلى أرقام متميزة في بعض البلدان (الأردن ٤,٦٪ ولبنان ٦٪) وازداد انخراط الشباب في التعليم العالي في المعاهد والجامعات، فوصلت نسبة طلبة الجامعة في المتوسط العربي ١,٧٪ من السكان، وفي الأردن ٢,٤٪ وهي نسب تقترب من النسب في العديد من البلدان الناهضة كالهند والصين، في حين أنَّ النِّسب تزيد في الأردن على النسب المماثلة في الاتحاد الأوروبي.

ومع هذا توجد أزمة لدى الشباب فيما يخص التعليم، سواء من حيث فرص العمل؛ إذ يزيد معدل بطالة الشباب في الأقطار العربية على ٢٧٪، ويستمر شعور الشباب بالإحباط والاغتراب وضآلة التأثير الاقتصادي الاجتماعي للكتلة الضخمة من الشباب المتعلم والعامل على حد سواء.

إنَّ التراجع الشامل في المنطقة العربية في جوانبه المختلفة والذي يلمسه الشباب ويشعر به دون أن يكون بالضرورة قادراً أو متمكناً من تحليله وتفصيله نظرياً؛ يعزِّز هذا التراجع الإحباط واليأس والاغتراب وعدم المبالاة بل والتطرف.

فالشباب يتطلع في وجدانه وخياله إلى دولة حديثة مستقرة متماسكة تتجذر فيها الديموقراطية والمشاركة حتى تكون له فرص حقيقية، ويتطلع إلى دولة قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية ويكون له دور في هذه المواجهة. وهو يبحث عن البوصلة الاقتصادية للدولة فلا يجدها ويتطلع إلى القدوة والنموذج في المدرسة والجامعة وفي إدارة الدولة فلا يجدها، بل يصدمه الفساد والواسطة والمحسوبية، فتهتز لديه جميع القيم التي كان يسمع عنها، ويرجع إلى تعليمه فلا يجد فيه منفذاً لأن العلم ليس مرجعية القرار، والبحث العلمي لا ينفق عليه إلا الضئيل (٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ويحكم بالتغيير ولكنه يجد أدواته عاجزة عن فعل ذلك.

صحيح أن التعليم بدأ نشيطاً قوياً مع بداية عهد الاستقلال لكل دولة، ثم أخذ يتراجع مع الإخفاق الاجتماعي الاقتصادي. ومع هذا لم تنتبه معظم الأقطار العربية إلى المفصل الأخطر في التعليم، وهو غياب الجانب التربوي إلى درجة التلاشي، ففي الوقت الذي يتوقع من «مركب التربية والتعليم» أنْ:

- يُحدِث تغييراً جوهرياً في عقلية المتعلم باتجاه العقل العلمي والرقي والتقدم؛
- ويُحدِث تغييراً أساسياً في سلوكيات النشء منذ الطفولة حتى التخرج من المعهد أو الجامعة، ليشمل ذلك تفاعله مع الأحداث ومع الوطن ومع الآخر ومع المجتمع والدولة؛

- ويمكّن الطالب من التفاعل الواعي مع العلم والمعلومات؛ لا أن يحفظها ويوظف المهارات لا أن ينام عليها؛
- ويجعل من الريادية والإبداع والتعلم المستمر نمطاً مستقراً لدى الشباب في مراحل مختلفة؛

إلا أن الجزء الأكبر من ذلك كله لم يتحقق. وهكذا يمكن القول: إن التعليم في المنطقة العربية لم يعد قادراً على مواجهة طموح الشباب، ناهيك عن المنافسة على المستوى العالمي. فإشكالية التعليم هي في تخلُّفه عن العصر وعن المرحلة وعن الآمال.

سادساً: التعليم والمستقبل

سيعمل الشباب -بالضرورة- في بيئة مستقبلية مختلفة عن البيئة الحاضرة. وهذا يتطلب -بالضرورة- النَّظر في نوعية التعليم المطلوبة لهذا القرن، والتي تقوم على جملة من المرتكزات على النحو التالي:

- المدرسة بشكلها التقليدي في طريقها إلى التغيير، وسيتحوَّل التعليم إلى «تعليم المجموعات المتفاعلة» حيث التنوع في المكان والزمان والأسلوب.
- تتغير أنماط التعليم وموادّه وأُطره من الصورة النمطية العامة التي تتناول الجميع أو يتناولها جميع الطلاب بالكيفية نفسها إلى التعليم «المشخّص»؛ أي الذي يتم تصميم تفاصيله لتختلف من طالب إلى آخر حسب إمكاناته ومواهبه ونقاط القوة والضعف فيه.
- يكون الاعتماد على دور الطالب في التعلم الذاتي، ويكون دور المعلم أو أستاذ الجامعة التيسير والتوجيه والتركيز على الجانب التربوي، وبناء الشخصية وتحفيز العقل والتفكير، وإطلاق المواهب والإمكانات الكامنة.
- سوف يترتب على المتعلمين إثبات النظريات العلمية بالأبحاث والتحليل، وتقديم الفكر النقدي وبناء حلول إبداعية بل وتصميم مشاريع ترتكز إلى تلك النظريات.

وفي الجانب التربوي وبناء الشخصية في مراحل التعليم المختلفة فإن المستقبل يفرض على الشباب:

- أن تذهب التربية باتجاه اكتشاف المواهب الكامنة لدى المتعلمين، وتدريب الطالب على سبر غور نفسه للتعرف على نقاط التميز لديه، تمهيداً لتنميتها ودفعها باتجاه الإبداع.
- أن تعمق المؤسسة التعليمية والمؤسسات الثقافية روح الريادية وثقافتها ومهاراتها، تمهيداً لانخراط الشباب في وقت مبكر في مشاريع ريادية جديدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية، بل وفي كل ما يمسّ حياة الإنسان.
- أن تعمل المؤسسة التعليمية في جميع مراحلها على تعزيز روح التنافس الشريف بين الأقران، من خلال التفوق والإبداع والقيمة المضافة الجديدة، وتعزز روح الجرأة والمغامرة وعدم الخوف من الفشل باعتباره أول خطوات النجاح.
- أن تعمل التربية والثقافة على تجذير ثقافة العمل و«صنع الأشياء» والإتقان والضبط من خلال مواد تعليمية متدرجة في «صناعة الأشياء» و«الهندسة العكسية للناشئين» و«مهارات الإبداع» و«الطريق إلى الابتكار والاختراع».

وقد تكون مثل هذه المواد التعليمية غير التقليدية ليست ضرورة في الدول الصناعية، باعتبار أن الثقافة المجتمعية هناك والبيئة والحياة اليومية للإنسان تحمل معها وتقوم على التصنيع والاتقان والإبداع والاختراع الذي يشمل قطاعات عريضة من السكان. أما في الدول النامية وخاصة في المنطقة العربية، فهذه التوجهات والمهارات غائبة إلى حد كبير، نتيجة للاعتماد المفرط على استيراد السلع الجاهزة، ابتداء من ألعاب الأطفال وانتهاء بالبواخر والطائرات.

من جانب آخر فإن هذا التكوين التربوي المستقبلي ضروري للصمود والفوز في التنافس الذي أصبح مفتوحاً ليس على مستوى المؤسسة الواحدة وإنما على مستوى الوطن بل والإقليم والعالم. فالشاب المتفوق في برمجة الحاسوب في مدينة نيودلهي يمكن له أن يحصل على عقد لتنفيذ مشروع معين في كندا أو السويد أو عُمان أو الكويت. وما لم يكن الشباب على استعداد للمنافسة والتفوق على مستوى عالٍ جداً فإن الفرص ستكون أقل اتساعاً.

هذا النوع من التربية والتعليم والتكوين والتأهيل يثير أسئلة كبيرة أمام السياسيين والمخططين في الدولة.

- كيف ومتى تستطيع الدولة العربية أن تنجح في تحديث وتطوير منظومات التعليم والثقافة والتربية وأنماط السلوك الفردي والجمعي، حتى يمكن الوصول إلى شباب قادرين على التفاعل مع المستقبل وبناء المشاريع والتفوّق الإبداعي العملي والنظري والرقمي، وقادرين بالتالي على المنافسة بمستوياتها المختلفة؟
- ماذا يتطلب مثل هذا التحديث والتطوير من استثمار ومن مستلزمات؟
- كيف يمكن إعداد المعلم والمدرب والأستاذ الجامعي القادر على توجيه المتعلمين وإرشادهم في مسيرتهم نحو المستقبل؟ وهل تتوفر المراكز التأهيلية لهذا الغرض؟
- هل يوجد مجال للتعاون الثنائي والعربي في هذا المجال بعيداً عن النزاعات السياسية؟

وهذا يتطلب وضع برنامج وطني طويل المدى (١٠ إلى ١٥ سنة) للوصول إلى تعليم المستقبل.

سابعاً: التمكين

التمكين تعبير عام يقصد به العمل على رفع وتطوير مواقف وثقافة وقدرات الفرد أو المجموعة، حتى تتعزز وتتعمق إمكاناته وقدراته على الإنجاز والتحقيق، وبذلك يستطيع تحقيق طموحاته وأحلامه، مستفيداً من تكافؤ الفرص وحرية الاختيار. ويمثّل التمكين أحد المبادئ الرئيسية للمساواة والمواطنة، وأحد المتطلبات الرئيسية لتحفيز الابتكار والتجديد والإبداع. وفي هذا الإطار، فإن جميع أفراد المجتمع في مراحل مختلفة هم بحاجة إلى التمكين من نوع أو آخر للتفوق في مواجهة متطلبات المرحلة.

إن تمكين الشباب، وهو مكمل للتعليم والتعلم والتأهيل والتدريب، مسألة بالغة الحيوية، ويتطلب:

١- من الدولة والمجتمع: البرامج والتشريعات والمؤسسية التي من شأنها إتاحة الفرصة للتمكّن والتمكين.

٢- من الفتى والفتاة: الانخراط باهتمام في التدريبات اللازمة والأفكار والمهارات المتشابكة.

فمنظومة من هذه المفردات كلّها، من شأنها -حين تُستكمَل- المساعدة في رفع مستوى الثقة الذاتية ونوعيّتها، وبالتالي القدرة على اتخاذ القرار القائم على المعرفة والرؤية المستنيرة والمخاطرة المحسوبة، تمهيداً لإحداث التغيير الذي يتطلع إليه الفرد، واستعداداً للمشاركة الفاعلة مع الآخرين لبناء المنجزات المطلوبة، وتعزيز مسيرة الديمقراطية والحرية والتقدُّم.

وتهدف منظومات التمكين الشبابي عادة إلى:

- الارتقاء بالحالة الذهنية والنفسية من خلال شتى الوسائل بما فيها الإعلام والثقافة والفنون، لكي تجعل العلم والعمل والإنجاز والإتقان والإبداع مناط التقدم ورافعة النهوض الفردي والجماعي.
- تأصيل التعليم والتعلم مدى الحياة، وكذلك البحث العلمي والتفكير والتحليل.
- تشجيع التفاعل الكامل مع التكنولوجيا الحديثة والتطوير التكنولوجي، لا من حيث الاستعمال والاستهلاك بل من حيث الإنتاج والابتكار والإبداع وصناعة الأشياء.
- إعطاء قيمة عالية للتدريب والتأهيل واكتساب المهارات.
- المشاركة المبكرة في شتى النشاطات المجتمعية والإنسانية، من خلال التواصل مع الشركات والمؤسسات والنوادي والتجمعات وسائر منظمات المجتمع المدني.
- تعميق ثقافة العمل والإنجاز والمهنية العالية لتصبح جزءاً من شخصية الشباب.
- تنمية روح الفريق وثقافة المغامرة والاكتشاف.
- تأصيل مفاهيم ومهارات الريادية في جميع الحقول والعمل الاقتصادي بشكل خاص.
- تفهُّم «الآخر» وقبول «التنوع» والنظر إلى مكونات المجتمع أو الفريق أو المجموعة على أنها إغناء وإثراء وضرورة لا مجرد منافسة ومزاحمة.
- تعزيز القدرة على التفاعل مع الفنون والآداب وتذوق الجمال والتوق له والمشاركة فيها بشكل أو بآخر.
- تفهُّم إشكاليات البيئة والطبيعة والقدرة على مواجهتها.
- تنمية الإرادة في التغيير والتحديث.

- المشاركة السياسية من خلال الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المماثلة.
- بناء الشخصية المستقبلية المستقلة.

وتتدرج هذه الأهداف في منظومة التمكين الشبابي «في خمس دوائر متداخلة»، هي:

١- **الدائرة المجتمعية** لتشمل اكتساب مهارات الإبداع والتجديد وتأصيل روح الفريق والمشاركة المبكرة، وتعزيز إرادة التغيير وقبول الآخر عن رضا وقناعة باعتباره مكملاً وشريكاً وجزءاً من التنوع، وتشجيع المشاركة الديمقراطية وتعزيز ثقافة الاعتدال والتسامح.

٢- **الدائرة الذهنية النفسية** لتشمل التعليم والتعلم والثقافة المعمّقة، والتفاعل مع الفنون، والتفكير النقدي والتحليل والتركيب وحل المشكلات وقبول الرأي الآخر.

٣- **الدائرة العلمية التكنولوجية** لتشمل أساسيات العلم ومتطلبات التخصص العلمي والتأهيل للتعامل مع التكنولوجيا إنتاجاً واستعمالاً وتطويراً، واكتساب مهارات الريادية ومهارات وثقافة الابتكار، والتفاعل مع الطبيعة ومتطلبات الحفاظ على البيئة.

٤- **الدائرة الحياتية** لتشمل التدريب على المهارات المهنية والمهارات الحياتية ومهارات الاكتشاف والمخاطرة والريادية وأساسيات الاقتصاد والعلاقات الإنسانية.

٥- **الدائرة الشخصية** لتشمل الهوايات ومواجهة الاحتياجات الخاصة والمشكلات الشخصية، واكتشاف الذات والتعرف إلى مكامن القوة أو الضعف أو الانحراف، وغير ذلك مما يساعد على تكوين شخصية إيجابية متوازنة.

ولا يعني التمكين حرمان الشباب من المرح والمتعة، فتمكين الشباب من شأنه أن ينمي الإبداعات الذاتية لديهم ويكشف عن هواياتهم ومكامن تفوّقهم، واكتشاف أنفسهم بتفاصيلها بما في ذلك المواهب الذاتية لديهم؛ أي رغبتهم في الانطلاق والاستمتاع بالمرحلة العمرية، والتنفيس عن الطاقات الكامنة، ولكن بنوع من الضوابط النابعة ذاتياً من رؤية الأشياء بصورة موضوعية راقية. ولا بد من الإشارة إلى خطورة الإعلام والتواصل الاجتماعي في مساحاته المحلية والعولمية في كثير من الأحيان؛ إذ إنه أخذ يحدث انحرافات كبيرة في اهتمامات الشباب، ويعطي أولوية أكبر للاستمتاع واللهو في مرحلة هي بالأساس والضرورة والتوقيت مرحلة التعلّم والتمكين.

ثامناً: الإبداع

يوجد نوع من الاقتران القوي بين الإبداع والتجديد والابتكار من جهة، والشباب من جهة أخرى. صحيح أن قمة الإبداع والاختراع غالباً ما تكون في الأربعينات والخمسينات من العمر للكثير من المهن والتخصصات والاهتمامات والأعمال والمشاريع، ولكن الخطوات الأولى لهذه القمة تبدأ في وقت مبكر وفي الغالب في العشرينات من العمر. وما بين العشرينات والخمسينات تنضج التجربة وتتعمق الخبرة وتزداد المعرفة وتتعاظم الثقة وتتوازن المخاطرة، فيصل الإبداع إلى قمته بعد عشرين أو ثلاثين سنة. وقد تأتي تلك القدرات في مرحلة متأخرة ربما تصل إلى السبعينات ولدى بعض الأدباء في الثمانينات.

وبصرف النظر عن العمر الذي سيصل الإبداع فيه إلى القمة، فإن البداية الأكيدة للغالبية العظمى من المبدعين تكون في سنّ الشباب. وتوجد أربعة مصطلحات للإبداع تتداخل فيما بينها ولكل منها معناه الخاص. وهذه المصطلحات هي:

- التجديد renovation
- الإبداع innovation
- الابتكار creativity
- الاختراع invention

جدول رقم (٤) عمر الإبداع في مجالات مختلفة

العمل	قمة الإبداع (العمر بالسنوات)
الرسامون	٤٠- ٤٥
الفيزيائيون	٤٠-٥٠
الشعراء	٥٠-٧٠

فالتجديد (Renovation) يركز بالضرورة على إزالة القديم كله أو بعضه ومن ثم إدخال بديل له. وقد يكون البديل أكثر حداثة، كاستبدال ماكنة قديمة بأخرى أكثر حداثة. أو نظام إنتاج بنظام إنتاج أعلى كفاءة وأكثر إنتاجية. والشباب بطبعه ميال للتجديد لأنه يريد أن يرى النماذج الجديدة التي تقترن مع عمر الشباب وليس النماذج القديمة التي

سبقت الشباب بسنوات وسنوات. وهنا قد يقدم «المجدد» شيئاً إضافياً له قيمة، كأن يبحث عن نظام أعلى كفاءة أو أقل استهلاكاً للطاقة، أو أكثر اقتصادية، وقد لا يضيف المجدد شيئاً سوى قرار الاستبدال.

أما الابتكار (creativity) فهو أن يأتي الفرد أو المجموعة أو الشركة أو المؤسسة بفكرة جديدة أو غير مسبوقة ذات قيمة، حتى لو كانت للمؤسسة ذاتها. ومن هنا، فإن الابتكار يتمثل في التفكير أو الرؤية أو التطبيق لشيء جديد غير مسبوق. وتحتل هذه المسألة أهمية كبيرة لدى الرياديين وكذلك للقوى العاملة في المؤسسات. ففي كل بلد توجد شريحة من قوى العمل تتمتع بقدرات ابتكارية متميزة يكون لها دور كبير في تطوير العمل ودفعه إلى الأمام. (انظر الجدول رقم (٥) وكذلك الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٥) الابتكار في عدد من البلدان

البلد	نسبة القوى العاملة المتمتعة بقدرات ابتكارية
الولايات المتحدة	أكثر من ٤٠٪
الصين	٧,٤٪
روسيا	٣٨,٦٪
السويد	أكثر من ٤٠٪

ونلاحظ أن الرياديين والمبتكرين من قوى العمل والمبدعين والمخترعين من المفكرين والعلماء والمطورين التكنولوجيين يمثلون قوة الدفع الكبرى في تقدم الدول، وفي نمو الاقتصادات الوطنية والدولية وتطويرها، والدخول بالحضارة الإنسانية إلى مراحل جديدة.

ويتطلب الابتكار مهارات خاصة ينبغي التدرب عليها والتمكن منها، بالإضافة إلى الموهبة التي تكون فطرية عند بعض الأشخاص. ومن أهم متطلبات بيئة الابتكار ما يلي:

١- إتقان التعامل مع الموضوع أياً كان نوعه، ومع التكنولوجيا ذات العلاقة بالموضوع من منظور التفاعل والتفهم وليس مجرد الاستعمال.

٢- خلق أجواء الانفتاح والتسامح وقبول الرأي الآخر باهتمام واحترام، حتى ينطلق الأفراد في تقديم طروحاتهم الابتكارية دون تردد أو خوف.

وهذا يتطلب، منذ مراحل الشباب الأولى، أن يكون الشاب بعيداً عن الانغلاق والتعصب لرأي معين، وأن يكون متسامحاً يتيح الفرصة للآخرين من الشركاء أو العمال أو المواطنين لتقديم اقتراحاتهم وطرح أفكارهم باتجاه التحسين والتجديد والتطوير.

أما الإبداع (innovation) فهو تطبيق عملي لفكرة أو رؤية معينة أو نظام أو عملية أو سلسلة عمليات تؤدي إلى نتائج متميزة، أو تضع حلاً لمشكلة معينة، أو تستجيب لمتطلب ما، سواء كان ذلك في الأشياء المجردة كالعلوم أو الأشياء المادية مثل المعدات أو الأنظمة أو الإدارة أو الإعلان أو الشراكات، أو أي أمر يتعلق بعمل ما أو مشروع معين.

جدول رقم (٦) دليل الابتكار لعدد من الدول

الدليل (١٠٠)	الدولة	ترتيب الدولة	التكنولوجيا	الموهبة	التسامح
٩٢,٣	السويد	١	٥	٢	٧
٩٠٢	الولايات المتحدة	٢	٣	٨	٨
٨٩,٤	فنلندا	٣	١	١	١٩
٨٧,٨	الدنمارك	٤	٧	٤	١٤
٨٧,٠	أستراليا	٥	١٥	٧	٥
٨٦٦	نيوزلندا	٦	١٩	٥	٤
٨٦٢	كندا	٧	١١	١٧	١
٨٥,٨	سنغافورة	٩	١٠	٣	١٧
٨٠٥	إيرلندا	١٢	٢٠	٢١	٢
٧٦,٤	فرنسا	١٥	١٤	٢٣	١٦
٧٦٤	ألمانيا	١٥	٩	٢٦	١٨
٧٣٧	تايوان	١٨	-	٣٢	٢١
٦٣٨	اليونان	٢٢	٣٨	٩	٣٧
٦١,٤	صربيا	٢٤	١٨	٣٥	٧٢
٦١,٤	إسرائيل	٢٤	٤	٢٠	٦٦
	الهند	٥٠			
	الصين	٥٨			

Martin Prosperity Institute

وقد أصبح الإبداع يشكل العمود الفقري للرأسمال البشري ولتنافس الدول وللمشاريع الريادية. فلا أحد يتميز عن غيره ويتفوق على المشاريع المشابهة إلا من خلال الإبداعات والابتكارات التي يعطيها المبدعون لمشاريعهم. والإبداع وإن كان في جزء منه موهبة ومقدرة ذاتية، إلا أنه في جزء كبير منه مهارات يمكن أن يكتسبها الإنسان، وخاصة في سن مبكّرة، ويتمكن منها من خلال التعليم والتدريب والتأهيل. أما المهارات الأساسية للإبداع فتقع في أربع مجموعات:

- **المهارات الذهنية:** التفكير النقدي، التحليل، التركيب، التخيل.
- **المهارات السلوكية:** حل المشكلات، الاستشارات، استيعاب تجارب الآخرين.
- **المهارات الأدائية:** الكتابة، الرسم، الحسابات، التقديرات الأولية.
- **المهارات التكنولوجية:** إتقان التعامل مع المفردات التكنولوجية ذات العلاقة، استيعاب التفاصيل، التكنولوجيا، تفهم التكنولوجيا المعاصرة وإمكانات الاستخدام.

وتتميز الدول والمجتمعات عن بعضها في الإبداع. ولذا فقد تم تطوير مؤشرات الإبداع للمقارنة. ونلاحظ أن سويسرا والدول الإسكندنافية وسنغافورة تأتي في مقدمة دول العالم. انظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧) دليل الإبداع لعدد من الدول

الدولة	الترتيب العالمي	دليل الإبداع
سويسرا	١	٦٦,٣
السويد	٢	٦٦,٦
المملكة المتحدة	٣	٦١,٩
الولايات المتحدة	٤	٦١,٤
فنلندا	٥	٥٩,٩
سنغافورة	٦	٥٩,٢
إيرلندا	٧	٥٩,٠
الدنمارك	٨	٥٨,٥
هولندا	٩	٥٨,٣

أما الاختراع (invention) فهو إنتاج نظام أو جهاز أو آلة أو برمجية جديدة لم يسبق أحد إلى عملها أو إنتاجها بذات التصميم والمنوال والمواد. وهنا لا يتوقع من كل صاحب

مشروع ومن الشاب الريادي أن يكون مخترعاً. ولكن من الضروري أن يكون منفتحاً على ما يظهر من اختراعات يمكن الإفادة منها وتوظيفها لتعطيه قيمة وفاعلية وفرصاً جديدة.

والشباب أيضاً هو السن المناسب للانخراط في الاختراعات لمن تتوفر لديه الإمكانات والجرأة والاستعداد لإعطاء الوقت والجهد.

إن كثيراً من الشباب لديهم المواهب والإمكانات، ولكن التردد أو عدم الثقة أو عدم الاستعداد لبذل الوقت والجهد وشيء من المال يجعلهم ينصرفون عن الاختراع أو الإبداع، ويقتنعون بما لديهم. أما المهارات التي يتطلبها الاختراع فهي:

- التمكن التفصيلي من الموضوع الذي يتوقع المساهمة فيه.
- دقة الملاحظة لكيفية الأداء وعيوب أو نقاط ضعف المعدات أو الأنظمة أو المواد المستعملة.
- الصبر على التجربة.
- تعلم بناء النماذج.
- إتقان أساسيات التكنولوجيا الميكانيكية والإلكترونية.

تاسعاً: المسؤولية المؤسسية للشباب
Corporate Youth Responsibility (CYR)

تتطلَّب التحولات التي أشرنا اليها في الصفحات السابقة جهوداً مكثفة من الدولة ومن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية في المنطقة العربية، حيث ما زالت في مرحلة ما قبل الاقتصادات الصناعية. ولذا فإن التقدُّم في اتجاه تأهيل الشباب للمستقبل سيكون بطيئاً نسبياً لسببين رئيسيين:

١- بطء أو صعوبة توفير معلم المستقبل.

٢- بطء الآلة الإدارية للدولة والمجتمع.

وهذا يستدعي بالضرورة أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص - وخاصة الشركات التي تنتج السلع والخدمات- في عمليات الإعداد والتأهيل والتمكين. ومن هنا فإن الشركات الكبيرة والمؤسسات الرسمية والأهلية الأخرى مطالبة بإنشاء دائرة متخصصة بالشباب أو فصل خاص بالشباب Youth Chapter.

عاشراً: متطلبات النجاح

النجاح في تحقيق الهدف الكبير في تمكين الشباب ليكونوا فاعلين في بناء المستقبل على أسس من الريادية والإبداع مسألة معقدة للغاية، وتعتمد على شركاء أربعة.

الأول: المؤسسة التعليمية نفسها بجسمها الأكاديمي ومرافقها وتنظيماتها وخططها الدراسية ونشاطاتها المنهجية واللامنهجية.

الثاني: الشاب نفسه بإمكاناته واستعداداته وصبره على التعلم ورغبته في التغيير والمشاركة في صنع المستقبل.

الثالث: المجتمع بقطاعاته الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب.

الرابع: الدولة بتوفير البيئة المناسبة.

فالمؤسسات التعليمية من جانب تقوم بتزويد الشباب بالعلم والمعرفة والمهارات وبناء الشخصية والتواصل مع المجتمع، وبالتالي تعزيز حرية الاختيار من خلال التمكين وفتح آفاق جديدة لمستقبل الإنسان. وعلى الجانب الاقتصادي تساعد المؤسسات التعليمية التي تنجح في أداء دورها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق عائدات اقتصادية واجتماعية تفوق الاستثمارات في التعليم، ويعود ذلك إيجاباً على الشباب.

فالمؤسسات التعليمية العالية بحاجة إلى برامج معمّقة وإدخال مواد جديدة في التعليم مثل: الهندسة العكسية، التخصصات المتداخلة، الإبداع والاختراع، الإنتاج والتصنيع، الريادية. ويتم إدخال هذه المواد في جميع التخصصات بعد صياغتها بالشكل الذي يتناسب مع التخصص.

وتتمثل مسؤولية الدولة في:

- تفعيل خدمة العلم على أسس حديثة، يكتسب خلالها الشاب حب النظام والالتزام بالتعليمات، إضافة إلى العمل الجماعي وروح الفريق.
- المساعدة في إشاعة جو الحرّيات والثقة والمواطنة الصالحة.
- إعطاء المؤسسات التعليمية الاستقلال المالي والإداري والأكاديمي الكامل، حتى لا تكون نمطية ومُقَوْلَبة ومتماثلة.
- مراقبة الجودة وتحفيز نوعية التعليم مع قبول الاختلاف والتنوع.

أما مسؤولية المجتمع فتتمثل في تشجيع الشباب على المشاركة في كل النشاطات الممكنة، وإنشاء فصل خاص للشباب في كل مؤسسة تأكيداً لمبدأ المسؤولية المؤسسة للشباب Corporate youth responsibility

أما الشباب فتتمثل مسؤوليتهم في:

- الإيمان بأن التعليم والتعلُّم وبناء الشخصية وصناعة المستقبل أمور تتطلب العمل والمثابرة الجادة والصبر والاستعداد للتغيير والتفاعل مع الآخرين.
- المشاركة الجادة في كل النشاطات المتاحة.
- العمل مع الآخرين بروح الفريق.
- الثقة بالقدرة على الإنجاز.
- العمل نحو الإبداع والتفوّق.
- الانتقال من التعليم إلى التعلّم.
- المشاركة في الجمعيات والنوادي والتشكيلات المجتمعية بروح من المسؤولية والالتزام والمحبة للوطن وللمجتمع وللآخرين.
- محاولة التعرف على مواطن القوة والتميز لتنميتها من خلال المؤسسة التعليمية ونشاطاتها.
- الاستعداد للمنافسة على المستوى المؤسسي والوطني والدولي.

الخلاصة

إن المدارس والمعاهد والكليات والجامعات هي المحطات الرئيسية لتشكيل الشباب، أو هي في مجملها خط الإنتاج لصناعة الشباب والمستقبل، وهي مركز التمكين وتأهيل الشباب للقيادة المهنية والإدارية والمالية والسياسية والتخصصية والاجتماعية. ولا يتحقَّق هذا التمكين والتأهيل إلا من خلال برامج خاصة يلتزم بها أطراف المعادلة الأربعة وهم: الشباب والمؤسسات التعليمية والدولة ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته.

وتحتاج المؤسسة التعليمية وخاصة الجامعات والشباب على حد سواء في بلادنا إلى مجهودات مضاعفة لتدارك نقاط الضعف وتعويض الفرص التاريخية، واكتساب نقاط جديدة في التفوق.

نموذج التعليم القائم وتحديات العصر

أ. سلوى السنيورة بعاصيري*

يسعدني أن أشارك في فعاليات المؤتمر السنوي لمنتدى الفكر العربي، الذي يُعقد برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، ويتناول في دورته لهذا العام موضوع: التعليم والإبداع والاستثمار. وكم كانت سعادتنا تكتمل لو أن التصدي لهذا الموضوع أتى كمبادرة استباقية استشرافاً للمستقبل، وترجمة لأحلام تفوُّق يستأهله الشعب العربي، وآمال تميُّز يليق بجيله الصاعد، إلا أن واقع الحال أنَّ ما يستدعي طرح الموضوع هو ما يخيِّم على الساحة العربية من أوضاع بلغت حدّاً من التردي، دفع البعض إلى توصيفها بالانكسارات العربية، وهو توصيف صادم بلا شك وجارح للوجدان العربي، ولكن غالب الظن أن القصد منه ليس التجريح وإعلان الهزيمة، بل لإثارة الوعي بحجم الخسارات وعمق التحديات، وليشكل دافعاً لاستنهاض الهمم وحشد الطاقات وبذل الجهود وإثبات الجدارة واستعادة الكرامة العربية.

إنَّ تخصص الجلسة الأولى من مؤتمرنا للتداول حول محور التعليم والإبداع هو إيمان ساطع بدور التربية والتعليم في إرساء الاستقرار والسلام على الصعيدين الوطني والعالمي، وفي تعزيز التماسك الاجتماعي عبر هندسة العقول وتحرير القدرات وتعظيم الأمانات، وإتاحة الفرص وتطويع الظروف، والإيفاء بمستلزمات التنمية البشرية والإنسانية، وهو إلى ذلك بحث عن مسار إنقاذي في ظل ما آل إليه الوضع العربي من

* المديرة العامة لمؤسسة رفيق الحريري، عضو منتدى الفكر العربي/لبنان.

تناثر وانقسامات، وما أصاب دولاً عربية بعينها -عرفت بحضاراتها عميقة الجذور في بعدها الإنساني والمعرفي- من تقهقر ودمار، وما يتمخض يومياً من ترددات تطال أكثر من مجال وقطاع، لتتحول إلى سلسلة أزمات متشابكة ومترابطة لم توفّر لبوساً إلا وأرْدَتْه أميّة وانغلاقاً وفقراً وبطالة وتشرداً داخل الوطن وهجرة خارجة، وإقصاء وتهميشاً وتعصباً وتطرُّفاً وصولاً إلى العنف والإرهاب. نعم إن طرح الموضوع على بساط البحث في لقائنا هذا هو تلبية لحاجة ملحَّة، وتعبير عن ثقة كبيرة بالدور المنوط بالتعليم لإحداث تغيير منشود. ولكنكم قد توافقونني الرأي في أن الطَّرح يحكمه بالضرورة تساؤل مُلحّ: هل نموذج التعليم القائم اليوم هو حقاً ما نراهن عليه ليكون مشروعاً إنقاذياً؟ وهل يستقطب جميع مَن هم في سن التعليم؟ وهل يهيّء المتعلِّم لأن يكون مواطناً مستنيراً قادراً على إقامة مجتمع أكثر عدالة وتسامحاً وسعياً للسلام؟ وهل يتيح للتعلم امتلاك المزيج المناسب من التفكير النقدي والإبداع ومهارات التعاون والتواصل الضروري للتعاطي مع التغيرات المستقبلية؟ وهل يُعِدُّ المتعلم للانخراط في سوق العمل ويجعله قادراً على ربط ما تلقاه من مضامين معرفية بتجارب العالم الواقعي؟

هذه أسئلة يستفزها المشهد العام الذي يشير إلى أن نموذج التعليم القائم والمعتمَد في أكثر من مكان في عالمنا العربي يعوزه الكثير لإعداد جيل قادر على التعامل مع تحدِّيات العصر، والقائمة تطول ونذكر منها: العولمة والتنافس الدولي والأسواق الدائمة التحول والتغيير واللامساواة وانعدام الأمن والأمان، والنزاعات العابرة للحدود والانكماش الاقتصادي والأزمات المالية، والتدهور البيئي والتغير المناخي، والنزوح والهجرات المتصاعدة والشعبوية والفجوة الرقمية والاستخدامات العشوائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال... وهذا غيض من فيض يلتقي عليه الجميع، على اعتبار أن طبيعة تلك التحديات والأزمات تحتاج للتعامل معها مجموعة متطلبات ذات طابع استراتيجي، وهذا لا يعتريه أدنى شك، إلا أن هناك من يرى أن المنظومة التربوية الرؤيوية تشكِّل حجر

الزاوية لأية مقاربة مهما كان نوعها وطبيعتها، فالتربية مصدر الكفاءات والمهارات كافة، وهي القادرة على جعلها مترابطة بشكل تفاعلي، سواء أكانت كفايات ومهارات شخصية كالنضج المعرفي وروح المبادرة والمرونة وحس المسؤولية والإبداع، أم اجتماعية كالتواصل والتشبيك والتعاطف والحوار، أم تنظيمية كالحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية، أم قيمية كحقوق الإنسان والعدالة وتكافؤ الفرص.

انطلاقاً من هذه المسلمات قد يكون من المفيد الوقوف على الواقع التربوي التعليمي في دولنا العربية. وللوهلة الأولى قد نؤخَذ بالتحسن الملحوظ الذي طرأ في العقدين الأخيرين على أعداد الملتحقين بمقاعد الدراسة، وهي بحسب إحصاءات وتقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٦ تساوي ٩٨٪ للمرحلة الابتدائية و٧٦٪ للثانوية و٣٠٪ للمرحلة الجامعية، ولكن يجب أن لا تفوتنا حقيقة أن هناك تفاوتاً كبيراً بين إنجازات دولة عربية وأخرى، وأن الأميَّة ما تزال مرتفعة بما يوازي ٥٢ مليون في صفوف الراشدين العرب، وأن ٢٩٪ من الشباب يعانون من البطالة وعدم اتِّساق مضامين ما يتعلمون وحاجات سوق العمل، كما يجب أن لا يفوتنا ما استجدَّ على أدبيات التطوير التربوي؛ إذ لم يعد هدف إتاحة التعليم للجميع كافياً لتحقيق التنمية المستدامة، بل بات من الواجب أن يلازمه هدف جودة التعليم، كما هدفه جعله تعلُّماً مدى الحياة؛ أي الاكتساب المستمر للكفايات والمهارات. وفي هذا السياق يشير الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ بكل مندرجاته إلى أن التعليم ليس لاكتساب المعرفة فقط بل لجعل المتعلم أكثر جاهزية للالتحاق بسوق العمل، وأشد ارتباطاً بقضايا مجتمعة، وأكبر قدرة على التكيف مع المتغيرات، مستندين في مقاربتهم إلى فلسفة التعليم وغاياته.

ومن هنا نستطيع فَهْمَ الترويج لاستبدال تعبير التعليم بآخر هو التعلُّم، فالأول ينطوي على التلقين والتلقي والتجانس، أما الثاني فيستبطن التفاعل والدافعية والتقصّي وإعادة مزج الأفكار وابتداع الأسئلة واجتراح الإجابات، وفيما الأول يوجِّه المتلقي إلى اعتبار

المعرفة ثابتة ومكتملة ليكتفي بها ويصبح مستهلكاً لها، يتوقع الثاني من المتعلم أن يكون حرَّ التفكير ينحو إلى خلق معرفة جديدة وخوض مستويات أعلى من الاستطلاع والبحث، محققاً أقصى حاجاته ومؤهلاً بمهارات وكفايات تسمح بالنجاح في البيئة المعاصرة بكل تعقيداتها المتشابكة والمتعددة الاختصاص، وبذلك يصبح المتعلم مؤهلاً للريادة والإبداع والابتكار ومحركاً للتغيير، بما أُنشئ عليه من فكر نقدي وكفاية لفهم الآخر المختلِف ثقافياً، وبما أُعِدَّ له من احترام للتنوُّع بكل أشكاله، وبما زُوِّد به من قدرة على التواصل الفعال والتفاوض والتعاون والانخراط في المسؤولية المجتمعية. وهذه الكفاءات جميعها تساعد المتعلم على الارتقاء في تقييمه لذاته كفكر حرٍّ ومبدع، فلا يكون ضحية تهميش وإحباط يدفعانه إلى مسارات خطرة يكون التطرف أحد تعبيراتها، وهنا يصعب عليَّ أن أسوق كلمة «إبداع « في معرض كلامي دون التوقف عندها والغوص بمفهومها تعريفاً وتوصيفاً، وما تستتبعه من تحديات.

لقد درجت الأدبيات على تعريف الإبداع بالرغبة الملحَّة في استكشاف المجهول وطرح التساؤلات، انسجاماً مع حقيقة مؤكدة وهي أن الحياة استكشافية وابتداعية بالطبيعة، لذا لا يمكن فصل الإبداع عن المغامرة البشرية التي ترتكز على الثورة لا على الجمود لابتداع جديد، وإن كان المبدع في ثورته تلك ينحو إلى استخدام العملية الإدراكية. ولكي لا يُخنَق الإبداع في مهده لا بد له من بيئة حاضنة ومجتمع متسامح يسمح بالابتعاد عن القوالب الجامدة والإيديولوجيات المنغلقة. وهنا يكمن التحدي الذي سبق وذكرت أنَّ الإبداع يستتبعه. فهل يمكن أن تسمح مؤسسات التعليم التقليدي- التي أوجدت نفسها في الأساس لنقل المعرفة كمعطى تقتني- بمنح التجانس أولوية على تجدد الفكر؟ هل تسمح لأبنائها التشكيك في ما تلقنهم إياه؟ من الطبيعي أن لا ترحب تلك الشريحة من المؤسسات بهكذا تحدٍّ، فهي تنفي عنهم مبدأ الإبداع بالأساس وتراه عامل زعزعة للتوافق حول مسلَّمات تسود المجتمعات.

إن مستقبل البشرية كما يراه العديد من المفكرين يعتمد على إعادة تكوين فهمنا للقدرة البشرية ووقف الإبداع والابتكار في كلِّ أنظمتنا التعليمية. وبالحديث عن مضمون التعليم وأساليبه لا بدَّ من التطرُّق إلى دور تكنولوجيا المعلومات، فلا تقتصر المنظومة التعليمية على استخدام المتعلم للحاسوب، وللكتاب الرقمي، بل تتعداه إلى ما يرتبط بتغيير شامل في نهج التفكير، علماً بأن التحوُّل الضخم في توظيف التكنولوجيا في عملية التعلم صاحبه انفجار معرفي غير مسبوق، لذا لا نُفاجأ بما ورد في تقرير بعنوان (جيل التعلم) حيث يُتوقَّع بأن يتعرض ٥٠٪ من حجم الوظائف الموجودة حالياً، وهي بحدود ٢ مليار وظيفة، لخطر الانقراض بحلول العام ٢٠٣٠ ليحل محلَّها وظائف غير معروفة اليوم. إنها التقنية الآسرة والباهرة، ولكن علينا أن لا نفقد دورنا نحن كمفكرين وأن نترك للآلة أن تتحكَّم بنا، فقد قال ديكارت: «أنا أفكر إذاً أنا موجود» إلا أنَّنا نعوِّل على أن العملية التعليمية بوظيفتها التنويرية قادرة على أن تحول استخدام التكنولوجيا للرفاه الاجتماعي، فالرفاه أحد أهداف التنمية البشرية التي تحقق للفرد تعزيز إمكاناته وتطوير قدراته وتوسيع خياراته. وقد ورد في مؤشرات التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة أنهما يعملان معاً نحو الرفاه الإنساني، وكلاهما يؤكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري.

وما يستحق التنويه هو أن مؤشر التنمية البشرية للدول العربية يسجِّل معدل ٤٩٨ بالألف متراوحاً بين ما نسبته ٨٥٦ بالألف لدولة قطر وهي تحتل المرتبة الـ ٣٣ و ٣٢ بالألف لليمن، وهي تحتل المرتبة ١٦٨ من أصل ١٨٨ دولة شملها الإحصاء، ولهذا ندرك جيداً أن نتائج التنمية في عصر العولمة هي حصيلة الهيكليات والأحداث والأنشطة العالمية، إلا أنها أيضاً وبالقوة نفسها حصيلة الهيكليات والإجراءات الوطنية والإقليمية، فكما يُطلَب إلى المجتمع الدولي مناصرة حقوق الإنسان والتماس العدالة وتعميم المنافع والحوكمة الرشيدة وضمان الشفافية والمساءلة، فإنه يُطلَب إلى الدول الوطنية والتكتلات الإقليمية رسم سياسات شاملة للفئات المهمَّشة، ووضع برامج مترابطة الأبعاد للنهوض بواقعها التنموي، فالتنمية هي من الناس وبهم وإليهم، لذا عليهم أن يلتقوا جميعاً حول المشترَك الجامع؛ أي قيمة

الحياة، وأن ينتهجوا الإبداع والتضامن لما لهما من مفاعيل في بناء مستقبل أفضل للجيل الشاب الذي هو الركيزة الأساس؛ إما لبناء السلام وإما لتفجير الحروب.

إن أي مشروع نهضوي تنموي عربي يرتكز إلى ثلاثة عناصر أودُّ أن أختم بها، وهي:

أولاً: إدماج جيلنا الشاب في مجتمعه كقوة مبدعة منتجة، وإقامة بنية جامعة للإنتاج العلمي والإبداع الفكري تتمتع بحصانة فكرية في إطار شبكة مؤسسات التعليم والبحث العلمي، تحمي الشباب من الضياع والتبعية والفقر والبطالة والتشرد.

ثانياً: الكشف عن الوجه الإنساني الحقيقي الذي تمثّله قيماً والتزاماً وفكراً وثقافة، والذي سمح -على مدى قرون عدة- بإرساء حضارة عربية متسامحة ومنفتحة على التنوع والتعدد والتفاعل.

ثالثاً: بثّ روح التعاضد والتعاون والتكامل في صفوفنا، لنكون أوسع حضوراً وأكثر فعالية في تحقيق التنمية البشرية، ليس ضمن حدودنا فقط بل على نطاق الإنسانية جمعاء.

إن العالم يحتاج إلى اندفاعة الأقوياء وجهود الفاعلين وعطاء القادرين، والعالم يتطلب أيضاً انفتاحاً باتجاه الآخر المختلف القريب والبعيد، سعياً إلى الفهم المتبادل والتعاون المثمر، وهذا ما سيتيح الاستثمار في تعلّم وإبداع يخاطبان عقولنا وإنسانيتنا وقيمنا، وليس ذلك علينا بعسير.

السياسات التربوية وانعكاساتها التنموية

أ.د. خالد زيادة*

من الوقائع العربية اليوم التي تفسر أوضاعنا المتردية واقع بطالة المتعلمين، فالآلاف بل عشرات الآلاف من أصحاب الإجازات الأكاديمية لا يحصلون على عمل، وبعضهم يسعى إلى الهجرة أملاً في إيجاد فرصة عمل في بلاد الاغتراب، وبعضهم يكتفي بعمل يتناسب مع اختصاصه وبأجرٍ أقلَّ مما يستحق. فلدينا على امتداد العالم العربي أزمة خريجين، وفي الوقت نفسه نجد افتقار المرافق العامة وحاجات التنمية إلى المتخصصين، ونجد أن الكفاءة في المؤسسات العامة أدنى من المطلوب. فالأزمة التي نعيشها معقَّدة ومتعددة الأوجه، وليست كثرة الخريجين سوى مظهر من مظاهرها، ذلك أنَّ بروز خلل في المجتمع إنما هو دلالة على وجود خلل في مكان ما أو أمكنة أخرى. فإذا أخذنا بطالة الخريجين التي نحن بصددها فلا شك في أنها نتيجة لعوامل متعددة، أبرزها:

أولاً: انعدام التخطيط أثمر وفرة في الخريجين في بعض الاختصاصات دون أخرى، فقد أصبح سعي الطالب للحصول على إجازة دون أي توجيه أو تخطيط، ظنّاً بأن الحصول على شهادة جامعية يعني الحصول على وظيفة.

ثانياً: نوعية التعليم، ففي العقدين الأخيرين درجت عادة افتتاح الجامعات الخاصة التي تعمل دون رقابة على برامجها، ودون تأمين الحد الأدنى من المواصفات المتفق عليها عالمياً، فضلاً عن انخفاض مستوى التعليم في الجامعات الرسمية.

ثالثاً: وفرة في العديد من التخصصات الخدماتية ونقص في تخصصات أخرى كالطب مثلاً.

---

* مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – فرع بيروت/لبنان.

وهذه المظاهر التي تندرج في انعدام التخطيط والتوجيه وتَناسُب أغراض التعليم مع حاجات المجتمع هي انعكاس لمشكلات أعمق متعلقة بالنظرة الاجتماعية إلى التعليم، وهي نظرة تُعلي من شأن بعض الاختصاصات وتدني من بعضها الآخر، وتغلِّب الشكل على المضمون، واعتبار أن الحصول على الشهادة الجامعية واللقب الجامعي يلبي أغراضاً اجتماعية. وهذه النظرة التي تخترق عالمنا العربي ترى أن التحصيل الجامعي أرقى من التحصيل المهني، وأن التعليم المهني يختص بالأدنى اجتماعياً وتعليمياً. ونتيجة لهذا نرى وفرة في الحاصلين على الإجازات في الحقوق والهندسة، وندرة في التقنيين المختصين في الصيانة الكهربائية أو الميكانيكية. إن المجتمع يحتاج إلى كافة التخصصات وليس هناك اختصاص أرفع أو أدنى، ولكن بعض السياسات التربوية قرَّرت أن الاختصاصات العلمية هي أرفع من الاختصاصات الأدبية، وأن أصحاب المعدلات الأدنى في الشهادة الثانوية يذهبون إلى أقسام الأدب والتاريخ والاجتماع وكافة اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية. فما نحتاجه اليوم هو إعادة التوازن بين أقسام العلوم وفروع التخصص، فالعلوم الإنسانية التي تشمل دراسة الأدب واللغة والتاريخ والفلسفة وعلم النفس لا تقل أهمية عن الطب والهندسة والكيمياء والفيزياء، فالمجتمع يحتاج إلى كل الاختصاصات بشكل متكافئ. ولعلنا اليوم بحاجة إلى إيلاء العلوم الإنسانية اهتماماً أعلى واعتبارها اختصاصات على قدر كبير من الأهمية والجدّية، وإذا ما أردنا مجابهة الاتجاهات المتطرفة فلا بد من أن نعمد إلى النظر إلى العلوم الإنسانية. ويقال إن مجابهة الأصولية والتطرُّف والعنف لا تكون بالسلام فقط ولكن بالأفكار. فبأي أفكار نجابه هذه الظواهر وقد أهملنا تدريس الأدب والفلسفة والفكر، ونظر مجتمعنا نظرة استهزاء لمن يدرس الأدب، وريبة إلى مَن يدرس الفلسفة وعلم النفس؟

من المفيد أيها السادة والسيدات - في هذا المؤتمر الذي انعقد تحت عنوان «التعليم والإبداع والاستثمار»- أن أشير إلى الإهمال الذي أصاب تعليم الفنون في سائر أو جُلّ

البلاد العربية، وكل ما يتصل بالمهارات الفردية والإبداعية، ظنّاً بأنَّ تدريس الرياضة والرسم والموسيقى إضاعة للوقت. إن تخصيص أوقات للرياضة البدنية والموسيقية التي تهدف إلى تنمية المهارات الفردية وتصقل شخصية الطالب وفقاً لميوله الإبداعية، تهدف ويجب أن تهدف أيضاً إلى العمل الجماعي، وأن يعرف الفرد دوره وموقعه من المؤسسة التي سيعمل ضمنها بعد التخرج والمجتمع الذي يعيش فيه. ولنأخذ مثلاً على ذلك الطريقة التي تعمل على أساسها الفرقة الموسيقية التي هي كلٌّ متكامل، ولكل فرد فيها دوره المحدَّد، إنه نوع من العمل الجماعي الذي يحفظ خصوصية كلّ عازف وكل آلة. فالأمر إذاً يتعلق بنظام دقيق وتوزيع للأدوار بشكل عقلاني. وكما يعرف أهل الاختصاص فإنَّ الموسيقى الكلاسيكية -على سبيل المثال- قد تطورت مع صعود الفكر العقلاني في أوروبا، وهي تعبير عن العقلانية التي تعني الانسجام بين الإنسان والطبيعة. وقد ترافق صعود الموسيقى الكلاسيكية مع تطور الصناعة في أوروبا، وأصبح المصنع أشبه بفرقة موسيقية يدير كل آلة صناعيٌّ أو خبير أشبه بالعازف، فالصناعة تقوم على توزيع أدوار العمّال من أجل غاية واحدة هي المنتَج المتشابه والمتناسق، الذي يخضع للمعايير نفسها، كما ترافقه صعود الموسيقى من تنظيم الجيوش التي لم تعد تقوم على شجاعة الفرسان والمبادرات الخاصة والمبارزات البطولية، بل أصبحت الجيوش تخضع لعلم اشتهر في القرن الثامن عشر باسم علم التكنيك؛ أي إعداد الخطة، فالفوز بالحرب والانتصار في المعارك لم يَعُد مرهوناً بالشجاعة الفردية والإقدام، بل يرتبط بالخُطَّة المُحكَمة التي يقودها قائد مثل المايسترو، فيلتزم كل فرد بدوره في المعركة. ليست الموسيقى هي التي أوجدت الصناعة وليست الموسيقى هي التي أوجدت الجيوش التي تكسب المعارك، ولكن نظام الموسيقى هو نفس نظام المصنع، والنظام نفسه الذي تخضع له الفرق العسكرية هو نفسه النظام الذي يحكم الإدارة الحديثة والمدرسة والجامعة وكل مرفق عام وكل مؤسسة وجمعية.

إن العقلانية واحدة والنظام الاجتماعي واحد، وحين تدب الفوضى في مرفق من المرافق الاجتماعية فهذا مؤشر على أن الفوضى ستنتشر في كل المرافق، وحين تنتشر الفردية في أية مؤسسة فهذا يعني أنها ستنتشر في كل المؤسسات، وحين يهبط الفن فهذا مؤشر على هبوط في الثقافة والاقتصاد والإدارة والسياسة، وبالمقياس نفسه لا يمكن تحقيق التقدم في مرفق إذا أهملنا المرافق الأخرى، ولا يمكن للصناعة أن تنهض دون أن تُنظَّم شؤون الإدارة ودون أن يتقدم نظامها التعليمي الذي يجدر أن يقع تعليم الفنون للناشئة في صلبه. إن تدريس الموسيقى والتعوُّد على العمل الجماعي لا يعني أننا وجدنا الحل للمشكلات، ولكن حين تصبح الفنون جزءاً من التعليم الحديث يمكننا أن نتحدث عن تطور يصيب كل مرافق الإنتاج في المؤسسات الاجتماعية، والأصل في كل ذلك يرجع إلى منظومة الأفكار التي توجِّه أعمالنا ومؤسساتنا. إن تطوير نظم التعليم وإصلاحها في بلادنا العربية أصبح حاجة مُلحَّة، وتدريس الفنون ينبغي أن يدخل في أساس النظم التربوية، ومن ينظر إلى الفنون الراقية في الصين واليابان يدرك أن ما أحرزته هذه الشعوب لا يقتصر على الصناعة، ولكن تطور الصناعة هو نتاج نظم التعليم والنظام المدرسي الذي يجعل تدريس الفنون يعادل تدريس العلوم والآداب.

النظم التعليميّة والتحفيز على الإبداع

د. وجيهة البحارنة*

يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٦ حول الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في عالم متغير إلى ضرورة الاستثمار في الشباب وتمكينهم من الانخراط في عمليات التنمية كأولوية حاسمة وملحّة، وشرط أساسي لتحقيق تقدم ملموس ومستدام في التنمية والاستقرار للمنطقة بأسرها. فنحن نعوّل عليكم كثيراً أبناءنا الشباب لتحقيق هذه التنمية المستدامة. وهذا يستدعي طرح بعض الأسئلة على عجالة، وهي كالتالي: ما العلاقة بين الإبداع والتعليم ونسبة المبدعين في بلداننا العربية؟ وهل يحظى الإبداع والمبدعون بالاهتمام ورعاية الدولة؟ ولماذا أصبحت هجرة العقول ظاهرة في بلداننا العربية؟ ولماذا انقلبت الصورة وأضحت أُمَّتنا مستوردة للمعارف والعلوم بعد أن كانت لها الريادة في هذا المضمار؟

لقد استفاد الغرب من العلوم والمعارف الغنية التي شهد لها التاريخ في أمتنا العربية منذ القدم، فصاغ منها الاكتشافات والاختراعات ثم أعادها إلينا، أليست هذه بضاعتنا التي رُدَّت إلينا؟ ولكن رُدَّت بأثمان باهظة، فنحن محتاجون دائماً إليهم لكي نحصل على هذه التقنيات المتقدِّمة. فمن المسؤول عن ذلك؟ وكيف يمكن لنا تنشئة أجيال واعية ومبدعة؟ هناك جهات تستطيع العطاء والبذل في هذا الجانب، وتوجد مؤسسات

* مؤسسة ورئيسة جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، عضو منتدى الفكر العربي/البحرين.

لها الأولوية في إخراج هذه الطاقات الكامنة المبدعة من أبنائنا إلى حيز الوجود، وهذه المؤسسات الثلاثة هي: الأسرة والمؤسسة التعليمية والدولة، لأن التعليم يبدأ من الأسرة وليس فقط من المدرسة. ففي السبع سنوات التي يعيشها الأبناء يكون الأطفال مهيأين للإبداع مع القابلية للنمو باطّراد إذا ما توفرت الظروف الأسرية والاجتماعية المواتية، ولكنها تنخفض بعد السبع سنوات، وأمام الآباء فرصة لتنمية هذه القدرات الإبداعية في السنوات السبع والبناء عليها لتربية الطفل، لإنشاء جيل قادر على أن يكون مبدعاً واعياً، فالتعليم يبدأ في الأسرة مع الآباء ولكن الآباء قد لا يستطيعون تعليم الأبناء ما يجهلونه هم بأنفسهم، فتكون مسؤولية الآباء في هذه الحالة محدودة، لأنهم إمّا غير ناضجين أو أنهم منغمسون في أخطاء جيلهم، وربما أيضاً يكونون ضحية نظام تربوي أو تعليمي سيء قائم على الحفظ والتلقين، فيورثون أبناءهم الأخطاء نفسها فتتكرر في الأجيال اللاحقة. ومن الأشياء الخاطئة الامتعاض من أسئلة الأبناء في المراحل العمرية المبكّرة، فيتهرّبون بتقديم إجابات سطحية عن الأسئلة التي تبدو حسب وجهات نظرهم آراءً غريبة، مع أنها تكون أفكاراً إبداعية تشي بأن هذا الطفل لديه المقدرة ويحتاج إلى مَن يشجعه ويدعمه. ومن الأخطاء أيضاً تعزيز الانقياد للأفكار التقليدية لدى الأبناء، فيقتلون كل رغبة في تطوير التفكير المبدع. لهذا على الأسرة باعتبارها الحضن الأول للأطفال أن تتعهّد بذور الإبداع الكامنة في الأبناء عبر تشجيعهم على التساؤل والفضول والتفكير.

وتتحمل المؤسسة التعليمية عبئاً كبيراً في مسؤولية تطوير قدرات الطالب ومواهبه. إلا أن المشكلة الحقيقية في التعليم الحالي هو تدني جودة التعليم ونوعية مخرجاته، وهذا ما يشير له أيضاً تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠١٦ بأنه ما تزال البلدان -ومعظمها عربية- خارج دائرة المنافسة من حيث جودة العملية التعليمية ونوعية مخرجاتها. فالدراسات تؤكد ضعف إنتاجية نظم التعليم والتدريب ومحدودية القدرات الإبداعية والمهارات المعرفية. فالنظام التربوي الموجود حالياً لا يطوِّر الوعي ولا يحفز على الإبداع، بل يحثُّ على التقليد والتلقين والإيحاء، فتتحول العقول الإنسانية إلى أوعية للمعلومات، وتصبح الرؤوس مليئة بالمعرفة المكتفية بذاتها. ونلحظ أن المناهج تُقَوْلِب العقول فلا

تعطي الأولوية للفهم والتفكير، مما يشجع الكسل العقلي لدى التلميذ. والمادة التربوية بحد ذاتها في المناهج تضعف الجزء الواعي من العقل، لأنها تعتمد على الإيحاء والتنويم، وتحتوي على مفاهيم مناقِضة للقيم من حيث التمييز على حسب النوع، فعلى سبيل المثال فيها ما يحض على الكراهية وعدم قبول الآخر. وأيضاً لا تعلم الطالب كيف يتعرَّف على نفسه وعلى اكتشاف هويته الحقيقية: من أنا ولماذا أنا موجود في هذه الحياة، ما هو دوري... ما هي مهمتي...، فالتعليم لا يقتصر فقط على أن أتعلم وأكتفي بهذا الأمر وإنما يجب أن أعرف ما هو دوري في هذه الحياة، وأن لا تنفصل الأخلاق عن التربية ليكون الشخص أو الطفل واعياً وذا خلق. فللنظر كيف تكون الحالة النفسية للأطفال وهم يدخلون المدرسة أو الروضة. إنهم مرعوبون، لأنهم يواجهون عمالقة لهم سيطرة كاملة على عقولهم وكل ما يقولونه يجب أن يكون صحيحاً. وهنا لا يبقى أمام الصغار إلا التلقي والقبول والحفظ وتطبيق ما يلقِّنونه لهم. فالمعلم رافد من روافد المعرفة، وهو جزء من المؤسسة التعليمية، لأنه هو الجسر الموصل للمعارف إلى الطلاب، فإذا كان المعلم أو جزء كبير من المعلمين هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في الفصول الدراسية ويحضِّرون الأسئلة التي لا يشملها المنهج، ويسفِّهون أي رأي مخالف لرأيهم، فإنهم سيكونون غير مواكبين للمستجدات، وستبقى ثقافتهم محدودة أو محصورة في مجال تخصصهم، والنتيجة تدمير روح الإبداع والمبادرة لدى الطلبة.

من هنا يجب إيلاء تمهين التعليم أهمية كبيرة، وتطبيقه في جميع المراحل الدراسية، لأن التعليم كمهنة لا يحظى بالمكانة الاجتماعية أو الاحترام من قبل المجتمع. والمعلمون يعانون الأمرَّين. فما المانع من أن يصبح التعليم مهنة مماثلة في القيمة الوظيفية والراتب والمكانة الاجتماعية للمهن الأخرى، مثل الطب والهندسة والمحاماة وغيرها؟ فالمعلم الذي كاد أن يكون رسولاً يجب أن يحظى باهتمام أكبر، ليظل التعليم رسالة سامية وليس وظيفة فحسب، وعندها سيكون المعلم متمكناً من متطلبات التربية والتخصص، وستكون لديه ثقافة عامة، وأركز على الثقافة العامة لأن التخصص والإبداع في مجال تخصصه لا يغنيه شيئاً عن كونه يمتلك معرفة شاملة ووافية عن كل العلوم الإنسانية الأخرى، وبذلك

سوف يخرِّج أجيالاً واعية، يتحقق فيها التفكير الحر والاستقلالية. فالمعلم الممتهِن هو المدخل الرئيسي لإصلاح التعليم في المدارس الحكومية والخاصة. علينا الاعتراف بأن الطلبة لم يعودوا يمتلكون هويتهم الخاصة، ولا يدركون معنى المواطنة، بفعل عوامل التغريب التي يتعرضون لها، والقيم التي يتبنونها، وهي قيم بعيدة عن موروثنا العربي والإسلامي، ناهيكم عن الضعف اللغوي والافتتان باللغات الأجنبية.

أما الجامعات فهي من أهم المؤسسات لصناعة مستقبل الطلاب وتخريج الطاقات البشرية التي تساهم في برامج التنمية والابتكار والإبداع. ومن الجامعات انطلقت الكثير من المشاريع النهضوية الكبيرة. أما جامعاتنا اليوم فغالباً ما تكون بمثابة معمل لإنتاج المهنيين في مختلف الاختصاصات، فتجاري العقل الأفضل عملاً والأكثر إطاعة وقبولاً للنفوذ والأوامر، متجاهلة وجوب تطوير أغلى ما يملكه الإنسان وهو العقل. فتضخُّ مهنيين إلى سوق العمل، ولكن أين الإنسان الحقيقي؟ فالجامعات مشغولة بتحقيق الربحية على حساب جودة التعليم.

فالهدف الأول والأسمى للتربية والتعليم كما جاء في سورة الجمعة ﴿وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ (آية: ٢)، فالتزكية أولاً والتربية أولاً والتهذيب أولاً ثم يأتي التعليم، فالهدف الأسمى هو تطوير أفراد ذوي إنسانية ونفسية أفضل وليس ذوي فعالية تقنية، فهناك تناقض واختلاف كبير بين ما يتطلَّبه التكوين المهني فحسب، وما يحتاج إليه التكوين الذي يأتي هدفه امتياز الإنساني. فنحن بحاجة إلى إحداث توازن بين الامتياز الأكاديمي والمهني وبين الامتياز الإنساني. وأختم بالشباب أيضاً حسب ما تدعو إليه التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فالشباب هم عوامل التغيير الحاسمة حين يوجهون قدراتهم اللامتناهية في إطار سعيهم الدؤوب نحو إيجاد عالم أفضل. فنحن محتاجون لكم أيها الشباب للتغيير ولإيجاد عالم أفضل.

نقاش مفتوح

مقررة الجلسة: أ. نادية أبو طالب/الأردن

ما تزال قضايا التعليم في الأردن محط أنظار واهتمام القائمين على التعليم بكافة محاوره. ولا بد لنا أن نؤكد التطور والتقدم الملحوظ الذي حققه التعليم في مملكتنا في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظّم -حفظه الله ورعاه- من حيث: تنوع البرامج الدراسية في التعليم العالي، واختلاف أنماط التعليم بين النوع والكم، بالإضافة إلى التوسع والازدياد في مؤسسات التعليم العالي على الرغم من محدودية الموارد والإمكانيات والظروف الراهنة المحيطة بنا سياسياً. وأشير هنا إلى أن التعليم بشكل عام والعالي منه بشكل خاص يقع ضمن أولى أولويات واهتمامات الدولة، لما له من دور في الارتقاء بمستوى المواطن، كون هذا القطاع يؤدي دوراً كبيراً ومميزاً في إحداث النهضة العلمية والفكرية والثقافية في مختلف المجالات.

ولنا هنا وقفة في جامعاتنا الأردنية التي ينبغي أن لا يقتصر عملها على الجانبين الأكاديمي والتعليمي فقط، بل تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في تكريس مبادئ عظيمة لها أكبر الأثر في شبابنا، فالتعليم الجامعي لا بد أن يهدف إلى غرس القيم الفكرية في أذهان الطلبة من شجاعة وانفتاح فكري وثقة بالفكر النقي النظيف، ومن جانب آخر عليه أن يشجع انخراط الطلبة في مجتمعهم بدلاً من الانعزال، فبانخراطهم المجتمعي تتحقق انطلاقتهم للمشاركة في صنع القرار في كل ما هو متاح من أنشطة بشرية حياتية. فالفئة الشبابية هي الأكثر تقبلاً للتجديد والتغيير والاستنارة الإبداعية. ويجب أن لا يقتصر التعليم على الكمّ في المعلومات والتخصص التقني، كون الشهادة والكفاءة والخبرة

لا تكفي بحد ذاتها لتولي دور الإصلاح المجتمعي، بل يجب أن تستند هذه المعايير إلى الانفتاح المجتمعي المبني على التواصل والتفاعل والانسجام بين مفاهيم عدة ينتج عنها شباب فاعل عقلاني معرفي مبدع، مساهم في بناء دولة عظيمة جذورها فتية. وهذا كله لا يحدث فقط بمرور فصول دراسية وإغلاق كتب مدرسية.

إن معاصرة الشباب والتعامل معهم والنهوض بهم من أهم وأكبر التحديات التي قد تواجه أي مجتمع كان، ونحن في الأردن إذ نفخر بما وصلنا إليه من مقدرة على محاكاة هذه الفئة والتناغم معها، ندرك أنها بحاجة للتعليم والفرص والوظائف. وقد أضافت جلالة الملكة رانيا أمراً رابعاً هو أنهم بحاجة لمن يؤمن بهم. فشبابنا متعطش للمعرفة والمهارات وبإمكانه الإبداع والإنجاز، لكنه بحاجة إلى فرصة يستفيد منها، ويحتاج إلى فهم ووعي أكبر من تقدير الفرص وتثمينها، فهو يمثل الشريحة الأكبر في المجتمع ومن حقه وواجبه قيادة مسيرة الإصلاح والنجاح وإحداث التغيير. فدوْر الشباب يجب أن لا ينحصر بين أبواب وغرف بل يجب أن ينطلق من خلال نوافذ الاستثمار للمواهب والطاقات الكامنة، ويتحقق نجاح هذا الاستثمار في حال إثبات مقدرته على رفد سوق العمل من حاجات يتطلبها كمّاً ونوعاً، والقائمون على الاستثمار في وطننا لن يجدوا أفضل من شبابنا لاستثمارهم، كونهم من أكثر عوامل تطور أمتنا ونجاحها، فعندما يقدمون وظائف وفرصاً لهؤلاء الشباب فإنهم لا يمنحوهم ذلك لأجل كفاءاتهم فقط بل من أجل تحقيق الاستقرار المجتمعي الذي لا يتأتى إلا بإشغال هؤلاء الشباب وتفريغ طاقاتهم بإيجابية وزرع قيم المواطنة في ممارستهم اليومية، وإبعادهم عن الاستغلال والانحرافات الطائفية والقبلية.

وأختم بقول حكيم لسمو الأمير الحسن بن طلال المعظم اختزن مطالب كثيرة في فكرة واحدة، فيقول سموه: «إذا ما أردنا ردم الفجوة بين التعليم وسوق العمل فنحن بحاجة إلى أن ننظر إلى البشر كقدرات وليس مجرد أرقام». ويا له من احترام للذات الإنسانية عندما تقدر قيمتها بمقدار عطائها، وشبابها خير عطاء، فلنقدرهم ولنمنحهم من خيرات الفكر والعلم والإبداع.

أ. يولا خوري - الجامعة الأمريكية /مادبا، طالبة Risk Management /الأردن

أشير إلى موضوع العنف والإرهاب. ونحن الشباب عندما نتخرج من الجامعات لا تتوفر لنا فرص عمل حتى نعمل، فأرباب العمل يفضلون من لديه خبرة، ما أدخلنا في دوامة الفقر والبطالة وهي العوامل التي تؤدي إلى التوجه نحو العنف والإرهاب.

وفي سياق التعليم لا بد من تأهيل المعلمين وإعدادهم الإعداد الكافي الذي يمكنّهم من تطوير أساليبهم بما يمكّن الشباب من الانخراط في سوق العمل. وجامعتنا هي الجامعة الخاصة الوحيدة في الأردن التي تعطي Practical Training أو Entrepreneurship، ولكن كيف سننخرط في سوق العمل؟ هذا ما نحتاجه.

د. حسن المومني - مدير مركز اللغات في جامعة الطفيلة التقنية، وأستاذ الأدب الأمريكي/الأردن

سؤالي هو: كيف نستطيع أن نصل إلى تعليم يقود إلى إبداع ثم إلى استثمار طالما أننا نطبق في مدارسنا وجامعاتنا تعليماً تلقينياً؟ فالتعليم في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة يعتمد على التلقين، والطفولة في العالم طفولة مظلومة، لأننا لا نعطيها أي اهتمام، فكيف سنصنع جيلاً قادراً على الإبداع طالما أننا نتعامل مع الطفولة كأنها مرحلة اعتيادية تمر مرور الكرام دون الالتفات إلى إثراء خيال الطفل، ودون الالتفات إلى تنمية قدراته العقلية والفكرية؟ فالتفكير الناقد هو الأساس في الإبداع، وهو ما نفتقر إليه في جامعاتنا الأردنية وفي الجامعات العربية.

أ. ناصر محمد المصري/ الكويت

بودي أن أرى برنامجاً عربياً تعليمياً واحداً يكشف قدرات أبنائنا من مثل Sicmetric Testing يبين الميل والاتجاه والرغبة والقدرة لدى الفرد. أريد برنامجاً حكومياً أو خاصاً في مدرسة حكومية أو خاصة يكتشف المواهب، ليتحقق لنا نظام تعليمي يحترم إرادة أبنائنا. فالنظام التعليمي في بلادنا يقمع الطلبة. والاستثمار في التعليم يعني عندنا زيادة الموارد المالية، فمن يدفع يحصل على الشهادة العلمية. فالتعليم في البلاد العربية أشبه بأعمى يسير عكس السير في طريق سريع.

أ. سلوى المؤيد/ البحرين

أتمنى على رجال الأعمال في القطاع الاقتصادي الاستثمار في المبدعين والمخترعين في الجامعات، لتطوير الصناعة، وكذلك في بقية الأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية، وبهذا يتحقق لنا التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

متحدثة

التعليم الخاص والتعليم العام في البلاد العربية يعانيان من العديد من المشكلات، وتوزّع التعليم على هذا النحو الطبقي يخلق فجوة اجتماعية واقتصادية، فالتعليم الخاص لمن يملكون الكفاءة المالية، والتعليم العام أو الحكومي للفقراء الضعفاء، ويترتب عليه لجوء الذين يتلقون تعليمهم في القطاع الحكومي إلى بذل جهود إضافية، تحتاج إلى نفقات على دروس التقوية، أو الاضطرار للدخول في برامج تعليمية موازية. وفضلاً عن هذا فإن سر تغيُّر الطاقم الوزاري يربك العملية التعليمية فيما يخص تنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات. وأخيراً لا بد من الاستثمار في القدرات الإنسانية للارتقاء بالتعليم.

متحدثة

حين نتحدث عن العلاقة بين التعليم والإبداع، تتكشف لنا مشكلة اختيار الموضوعات البحثية في التعليم العالي؛ إذ لا يتحقق الانتباه والاهتمام لرغبات الطلبة في إعداد رسائلهم العلمية، بل تُملى عليهم الموضوعات، وإذا لم يستجب الطالب لرغبات المشرف بحذافيرها فإنه سيستغرق وقتاً أطول في البرنامج الدراسي. وفي السياق نفسه فإن جامعاتنا في المقررات التدريسية لا تعتمد الكتب الحديثة الصدور، مما يؤثر على كفاءة الطلبة واستعداداتهم للدخول في سوق العمل.

متحدثة

ما المرجعية التي ترونها مناسبة للتحول من حالة السكون والثبات في التعليم إلى حالة الارتقاء والتقدّم؟

أ. سلوى المؤيد/البحرين

ما طرح أقرب إلى إبداء رأي حول واقع التعليم في العالم العربي، ويتضمن رفضاً لما هو قائم. فهناك عوامل عدة تقف وراء التخلف منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مجتمعي ومنها التعليمي والتربوي، كون التعليم والتربية هما ما يرتقي بالعقول، وهذا يتوقف على أساليب تعليم جيدة، نضمن أن مسارها يتجه الاتجاه الإيجابي... ومن هنا على المجتمع المدني أن يتحرك للقيام بدوره، فضلاً عن التعاضد والتكامل بين الدول العربية، لأن المصير أصبح مشتركاً، والبدء بالنظرة الشاملة لموضوع التعليم، والاستفادة من تجارب الأدبيات التي تقوم عليها المؤسسات التعليمية في العالم واعتماد الفكر المنفتح الحر والنقدي، كلها أمور ضرورية.

د. إبراهيم بدران/الأردن

هناك نقطتان أود أن أشير إليهما؛ الأولى: المرجعية التي نراها للتحول فأمامنا نماذج في العالم لدول كانت في غاية التخلف سواء كانت صغيرة الحجم مثل سنغافورة، أو كبيرة الحجم مثل الصين، وامتلكت إرادة للانتقال من مرحلة حضارية متخلفة إلى مرحلة حضارية متقدمة، بالاعتماد على ثلاث نقاط رئيسية: النقطة الأولى هي تصنيع الاقتصاد، والنقطة الثانية التعليم وما يرافقه من ثقافة وإبداع، والنقطة الثالثة مؤسسية التعليم في الدولة الحديثة. فلننظر إلى سنغافورة كيف أصبحت من أول عشر دول في العالم في التعليم وعدد سكانها لا يزيد على ٤,٥ مليون نسمة. يجب أن لا نحاول اختراع العجلة وأن نتوه في الزمان والمكان ماذا نفعل وماذا لا نفعل؛ إذ توجد نماذج جيدة. فدول مثل الدنمارك وسويسرا وسنغافورة وإيرلندا، لم تكن هذه الدول قبل ٤٠ سنة كما هي الآن بفضل توظيفها للأسس الثلاثة التي ذكرتها.

أما دور رجال الأعمال فأقترح إنشاء ما يسمى المسؤولية المؤسسية للشباب Corporate Youth Responsibility بحيث يطلب من الشركات ومن الوزارات ومن المؤسسات أن يوجد فصل خاص للشباب في تلك المؤسسة أو الوزارة أو الشركة، وفي المجلس الأعلى

للعلوم والتكنولوجيا، للنظر في ما يمكن فعله للشباب، وبهذا نُدخِل الجانب العلمي والعملي لتمكين الشباب وإخراجهم من الحالة النظرية الهلامية التي يعيشون فيها إلى المعايشة اليومية الحقيقية، وهذه مسؤولية الدولة.

أ. د. خالد زيادة/لبنان

جمهور الحاضرين يعرف مشكلة التربية معرفة كاملة، والمحاضرون تكلموا إلى حد ما في عموميات. فتدهور التعليم الجامعي وراءه سياسات. وقبل أن نقترح ينبغي أن نبحث عن هذه السياسات التي أدت إلى تدهور التعليم الذي هو أساس النهضة. وسواء حدث التدهور في التعليم عن قصد أم عن غير قصد، فموضوع ارتباط التعليم بالسياسات التعليمية مما يجب أخذه بالأهمية إن أردنا النهوض.

د. وجيهة البحارنة/البحرين

كل إنسان يولد مزوَّداً بالطاقات والقدرات الكامنة التي تجعل منه مبدعاً، وهنا يأتي دور الأسرة والمؤسسة التعليمية، ولكن مؤسسة الأسرة هي الأساس، فإذا انتبه الآباء إلى تنشئة أبنائهم منذ السنوات الأولى على التفكير الحر والاستقلالية وإبداء الآراء فسوف يعززون لديهم هذه القدرات الإبداعية، حتى وإن تعرَّض أبناؤهم لمناهج تربوية سيئة فسيكونون أفضل من أقرانهم، لأن لديهم حصانة من المنزل. ولا يخفى أن للدولة بجميع مؤسساتها دوراً كبيراً ومهمّاً؛ إذ عليها أن تتبنى المبدعين وتحتضنهم وتخصص جوائز ومسابقات لإثراء قدراتهم الإبداعية، وأن توفِّر لهم مراكز متخصصة للإبداع، لينعكس أثر إبداعاتهم ذلك على التنمية في مجتمعاتهم.

الباب الثالث

الشباب والمشاركة والثقافة الريادية

رئيس الجلسة: أ.د. عدنان بدران*

طموح هذه الأمّة في شبابها، فالمستقبل رهن بيد الشباب. ومعلوم أن الشباب يتأثرون بعوامل عديدة معظمها عوامل بيئية، فالبيئة هي الأساس والأسرة هي حاضنة للفكر الإبداعي والخلاق، وفي الوقت نفسه حاضنة لفكر التخويف. وقد ثبت لدى علماء النفس وعلماء الدماغ أن السنين الأولى من الطفولة المبكرة تقرر مصير الطفل ومستقبله. لذا يجب عدم الانغلاق، والحد من نزعات الإرهاب والتطرف والمغالاة والعصبية المذهبية أو القبلية والدينية. ولمجتمع الرفاق تأثير على الطفل وفي تكوين ذهنيته وعقليته، فنحن نريد طفلاً مبدعاً يتحلى بروح المغامرة. وتؤثر بيئة المدرسة في مدى نجاح الطفل أو فشله، لذا يجب إعادة النظر في بنية المدرسة وفي المعلمين وتأهيلهم، لتعليم الطلبة على التفكير الناقد والابتعاد عن التلقين والأمر نفسه يمكن أن ينسحب على الطلبة في مستويات التعليم الجامعي والعالي. وفيها ينبغي التأكيد على أهمية ثقافة العيش مع الآخرين والاختلاف، واحترام معتقدات الطرف الآخر.وللإعلام والمجتمع دور مباشر ومهم في التنشئة الصحيحة، مع ضرورة الاستخدام الأمثل لشبكة التواصل الاجتماعي.

لا شك في أن الشاب الجامعي يعاني من مخرجات تعليم في تأمين فرص العمل، فقد استشرت البطالة، وهنا أنوّه إلى أهمية التمييز في مخرجات التعليم العالي، فهي التي تحقق فرص العمل حين تكون مخرجات التعليم الجامعي قائمة على الرعاية والتربية النقدية والخلاقة وعمل الفريق والنشاطات اللامنهجية لصقل شخصية الطلبة، فالمعلم هو ميسّر وليس ملقّناً في ظل نظام تربوي حديث ينمي المهارات والاتجاهات والإبداع والابتكار. فهناك قدرات إبداعية لدى الطلبة علينا اكتشافها والقيام باحتضانها وتنميتها؛ إذ إنَّ الإبداع هو الطريق نحو نظام تربوي منتج، يسهم في بناء الاقتصاد. فالأذكياء هم الذين ينتجون المعرفة ويطوعون المعرفة لبناء التكنولوجيا، وهم الذين ينتجون معرفة

* رئيس وزراء سابق/المستشار الأعلى لجامعة البترا وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

من بحوثهم العلمية ويصلون إلى جوائز نوبل، وهم الذين يخترعون ويسجلون براءات اختراعاتهم. عندما ذهب أحمد زويل -رحمه الله- لأمريكا وجد بيئة تتميز بأنظمتها التربوية لبناء اقتصاد معرفي متقدم، فأنتج بعيداً عن المحسوبيات في علم الكيمياء ما أهّله للحصول على جائزة نوبل.

متحدثنا الأول سيكون سعادة السفير محمد نعمان جلال.

الشباب والهوية والمواطنة والمستقبل

د. محمد نعمان جلال*

يمثِّل جيل الشباب؛ أي مَن عمره أقل من خمسة وعشرين عاماً في المنطقة العربية بوجه عام ما بين ٦٠-٧٠٪ من السكان؛ إذ يمكن القول إن المنطقة العربية هي منطقة فتية وشابَّة، وهذا سيؤثر في أوضاعها الراهنة وفي مستقبلها.

وتواجه المنطقة العربية منذ بداية القرن الحادي والعشرين عدَّة تحديات ترتبط بأوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمَّ تؤثر في مستقبلها ومستقبل شبابها. وتتجلى هذه المؤثرات في:

أولاً: البطالة؛ إذ يواجه الشباب العربي بوجه عام حالة البطالة نتيجة ثلاثة عوامل:

١- تدني مستوى مخرجات التعليم بما لا يُساير التطوُّر العلمي الحديث.

٢- ضعف المؤهلات العلمية والتعليمية، مما يجعل مؤهلات الشباب لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

٣- ثورة التطلعات؛ إذ يواجه الشباب بصفة عامة والشباب العربي بصفة خاصة تأثيرات الإعلام الحديث، الذي ينقل له ما يحدث في العالم من الثروة والموضة والأجهزة الحديثة التي هي نتاج ثورة التكنولوجيا، ويجد نفسه عاجزاً عن تحقيق كل تطلعاته المتزايدة. ثم هناك التراث التعليمي الذي يحدُّ من الإمكانيات المتاحة للشباب في سلوكه الاجتماعي وفي قدراته الاقتصادية، وهنا تبدأ ظاهرة الصراع من أجل المستقبل.

ثانياً: محدودية المشاركة السياسية، فالشباب العربي يعاني من محدودية المشاركة

---

* سفير سابق ومستشار، وعضو منتدى الفكر العربي/مصر.

السياسية لاستمرار تحكُّم كبار السنّ من ناحية والأغنياء في الحياة السياسية، ناهيك عن التأثير الاجتماعي والثقافي التقليدي الذي لا يتيح للشباب الفرص الكافية.

ثالثاً: محدودية الشراكة الاقتصادية، وهي تؤثر وتتأثر بالمشاركة السياسية، حيث التقاليد الثقافية وطبيعة مرحلة التطور المجتمعي التي تجعل الثروة في يد أصحاب السلطة السياسية، ومَن يدور في فَلَكها، أو في يد زعماء القبائل والأحزاب التقليدية، ومن هنا يحدث تفاعل في المؤثرات السياسية والاقتصادية ومحدوديتها لدى الأجيال الجديدة في معظم دول المنطقة.

وتبدو أبرز التحديات المعاصرة للهوية الثقافية في أنَّ التحولات الفكرية تهدِّد الحضارات القديمة بفقدان الهوية، وهذا يحدث ونحن في نهاية القرن العشرين؛ إذ نتحدث عن ترجمات لأعمال فلسفية عربية للاتينية في القرن الثاني عشر بينما في القرنين السادس عشر والسابع عشر دخل الغرب عصر العلم والتكنولوجيا والدول النامية تعيش في الماضي وإنجازات القرن الثاني عشر، ويعيشون في مفاهيم حضارية قديمة، فالعقل على سبيل المثال يُعد ظاهرة عارضة من ظواهر الطبيعة والغرائز، وليس العقل هو الذي يحدِّد حركة التاريخ. فالسائد في البلاد الإسلامية هو أخذ التقنية من أوروبا، ورفض الفكر الذي أنتجها والانحباس في مفاهيم أصبحت عقيمة وتجاوزها الزمن. وهذا هو التناقض الذي تعيش فيه الدول الإسلامية. فالتجديد في الفكر الإسلامي يطلق عليه «البدعة» وهي حرام، وهكذا ينسى المسلمون جوهر الإسلام وأنه دعوة للتجديد والإبداع وليس السير على سلوك الآباء والأجداد وتقليدهم.

ففي نهاية القرن العشرين واجه العالم صدمة المعلوماتية، وما أطلق عليه الكاتب توفلر الموجة الثالثة مقابل الموجة الثانية التي قامت على التمركز السكاني في المدن وثقافة الجماهير والإيديولوجيات الكبرى المهيمنة، في حين أن أركان الموجة الثالثة هي: اكتشاف الفضاء، المعلوماتية، التكنولوجية الحيوية، علم المحيطات. وهنا نجد أن الإسلام يواجه الحداثة والتطور بالانكفاء على الذات.

وكل هذا يؤكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ الارتباط الوثيق بين مفهومي الهوية والمواطنة وبين الدولة كمؤسسة حاضنة للمفهومين وكذلك أنَّ استمرار كيان الدولة ومؤسساتها أمر ضروري في تحقيق الهوية والمواطنة فمن دونها يصعب تحقيق أي من الهوية أو المواطنة؛ إذ إن مفهوم المواطنة مستمد من الوطن، والوطن مرتبط بالدولة الوطنية، فإذا انهارت الدولة الوطنية انهار الوطن وتلاشى مفهوم المواطنة، كما أن مفهوم الهوية مرتبط بمفهوم الوطن والدولة. وإن كان أحياناً مفهوم الهوية أكثر اتساعاً من الدولة الوطنية في حالة وجود الدول الاتحادية والإمبراطوريات الدينية التي ظهرت في الماضي، وأحياناً أقل اتساعاً منها عندما تتمزق الدولة الكبرى أو الإمبراطوريات وتبرز الهويات الفرعية مثل الدين والطائفة والإثنيات؛ بل والقبائل.

إن مفهوم الدولة الوطنية National state في العالم مفهوم حديث منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ في أوروبا، وهو أكثر حداثة في المنطقة العربية، فهو مرتبط بتطورات ما بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، ولكنه في بعض جذوره أكثر قِدَماً إذا حللنا قيام الكيانات المستقلة أو شبه المستقلة تحت إطار الدولة العباسية في مرحلة ضعفها، فقامت الدولة الطولونية في مصر وما أعقبها من دويلات، كما قامت في حلب بسوريا الدولة الحمدانية، وفي الجزيرة العربية وفي إيران قامت دويلات شبه مستقلة عن الإمبراطورية أو الدولة الأم. وفي العصر الحديث برزت هذه الدولة الحديثة في تفكُّك شبه القارة الهندية، وفي تقسيم القارة الإفريقية في عهد الاستعمار وفي مرحلة ما بعد الاستقلال.

وقد ارتبط قيام الدولة الوطنية في أوروبا ومن ثم امتدادها لمناطق أخرى من العالم بالثورة الصناعية، والحاجة للأسواق ولتصريف السلع والإنتاج، وأيضاً للحصول على الموارد الأولية اللازمة للصناعة. ولمّا تطور الاقتصاد الدولي في منتصف القرن العشرين وبرزت ظاهرة العولمة نتيجة الإنتاج الكبير والتنافس الاستعماري عادت للظهور ظاهرة الاستعمار والإمبراطوريات، كما عادت في صورة الوحدة الأوروبية والتنظيمات الدولية، مثل الوحدة العربية، والوحدة اللاتينية، والوحدة الإفريقية.

وارتبط التطور السياسي لمفهوم الهوية والمواطنة بظاهرة السوق والثورة الصناعية، كما ارتبطت بعد ذلك بمفهوم العولمة، وعاد للتمزق لاعتبارات السيطرة غير المباشرة، فظهرت الهويات الطائفية والعرقية لتمزيق الكيانات الكبيرة وخاصة في الشرق الأوسط فيما عرف بالحروب الأهلية وحق تقرير المصير، وهو مفهوم طُرح في أثناء الحرب العالمية الأولى من الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون- وطبِّق في اتفاقيات سايكس بيكو ووعد بلفور وفي استقلال دول البلقان، ولكن تم تنفيذه بطريقة أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية، وأعيد طرحه في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بانهيار الإمبراطورية السوفيتية، ثم بما عرف باسم ثورات الربيع العربي أو الثورات الملوَّنة في أوروبا الشرقية وآسيا، وأخيراً في المنطقة العربية.

إن تقسيم العالم ثم توحيده ثم إعادة تفكيكه بمثابة حركة مستمرة مع التطور الأوروبي الحديث، وقيام الصناعة والتوسعات الإمبراطورية والصراع فيما بينهما. كما أن جذور تلك الحركة التي يمكن أن نطلق عليها قانون تكوين الدول والإمبراطوريات ترجع للإمبراطوريات في العصور القديمة مثل الإمبراطورية الرومانية والفارسية ثم الإمبراطورية العربية الإسلامية والإمبراطورية المغولية والعثمانية وغيرها، ثم تفكُّكها ثم قيام وحدات بعد ذلك كما في حالة يوغوسلافية الاتحادية ثم تفككها وهكذا.

إن الوحدة ثم التقسيم ثم الوحدة ليست قاصرة على اعتبارات الثورة الصناعية فحسب، بل على اعتبارات اجتماعية ودينية وجغرافية أيضاً، وطرح مفاهيم جديدة وهي مفاهيم الهوية والوطنية عبر العصور، وهذا التطور أثر في قيام هويات فرعية مثل الهوية الإيرانية الحديثة، وسعي الأخيرة للخلط بين الهوية الوطنية والطائفة لتوسيع إمبراطوريتها تحت اسم جديد وشعار جديد أو شعار قديم يتم تجديده واستغلاله. وبروز الدول الوطنية في المشرق والمغرب العربي، وبروز الدعوة للهوية الكردية والهوية الأرمينية وهوية الباسك وإيرلندا واسكتلندا، وتقسيم شبه القارة الهندية بين الهويات الهندية والباكستانية والبنجلاديشية. كل ذلك هو في إطار القانون الذي أشرنا إليه: «من الوحدة للتقسيم». فالهدف الرئيسي من التقسيم هو إضعاف الكيانات وإخضاعها للاستعمار الجديد أو ما بعد الاستعمار الجديد والاستقلال والدولة الوطنية[1].

(١) انظر لمزيد من التفاصيل: رجب بود بوس «ماضي المستقبل: صراع الهوية والوطنية في عالم لم يتعولم» تالية للطباعة والنشر (طرابلس – ليبيا) والانتشار العربي، بيروت–لبنان، ٢٠٠١.

ينبغي توضيح الفارق بين الهوية الوطنية والهوية القومية. فالهوية الوطنية هوية سياسية، في حين أنَّ الهوية القومية هوية اجتماعية ثقافية وإن ارتبطت بالسياسة، مع الأخذ بالحسبان أن العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية عوامل متداخلة ومتفاعلة مع بعضها بعضاً ويصعب تقسيمها وفصلها بصورة قاطعة. فعندما تقوى الدولة الوطنية تتحول لدولة قومية أو إلى إمبراطورية. وعندما تضعف الإمبراطورية يعاد تقسيمها إلى دول وطنية وهكذا. ولقد سبق أن قدم ابن خلدون في كتابه «المقدمة» مفهوم العصبية كعامل أساسي للدولة ونشأتها وتطورها. ثم جاءت الفلسفة الماركسية لترفض مفهوم الدولة الوطنية وتراه مفهوماً بورجوازياً ارتبط بالثورة الصناعية، ودعت لقيام الدولة على أساس اقتصادي جديد بظهور مفهوم الطبقة والدعوة لوحدة الطبقة العاملة. بل ذهب بعض المفكرين الماركسيين والفوضويين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى إلغاء الدولة كليةً باعتبارها اختراعاً برجوازياً.

ثم عاد مفهوم الدولة الوطنية على أساس الإقليم والتراث والتاريخ كما حدث في الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية. ثم أعيد الاعتبار لمفهوم الدين بظهور الدعوات لوحدة الأمة الإسلامية ووحدة أوروبا (الاتحاد الأوروبي) كأساس مركَّب من الدين والاقتصاد والجغرافيا.

ونستخلص مما سبق أن مفهوم الهوية هو مفهوم مركب ومتغير ومتطور عبر الزمن، وأن مصطلح الهوية أو الهوية الوطنية والمواطنة من المصطلحات الحديثة في القرن العشرين وازداد انتشارها في القرن الحادي والعشرين. أما واقعها وممارساتها فهي قديمة قِدَم التاريخ، مع اختلاف في المسمَّيات.

لقد ارتبط دور الشباب بمفهوم الدولة الوطنية من ناحية، وبتطلعات الأجيال من ناحية أخرى، وبمستقبل وتطور الكيانات المختلفة انعكاساً لتطورات السياسة العالمية والإقليمية من ناحية ثالثة، وتطورات المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية من ناحية رابعة. ولعل ثورات الربيع العربي في الدول العربية وقيادة الشباب لها واختطافها يذكرنا بالثورة الفرنسية التي قادها الشباب أيضاً ثم اختطفها سياسيون وعسكريون. وهكذا تسير حركة التاريخ وظواهرها أحياناً تتكرر بصورة أو بأخرى، وهو ما دعا بعض الكتاب لطرح مقولة

أن التاريخ يعيد نفسه، وآخرون يرون أن هذه المقولة خاطئة، لأن معناها أن الشعوب لا تستفيد من أخطائها فتتكرر النتائج، وأنَّ الأمر لا يرجع للتاريخ وإنما للبشر والقوى الفاعلة والمحرِّكة للتاريخ في كل مرحلة.

الشباب والهوية والمواطنة والمستقبل

الشباب هو حقيقة اجتماعية ترتبط بمرحلة معينة من مراحل العمر وهو دائم التطلع للتغير وتطوير الأوضاع القائمة.

أما مفهوم الهوية فهو يرتبط لغوياً بمجموعة من البيانات والمعلومات التي تتصل بـ «ذات الشخص» أو «الشيء» ومن ذلك بطاقات الهوية. ومن الناحية الاجتماعية هي تعبير عن ثقافة وعناصر أخرى مشتركة بين مجموعة من الناس. ومن الناحية السياسية تعبِّر عن مرحلة معينة من التطور السياسي الحديث. والمواطنة مفهوم سياسي وقانوني يرتبط بعلاقة الشخص بدولته وظهر في القديم منذ نشأة الدولة من عصور ما قبل التاريخ، ولكنه كمفهوم قانوني يرتبط بالحقوق والواجبات فهو مفهوم يعتبر حديثاً نوعاً ما وظهر مع ظهور الدولة الوطنية.

أمَّا المستقبل فهو حقيقة زمانية ترتبط بتغير العصور، أو بعبارة أخرى بتقسيم الزمن إلى مراحل ثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل، ومن الناحية الفلسفية يعبِّر عن الأمل والتطلعات والأحلام، ولا يمكن تحديده بدقة وإن أمكن الربط بينه وبين ثلاثة مفاهيم تؤثر فيه، هي: الحلم أو الأمل والتوقعات. والتخطيط الاستراتيجي والسعي للتغيير، مما يعبِّر عن رؤية ذات صلة بعدة علوم منها الفلسفة والاجتماع والسياسة والاقتصاد وأيضاً الدين. ولن نتطرق تفصيلاً لتلك المفاهيم وإنما سوف نركز من خلال بعض الملاحظات على دور الشباب والهوية والمواطنة في نظرتهم للمستقبل، وتأثير هذا المستقبل على هذه القضايا الثلاث المتداخلة، وفق الآتي:

أولاً: إن الاهتمام بالشباب اهتمام حديث ارتبط بالأمم المتحدة ونشأتها واهتمامها بالمكونات الديمغرافية للمجتمع والدولة، ومفهوم حقوق الإنسان ومفهوم الحقوق والواجبات، ولكنه حقيقة عمرية تعبِّر عن مراحل العمر. ولعل قصة الفتية الذين آمنوا

بربهم في سورة الكهف خير دليل على قِدَم المفهوم، وتطلُّع الشباب نحو التغيير ورفضهم لما كان عليه آباؤهم في الماضي، ولما هم عليه في حاضر ذلك الزمان وغيره من الأزمنة. فالشباب هم أداة مهمة من أدوات التغيير وهم القوة المحركة لذلك. ولهذا فالثورات عبر العصور يقودها الشباب. ولكن من ناحية أخرى يمتاز الشباب بالاندفاع ونقص الخبرة والقدرة على إدارة حركة المجتمع وتحقيق التغيير بمفرده؛ ونتيجة لذلك فإنَّ الثورات الشبابية تنتهي إلى غير ما تتطلع إليه، ويختطفها منه آخرون في المجتمع. لأنهم أكثر حنكة وتنظيماً. وإذا آلت السلطة للشباب فإنهم يتصارعون فيما بينهم. ولذلك ظهر القانون السياسي بأن الثورات تأكل بعضها أو تأكل أهلها. وبعد صراع طويل فيما بين القوى الشبابية يتجهون للقضاء على بعضهم بعضاً في كثير من الأحيان، وقد يظهر بينهم شخص أو أشخاص لديهم من الحنكة ويقودون حركة المجتمع لفترة أو فترات.

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالهوية والمواطنة هي مفاهيم حديثة، ولكن لها جذور وأعماق تاريخية في نشأة الأمم والشعوب بل في نشأة البشر على الأرض وتكوينهم في شكل أسر وقبائل وشعوب ودول، وصراعهم على الرعي أو الثروات أو من أجل السلطة والسيادة التي تطورت في مراحل لاحقة. ومن ثم فإن التحديد الدقيق للهوية لا بد أن يرتبط بالإنسان أو المكان أو الشيء، فيقال مثلاً هوية عربية إذا كانت شاملة لمفاهيم ثقافية وحضارية، وهوية مصرية أو سعودية أو أردنية إذا ارتبطت بدولة ما، ولو كانت دولة حديثة أو عريقة... وهكذا.

ثالثاً: إن مفهوم الهوية ومضمونها مفهوم متغير من حيث المضمون. فالهوية الأوروبية حديثة بظهور الفكر الأوربي نحو الوحدة التي تجسدت في التكتل وصولاً للاتحاد الأوربي، والهوية العربية من الناحية الثقافية والاجتماعية قديمة قِدَم مصطلح العرب وقبائلهم وشعرهم حتى يقال إن الشعر ديوان وتاريخ العرب، ولكنها كمصطلح سياسي حديث مع ضعف الدولة العثمانية ثم انهيارها وتقسيم أملاكها بين الدول الاستعمارية الأوربية، وظهور الفكر القومي العربي في النصف الأول من القرن العشرين وتألُّقه في منتصف ذلك القرن، وتراجعه تدريجياً في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وإن لم يختفِ مفهوم الهوية العربية، ولكن ظهرت إلى جانبه هويات ارتبطت بنشأة الدولة

الوطنية أو التجمعات الإقليمية مثل حوض النيل، وبلاد الشام، وبلاد الرافدين، والجزيرة العربية ومجلس التعاون الخليجي وبلاد المغرب العربي ووادي النيل ونحو ذلك.

رابعاً: يتفاعل مفهوم المواطنة سلباً وإيجاباً مع مفهوم الدين والطائفة والعِرْق. وفي معظم الحالات يميل الفرد نحو إعلاء شأن مفهوم الدين أو الطائفة خاصة في الشرق الأوسط، وفي جنوب آسيا وجنوب غرب آسيا تظهر الدول ذات النزعات غير الديمقراطية التي تعتمد على قيادات كارزماتية كما في شبه القارة الهندية التي انقسمت على أساس الدين واعتباره صنواً للوطن. وفي حركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا، وأحياناً في جنوب القارة لعب الدين دوره في مقاومة الاستعمار، ثم في تقسيم الدول باعتبار الدين هوية كما في تقسيم السودان إلى جنوب وشمال. وفي التقسيم الفعلي للعراق وسوريا، أو بروز القومية الكردية الممزقة بين عدة دول، وفي الصراع في فلسطين من وجهة نظر اليهود والدولة اليهودية من ناحية والشعب الفلسطيني من ناحية أخرى.

خامساً: يرتبط تفاعل مفهومي «الهوية، والمواطنة» مع المستقبل، ويمكن لهذا التفاعل أن يؤثر إيجاباً أو سلباً، والتأثير الإيجابي، يستلزم عدة عوامل:

١ - وجود دولة وطنية ذات سيادة.

٢-بلورة مفاهيم المشاركة السياسية.

٣-مساهمة المواطن في إنجازات الدولة ومشاركته في نتائج تلك الإنجازات؛ أي في العائد من التطور الاقتصادي.

٤- وجود قيادة سياسية ذات رؤية استراتيجية في بناء دولة المواطنة وليس دولة القبيلة أو الطائفة أو العرق أو نحو ذلك من المؤثرات. بعبارة أخرى تقوم الدولة الوطنية على مفهوم الوطن ومبادئ المساواة في الحقوق والواجبات، ومبادئ المشاركة في السياسة والاقتصاد والدفاع، وكلما زادت المشاركة وتوسعت تعمَّق مفهوم الوطن والمواطنة والهوية، والعكس صحيح إلى حد كبير.

سادساً: ترتبط العوامل بالمستقبل العربي في ضوء المفهومين الهوية والمواطنة. وهنا نجد صعوبة في التنبؤ لعدة أمور:

الأول: عدم استقرار وتجذُّر مفهوم الدولة الوطنية في المنطقة العربية.

الثاني: ضعف مفاهيم الهوية العربية السياسية وتنازع مفاهيم عدة مثل القبيلة والطائفة والدين والعرق ... إلخ.

الثالث: دخول دول الجوار العربي والدول الاستعمارية في صراع مع العالم العربي.

سابعاً: تعمُّق مفاهيم الطائفة والدين والعرق وحداثة مفهوم الدولة الوطنية. وهذا ما أثَّر في إضعاف الهوية العربية وانعكس سلباً على دور الشباب في بناء الوطن أو في بناء الهوية العربية المشتركة؛ ولذلك نجد الخلافات بين الدول العربية والتنافس بل والتشاحن نتيجة طبيعية للتدخلات الإقليمية والدولية، وضعف الإيمان الحقيقي بمفهوم الهوية العربية، التي مرت عبر تاريخها بمراحل؛ إذ تعززت في العصر الإسلامي الأول منذ ظهور الإسلام حتى نهاية الدولة الأموية، ثم بدء مرحلة تراجعها لحساب مفهوم الدين ومفهوم الشعوبية (أي الأقليات المتنافسة) وأحياناً سيطرتها على السلطة المركزية في الدولة العباسية بعد المرحلة الأولى من قيام تلك الدول، وازدادت تراجعاً أمام الغزو المغولي والغزو الصليبي وقيام الدولة الفاطمية وغيرها. ثم جاء الإحياء العربي في أواخر الدولة العثمانية. وأخيراً التقسيم الاستعماري الغربي وسيطرته على المنطقة، وعودة الروح للمفهوم القومي وقيام جامعة الدول العربية، ولكنها ظلت ضعيفة واستمرت حالة الانقسام العربي الفعلي تحت غطاء قومي وهوية عربية في معظم الحالات مع استثناءات من حين لآخر.

ثامناً: إن مستقبل المنطقة العربية غير واضح وهو هش فيما يتعلق بالتضامن العربي المستدام والأمن العربي المستدام؛ وذلك نتيجة ضعف وسائل التعبير عن الإرادة العربية وانقسامها، وتنافس الدول العربية وطموحات دول الجوار الإقليمي والقوى الكبرى.

إن الانقسامات هذه لا تبشر برؤية استراتيجية مشتركة أو هوية عربية مستدامة، ولا تبشر بدور شبابي في إطار عربي متفاعل ومستدام، وإنما يدور الشباب في إطار وطني أو قُطري وغطاء عربي فضفاض. وتتجه الهوية العربية نحو الضعف نتيجة تدهور الثقافة العربية لمصلحة الثقافة العالمية، وبخاصة الأمريكية الطاغية من حيث الإعلام والأفلام

السينمائية، والتعليم الأجنبي في الدول العربية وفي الخارج، نتيجة العولمة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا التي لم تلحق بها المنطقة العربية إلا بحكم كونها مستهلكة وليست منتجة.

إن تطوير وتفعيل دور الشباب يستلزم عدة متطلبات:

١- التعليم الحديث المدعم بالفكر النقدي والتكنولوجيا الحديثة.

٢- توافر المعامل ومؤسسات البحث العلمي والإبداع والاختراع حتى يمكن أن يضيف الشباب لمن سبقهم.

٣- إدماج الشباب في المجتمع. فليس هناك دولة متقدمة تترك الشباب دون دمجهم وتنشئتهم تنشئة سياسية واجتماعية وثقافية. تحت رعاية الأسرة ثم المدرسة ثم مؤسسات الإعلام، وأخيراً البيئة المجتمعية الحاضنة. وفي هذه الحالة يمكن أن يستخدم الشباب أفضل ما لديه من قدرات وإمكانيات في تطوير المجتمع الذي يشعر بالانتماء إليه والولاء له على أسس المشاركة.

وتواجه الشباب مجموعة من التحديات، في مقدمتها الفكر المتطرف والعدمي والظلامي، فالفرد من تلك الجماعات يفكر في الجنة الموعودة ولا يعمل في إطار الفكر الإنتاجي الاستراتيجي الذي يساهم في إحداث التقدُّم. فالفكر العدمي لا يتوافق مع الفكر الإسلامي الصحيح، الذي يدعو إلى العمل والإنتاج وينبذ التواكل والكسل، والاعتماد على الدولة في تحقيق المتطلبات، وهو ما يُبَلْوِر مفهوم الهوية القوية والمواطنة الحقة.

ريادة الأعمال في مؤسسة الأديان

د. نايلا طبارة*

سأتحدَّث عن تجربة من أرض الواقع، ليكمّل الجانبُ التطبيقيُّ الجانبَ النظريّ. فقد تأسَّست مؤسسة أديان سنة ٢٠٠٦ في لبنان، ومؤسسوها مسلمون ومسيحيون، وهدفها الارتقاء بالحوار وإبراز قيمة التنوع بكونه قيمة عليا تثري الأفراد والمجتمعات.

كثير من الناس يرون التنوُّع هو المشكلة، في حين أن المشكلة هي في كيفية التعامل مع التنوع وإدارته، وخاصة بين الشباب وفي المدارس اللبنانية. فبدأنا ببرنامج بسيط، أسميناه «ألوان» وهدفه تعريف الطلبة اللبنانيين من مناطق مختلفة على بعضهم البعض. ولكن ونحن نطوِّر البرنامج وجدنا أنه لا يكفي أن يتعرف الطلبة المسلمون والمسيحيون من الطوائف والمناطق والطبقات الاجتماعية المختلفة على بعضهم، لأننا نريد الإطار الجامع وهو الموازنة بين هذا كلِّه، لذلك طورنا مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي والديني، وهو المفهوم الذي تتبناه جائزة الحسن وأدخلته أيضاً ضمن مفاهيمها. ولم نكتفِ بالتربية على مفهوم المواطنة فحسب. بل ينبغي أن يصدر هذا المفهوم من الأجيال بحد ذاتها، ومن أجل ذلك ركزنا على المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع. وقادتنا هذه التجربة إلى تجربة أوسع مع وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية لتغيير المناهج الدراسية في لبنان مع إدراج هذه المفاهيم في المناهج، فالدستور اللبناني غني جداً، فهو يعترف ويعلي من شأن التنوع في لبنان، ومن هنا كانت حاجة المناهج اللبنانية لعكس هذا التنوع والتعبير عنه عملياً بصورة معرفية. وكان أكثر تركيزنا على مناهج اللغة والتاريخ والفلسفة والتربية الوطنية. وبموازاة ذلك عملنا على موضوع الخدمة المجتمعية، فقد صدر مرسوم في

* مديرة معهد المواطنة وإدارة التنوع، مؤسسة أديان/لبنان.

لبنان عام ٢٠١٢ يقضي بأن يعمل كل طلاب الثانوية ٦٠ ساعة خدمة مجتمعية، وفيما بعد نشأت وحدة في وزارة التربية اختصاصها موضوع الخدمة المجتمعية. وعلى هذا الأساس بدأ الطلبة يتقدمون بمشاريعهم في الخدمة المجتمعية لوزارة التربية ويقومون بتنفيذها بالتشارك مع الوزارة، التي تمنحهم شهادات. وعند فتح باب التسجيل تقدَّم ٦٠٪ من مدارس لبنان الخاصة والرسمية بمشاريع بلغت ١١٠٨ مشاريع، تم تنفيذها في ٥٥٠ ألف ساعة عمل في الخدمة المجتمعية، وهي مشاريع بيئية واجتماعية واقتصادية وتربوية ثقافية ورياضية وسياحية تراثية وحقوقية مدنية، فضلاً عن مشاريع محو الأمية للعاملات اللواتي في المدرسة، وكذلك إنشاء مظلات للعمّال الذين ينتظرون الباصات، وغيرها من المشاريع التي يعود نفعها على المجتمع.

إن لدى الشباب طاقة مبدعة، يمكن استغلالها بالتعاون بين مختلف القطاعات الأهلية والرسمية. ولا أدل على ذلك من تجربة نوعاً ما متواضعة تمثّلت في تدريب ستين شاباً وشابة من مناطق مختلفة من لبنان ومن طوائف مختلفة دينياً ومذهبياً، وبخاصة من البقاع ومن الشمال؛ تم تدريبهم على المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع، والمشروع ممول من السفارة البريطانية. وقد نتج عن هذا المشروع تقارب في وجهات النظر الإسلامية والمسيحية. ولا أخفي عليكم أننا واجهنا صعوبة في بعض مفاصل العمل، ولكننا تغلبنا عليها، وبخاصة في مشروع مكافحة التطرُّف والتعصب لدى الشباب. وهو ما ظهر لنا عندما عمل الشباب في منطقة بعلبك، بعد التعرُّف على الغنى الثقافي والديني الموجود فيها. هذه المشاريع تمنح الشباب إيماناً بدورهم الوطني، وتمنحهم الثقة بالآخر، فالتطرف اليوم مبني على فكرة عدم قبول التنوع وقبول الآخر، بما في ذلك مَن يشعرون بالمظلومية. ففي الجيل الجديد طاقات، وليس دائماً ينبغي أن يكون الجيل القديم قائداً للجيل الأحدث، فمن تجارب هذا الجيل الجديد يمكن لنا الاستفادة إذا أصغينا لهم جيداً، وتلمّسنا مواطن الإبداع فيهم، وعزّزناها ووجهناها نحو التنمية؛ تنمية الذات وتنمية المجتمع.

دعم المشروعات الريادية للشباب

أ. سمر المقرن*

يؤكد البعض أن العصر الحديث وما يتضمنه من ظروف وسمات جعل اللجوء إلى الريادة في الأعمال وسيلة لتحقيق الإبداع والابتكار، وفي الوقت نفسه مواجهة المعضلات التي تواجه المجتمعات ومن أبرزها البطالة وما يترتب عليها من سلبيات اجتماعية واقتصادية وأمنية، وهو ما جعل عدداً من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تهتم بريادة الأعمال، بوصفها مصدراً مهمّاً لتطوير الأعمال الناشئة وترسيخ ثقافة العمل الحرّ في المجتمعات.

لقد جلب التطور التقني المعاصر تحديات إضافية في بيئة العمل التقليدية في المملكة العربية السعودية، في ضوء عدم التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وضعف نتائج السعودة المباشرة أو التدريجية في حل مشكلة البطالة، في ضوء عدم قدرة المشروعات الصغيرة على المعالجة الجذرية لمشكلة البطالة، حيث تستغرق الكثير من الوقت والجهد، وفي الوقت نفسه لا تضمن تحقيق النجاح في ظل خصوصية المجتمع السعودي وعدم قدرة البعض على إدارة المشروع بشكل مناسب، مما يجلب الأنظار إلى المنظمات العلمية والمهنية لريادة الأعمال بوصفها منظمات متخصصة في بناء المشروعات الصغيرة وتطويرها بحيث تتكامل مع مشروعات أخرى، أو تكون نواة لها في المستقبل. وفي هذا الإطار تتضمن الورقة محورين رئيسيين:

---

* روائية وكاتبة صحفية/السعودية.

المحور الأول: النظام البيئي لريادة الأعمال.

أما **المحور الثاني** فيركز على النظام البيئي الكلي متمثلاً في العوامل الثقافية والقانونية والتشريعية والسياسية والاقتصادية.

ويشمل النظام البيئي الجزئي المنظومة الجزئية في العوالم الآتية:

- **البحث العلمي التطبيقي**، وهو منبع الأفكار الابتكارية التي تعبُر بها الدول نحو التنافسية العلمية والتقدم العلمي. ويعتمد البحث العلمي كأي استثمار اقتصادي على معايير تقييم الجدوى والكفاءة. فالبحث العلمي نشاط علمي تكنولوجي مؤسَّسي يقوم على توجيه مخطط للإنفاق الاستثماري وفق معايير الجدوى الاقتصادية، وذلك لتعزيز المعرفة العلمية في المجالات كافة، لأنه يضمن تطويراً وابتكاراً واختراعاً لتوليد أجهزة أو مواد أو أساليب إنتاج أو منتجات جديدة أو محسَّنة لرفع الكفاءة الإنتاجية،

- **الأسرة والأصدقاء**: أثبتت العديد من الدراسات العلمية تأثير مرحلة الطفولة والنشأة المبكرة على الشخصية، حيث تؤدي الأسرة دوراً جوهرياً في تنمية سمات ريادة الأعمال لدى الأطفال. ويميل رواد الأعمال إلى أن يكونوا أبناء لآباء أو أمهات يمتلكون مشروعات خاصة. كما تلعب الأسرة دوراً مهماً في وجود الرغبة والمصداقية في مجال ريادة الأعمال كمستقبل مهني.

- **حاضنات الأعمال**: تعتبر حاضنات الأعمال من أهم الأدوات لتنمية وتوسيع ممارسة ريادة الأعمال، فهذه المؤسسات تهدف إلى توفير احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل تحيُّز بيئة الأعمال إلى المشاريع القائمة والكبيرة بشكل عام. ويتمثل الدور الرئيسي في حاضنات الأعمال في تذليل المصاعب أمام مشاريع الشباب المتوسطة والصغيرة، عن طريق استضافة المشروع في مراحله التأسيسية إلى أن يصل المشروع إلى مرحلة النضج والخروج من مظلة الحاضنة. كما تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المعلومات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى ودراسات السوق التي تعدها خبرات متخصصة في المجالات المالية والمحاسبية والقانون تحت سقف واحد. وتبرز أهمية حاضنات الأعمال في كونها تزيد من فرص النجاح والاستمرار في المشاريع الناشئة، إضافة إلى قدرتها على توجيه رواد الأعمال وإرشادهم، وذلك باحتضان أفكارهم وتوجيههم لإنشاء مشاريع،

ومساعدتهم في مواجهة التحديات. وبحسب الدراسات وجد أن ٨٧٪ من المشاريع الناشئة الناجحة استفادت من الحاضنات، مقابل ٤٤٪ من المشاريع التي نجحت دون تلقي دعم من حاضنات الأعمال. ولدينا في المملكة العربية السعودية تجربة رائدة تهدف إلى تدريب وتأهيل السيدات في تأسيس المشاريع الصغيرة بمستوى عالٍ، لتأهيل المرأة لتكون قادرة على أن تصل وتخرج بمشروع ناجح. فصندوق (ريم المناهل) يهدف إلى أن يكون مركزاً ومرجعاً لسيدات الأعمال على مستوى المملكة والخليج لدعم العمل الحر والاستثمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق الوظائف في هذه المشاريع. ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع المميزة للسيدات بما يصل إلى ٣٠٠ ألف ريال للمشروع الواحد، ونشر ثقافة العمل الحر في المجتمع السعودي وخاصة المجتمعات النسائية، لتقليل حجم البطالة، وتشجيع السيدات على العمل والمشاركة. وقدَّم هذا البرنامج برامج تدريبية لأكثر من ٣٠٠ سيدة أعمال، بدأن في تأسيس مشاريعهن الخاصة وتمويل عدد كبير من المشاريع وتوفير أكثر من ٣٠٠ فرصة وظيفية. وأيضاً إلى جانب هذا فالصندوق يساهم في نشر ثقافة العمل الحر ويعتبر رأس المال الجزئي أحد الأنشطة التمويلية الهامة التي تدفع بريادة الأعمال إلى مزيد من التوسع وتنشيط الحركة الاقتصادية. ويساهم رأس المال الجزئي في إيجاد فرص العمل. ويعتبر التمويل عن طريق رأس المال الجزئي أسلوباً أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات. وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي، بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد المالي له، فلذلك فهو يخاطر بأمواله.

وثقافة ريادة الأعمال لا تأتي من فراغ، ولكن من المجتمع الذي تنشأ فيه، فالمؤسسات العامة والخاصة جميعاً تؤدي دوراً مهماً في تنمية ثقافة ريادة الأعمال، وعلى سبيل المثال تمدُّ البرامج الحكومية رواد الأعمال بالدعم المادي بالتدريب بدعم الأنشطة الريادية التي يقومون بها، لكن أيضاً يمكن تطوير برامج رعاية مهنية لتساهم في تطوير سمات ريادة الأعمال، مثل الابتكار والإبداع، وصور الدعم التي يمكن أن تبذلها مؤسسات العام والخاص والتي يمكن أن تأخذ شكل الدعم المادي والدعم المعنوي. وقد تم تصنيف هذا الدعم بالدعم التأهيلي والدعم التجريبي والدعم المادي والدعم التنظيمي والدعم الإرشادي، ولا يقل أي نوع من الدعم أهمية عن الآخر. وفي المملكة العربية السعودية

فإنَّ الأساليب الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم الأساليب لدعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة. وقد اهتمت رؤية ٢٠- ٣٠ بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة فتم إنشاء هيئة خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون الهيئة الرائدة والمتميزة في قطاع هذه المنشآت وأن تكون مكوِّناً ومحركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، لتمكِّنها من الازدهار عبر التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين في القطاعين العام والخاص، غير الربحي، محلياً ودولياً.

ومن أهم الأهداف الاستراتيجية التي عملت عليها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشجيع ريادة الأعمال من خلال زيادة الوعي، وتشجيع الابتكار. والخطوات المهمة التي اتخذتها الهيئة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة تتمثل في تطوير بعض البرامج والمبادرات ذات العلاقة، ومنها البرامج الثقافية والتعليم ودعم المنشآت الناشئة، والابتكار، وزيادة الوعي في ثقافة ريادة الأعمال للسيدات ... إلخ.

وتتمثل الأجهزة الحكومية في بنك تسليف، والبنك الزراعي، والصندوق الخيري الوطني، وصندوق المئوية، وصندوق التنمية الصناعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وبرامج توطين الوظائف، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني/معهد الأمير سلطان لريادة الأعمال في جامعة الملك سعود في الرياض، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أما مساهمة القطاع الخاص في دعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة فتتمثل في البنوك التجارية، ومنها برنامج عبد اللطيف جميل، وصندوق القروض الدوارة، وصندوق الأمير سلطان لدعم المنشآت الصغيرة للسيدات.

وإذا ذهبنا للحديث عن النظام البيئي الكلي فنجد أنه يشتمل على عدد من العوامل أولها العوامل الثقافية، حيث تتمتع الاقتصاديات التي شهدت نمواً وازدهاراً في أواخر القرن العشرين بثقافة الأعمال، وهي الثقافة التي يمكن أن توصف بالثقافة الريادية. وتتطلب الثقافة الريادية لتشجيع ممارسة ريادة الأعمال وتحفيز المجتمع عبر تعليم مبادئ ريادة الأعمال وجود حكومة تدعم الحقول التطبيقية لريادة الأعمال من خلال سياساتها المحفزة. أيضاً تعتبر ثقافة التعليم محوراً أساسياً في تنمية ريادة الأعمال وتطوير مهارات التعليم الابتكاري القائم على الإبداع والابتكار.

أما العوامل القانونية والتشريعية فتتمثل في التشريعات والقوانين بوصفها أحد المصادر الرئيسية التي تهيئ البيئة المستديمة لريادة الأعمال. ومعظم التدابير التشريعية المحفِّزة لأنشطة ريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي في العالم المتقدم لا تتخذ شكل القوانين التقليدية.

لقد تميزت التجربة السعودية بالرغم من حداثتها بتوفير بيئة ملائمة لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعدد جهات وصناديق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشروعات الخاصة بالمرأة، وكانت نموذجاً للأسر المنتجة، بالإضافة إلى منح قروض ميسَّرة دون فوائد إلى جانب ترويج إنتاجات ومبتكرات رواد الأعمال المتفوقين، من خلال إشراكهم في المحافل الدولية لريادة الأعمال، مما ساهم في القضاء على ظاهرة البطالة من خلال إيجاد مراكز مختصة وحاضنات الأعمال، وتقديم الجوائز المادية والشهادات للمتميزين، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تركيزها على الطلاب والشباب الخريجين والمرأة. ومن مميزاتها أنها لم تفرض الضرائب على المشروعات الصغيرة.

ومن الضروري تزويد رواد الأعمال بالدورات التدريبية الملائمة ودعمهم مادياً ومعنوياً من قبل الحكومة وحاضنات الأعمال والجهات الاستشارية قبل تنفيذ المشروع الريادي،لأن الكثير من المشاريع فشلت لعدم وجود تهيئة لأصحاب المشاريع. وكذلك لا بدَّ من تواصل دعم المشروع الريادي الصغير والمتوسط في السنوات الأولى من التأسيس، للتغلُّب على العقبات، وإيجاد آلية لتسويق المنتجات والخدمات. وكذلك تعويض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمل على تكاملها مع المشروعات الضخمة، لضمان دخل مستمر يغطِّى نفقات التشغيل والعمل، وكذلك إعداد الكوادر البشرية وتوفير الإمكانات المادية والفنية اللازمة لتنفيذ المشروعات ونشر الوعي بأهمية ريادة الأعمال، ووضع التشريعات والأنظمة وتعميم التجربة، وأخيراً والأهم هو إنشاء مراكز أبحاث متخصصة بتحديد الفرص المتاحة ومجالات النشاط التي تحقق أكبر قدر ممكن من النجاح لمشروعات الريادة الصغيرة والمتوسطة.

التعليم ودوره في إعداد الشباب للريادة والقيادة

د. خلود الخياط الدجاني*

يؤدي الشباب دوراً مهماً في جميع أنحاء العالم في إحداث التغيرات الجديدة بوصفهم أعضاء في المجتمع ومواطنين وعمالاً ومنتجين ورجال أعمال ومستهلكين. وتشكل طاقة الشباب وقدرتهم على التجديد ثروة لا تقدر بثمن. وبالرغم مما تمثّله هذه الفئة من ثروة وطنية في كل دولة إلا أنها تتميز أيضاً بضعفها الشديد، فهي تواجه مستويات عالية من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي. وفي معظم الأحيان يعجز الشباب عن تحقيق كامل قدرتهم، ويتعذر عليهم الحصول على وظائف منتِجة ولائقة.

وفي منطقتنا العربية يقل متوقّع الحياة عند الولادة عن الدول المتقدمة بسنوات، وتحتل العواصم التاريخية دمشق وبغداد وصنعاء والخرطوم المواقع الأخيرة في قائمة عواصم العالم الآن، وتصرف الدول على الأبحاث والريادة النِّسب اليسيرة مقارنة بدول الجوار والغرب. ولهذا يبقى التحدي كبيراً أمام المسؤولين في دعم الشباب والمشاركة والاستثمار من حيث توفير الاستقرار البيئي والاستثمار في قطاع الشباب، وتوفير فرص العمل والوظائف، وتوفير المهارات والأدوات المطلوبة للشباب لتطوير الذات، وللمنافسة في سوق العمل وتوفير فرص المشاركة بفعالية. فالنشاطات تُكسب شبابنا الخبرة في الحوار الوطني وفي النظرة الداخلية وفي حل المشكلات وصنع القرار الوطني، وتوجيه جهود الحكومات والمؤسسات نحو التوزيع الأفضل للموارد وتطوير وتنمية وتمكين فئة الشباب المهمة. وبما أن شبابنا هم المستقبل والأمانة الكبيرة والمسؤولية الأولى نحو مستقبل أفضل في أي بلد كانت، فلا بد من أولوية الاستثمار فيهم والاهتمام برعايتهم عند

* طبيبة وعضو منتخب في المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين/فلسطين.

وضع السياسات في قطاعات أو وزارات الصحة والتربية والتعليم والبحث والشباب والرياضة والثقافة والصناعة والعمل والبيئة وغيرها، وتخصيص موارد وأخصائيين وبرامج لحسن تنشئتهم ولمنحهم فرصهم في الحياة نحو مواطنة مسؤولة وصولاً إلى التحرر الاجتماعي والازدهار الاقتصادي، ثم الاستقرار السياسي الذي يعتبر أفضل بيئة للشباب لتحقيق مزيد من الإبداع والريادة والتقدم. وإذا كان هذا يقال في مجموع الشباب فإنَّ احتضان ورعاية وحماية الموهوبين والمتميزين منهم بمساعدتهم على إمكانية التغيير الذي يريدون، وتوفير السبل المناسبة لتحويل أفكارهم إلى نجاحات على الأرض، يغدو أكثر أهمية، فالفكرة تغدو مؤثرة إذا تحولت إلى مُنتَج مقبول ومرغوب ومحبوب من الناس، ثم قد تصل إلى شراكة تعمل على تنمية الاقتصاد الوطني.

وكثيراً ما نردِّد: العقل السليم في الجسم السليم. فالصحة من أهم المدخلات العقلية المتميزة التي تتمثل في الذكاء الذهني والنقدي والإبداع، ومن أهم مدخلات التنمية المجتمعية والإنتاج وبناء الاقتصاد، فالاهتمام بصحة الشباب تتم من خلال تطوير السياسات الصحية العامة لتوفير المتطلبات الأساسية؛ وهي الغذاء الجيد والمسكن الجيد وموقع العمل المناسب والمدرسة المناسبة، وغيرها من مسؤوليات صحية أساسية. وتهتم برامج الصحة المدرسية والصحة العامة بتعزيز الصحة في المدارس والجامعات، بهدف تحسين صحة الطلاب بشكل شمولي جسدياً. فكم من الأطفال لم تُكتشف معاناتهم في النظر أو السمع، وكم من الأطفال يعانون التوحد ظنوا أن لديهم مشكلة في السمع فقط لأنهم يسمعون لكن لا يجيبون، ما يعني أنهم يفتقدون التوازن العاطفي. فمن المهم كبت الغضب والعنف ليكون الطالب سليماً وذا سلوك صحي وتعلّم فعّال وجيد وكفاءة عالية في مواجهة المشكلات والمؤثرات البيئية والنفسية والاجتماعية ليعيش مواطنة صالحة تتمثل في المشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية والإنتاج الاقتصادي والثقافة الفكرية.

إن تحقيق الصحة يبدأ بتعزيز الصحة نفسها منذ مراحل الطفولة المبكرة مروراً بمراحل حياة الإنسان، وبمكافحة الآفات الصحية ومقومات الأمراض والاكتشاف المبكر للمشكلات الصحية قبل علاج الأمراض والتأهيل. وهنا يجب التأكيد على أهمية تنفيذ برامج الصحة المدرسية وغيرها من البرامج الصحية الوطنية التي تحقق الصحة النفسية السليمة للطلبة، ليتمكنوا من تجاوز الاكتئاب واستيعاب صدمات الاحتلال والحروب والهجرات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. فما يعانيه الشباب من قلة

النوم وتأخرهم عن أداء واجباتهم مرتبط بصحتهم النفسية. فلا بدّ من البرامج التي تعزز السلوك الصحي وتكافح السلوكيات غير الصحية التي تفشت في مجتمعاتنا مؤخراً، والتي تؤثر سلباً على الأداء الأكاديمي والقدرات الذهنية كما أثبتت الدراسات العلمية بشكل عام. وهنا أشير إلى تفشّي ظاهرة تدخين الأطفال وتعاطي المخدرات وممارسة العنف، وهي ظواهر لها تأثير سلبي على تحقيق المواطنة الصالحة. ونؤكّد هنا أن الفكر الجيد نتاج العقل السليم، المزوَّد بالمعرفة واللغة من خلال القراءة الجيدة. فالوسيلة تطوير المهارات وصولاً إلى التفوق والتميز والإبداع.

إن غرس ثقافة القراءة هي الانطلاقة الحقيقة للإبداع بدءاً من زيادة المعرفة المبنية على التساؤل ودعم المكنون اللغوي من نظريات ثابتة ومعارف متجدد، واستخدام أسلوب التعلّم بدل التلقين، واعتماد منطق حل المشكلات والتعرف على الثقافات والحضارات المبدعة، والاستفادة من الكتب والمكاتب والواقع الرقمي الافتراضي، ووسائل الإعلام والشبكة العنكبوتية، وصولاً إلى تعزيز التفكير الجيد المنطقي والتحليلي والناقد والجانبي والشمولي. فإعداد الطلبة للعمل والعيش في المجتمع يحتاج إلى الاهتمام بالتعليم منذ الطفولة المبكرة، ثم التعليم الأساسي وصولاً إلى التعليم الثانوي والعالي، وإن نشر ثقافة الريادة يشكّل تحدياً في وجهة التعليم الثانوي والعالي، ويعتبر محور تركيز، فقد أصبح من الضروري أن يتمتع الشباب بالمزيج المناسب من المعارف والمهارات التي تشكل أساساً للتنافس الوطني والقابلية للتوظيف وتأمين موارد الرزق والرفاهية.

وتأتي في هذا السياق مسؤولية الجامعات في تهيئة الشباب للحياة المستقبلية، وإعداد الأجيال الواعدة، وهذا يتطلب أن يكون الطالب محور العملية التعليمية Student Based Learning، وأن توجّه الجامعة الطلبة للاهتمام بالمعارف والمهارات والاتجاهات المرغوبة، وأن تعمل على تمكين الطلبة من امتلاك التفكير المنهجي والقدرة على التحليل العلمي، وأن تحرص على بناء شخصية الطلاب المتوازنة من النواحي الانفعالية والاجتماعية والروحية، وهو ما يتطلب تطوير توسُّع منظومة التعليم الجامعي للطلاب، وتطوير الكادر التدريسي، وتحسين مستوى المناهج الدراسية وجعلها ملائمة للعصر، وغرس وتعزيز ثقافة الريادة وتشجيعها، وتنمية المشاركة الطلابية في قضايا المجتمع والخدمة الاجتماعية، وفي سوق العمل.

كما ينبغي التأكيد على الحرية الدينية وأهميتها لإرساء القيم وتحقيق الديمقراطية، فعلى الجامعات حماية حرية الاستفسار والبحث والحوار ضمن برامج تدريبية ريادية للشباب. وتبرز الحاجة إلى قيام صانعي السياسات والقرارات التعليمية بدعم تجديد مضمون التعليم ليصبح قادراً على التأثير بشكل بارز على المعرفة والمهارات والحياة المناسبة، لتمكين الشباب من الانخراط في حياة عملية منتجة ومحققة للذات، ولتنمية مواقف وقيم إيجابية في مواجهة التناقضات والتباينات الناجمة عن التغيير. ولكون الحاجة أمّ الاختراع فإنَّها تُعدُّ من المفاتيح الأساسية للإبداع وتميز الشباب، وإيجاد الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بواقعهم، فالفكرة العظيمة تحتاج إلى الفريق الواثق والثابت لحضانتها، وإلى العمل الدؤوب لتطوير المنتج المطلوب. وقد أصبح التوظيف الذاتي بمثابة استراتيجية إنقاذ وتأمين مورد رزق في معظم الأوقات عندما يكون من الصعب إيجاد فرصة عمل، وإن أي خيار يتخذه الشاب أو الشابة- الذي يتمتع بروح الريادة وببعض المهارات العامة والمعرفة الأساسية من جهة وتوافر بيئة مناسبة لتأسيس مشروع من جهة أخرى- له دور أساسي وداعم لنجاح التوظيف الذاتي، أو لتأسيس مشروع صغير. وعليه بات من الضرورة إيجاد البيئة المستقرة والملهِمة والمساعدة التي تعزِّز الإبداع. فقد كان الكاتب المصري نجيب محفوظ أول عربي يحصل على جائزة نوبل في الآداب في العام ١٩٨٨ في مصر، وليس بعد الهجرة إلى الغرب. وكذلك حصل إدوارد سعيد الفلسطيني الأصل على أهمية كبيرة واحترام دولي كمفكر في الجامعات الأمريكية، واستطاع ستيف جوبس السوري الأصل الذي تبنته عائلة أمريكية النجاح بشركة أبل للكمبيوتر. وحصل العالم الكيميائي أحمد زويل المصري الأصل على جائزة نوبل في الكيمياء. ونحن هنا نتحدث عن البيئة الوطنية التي يعود إليها الباحثون للنهوض بمجتمعاتهم، فالصين يعود من باحثيها ٩٥٪، في حين لا تتخطى نسبة الباحثين العائدين للعالم العربي ٤٪، ولن ننسى هنا أنَّ نصف المجتمع من السيدات اللواتي لحقن بركب التميز والإبداع بعد انطلاقة تعليم المرأة وتعزيز مشاركتها واستيعابها في معظم القطاعات ومجالات العمل، ونذكر هنا الحركة النسائية الأولى في المنطقة عام ١٩٢٣ في مصر.

كما يعتبر توفر فرص العمل والبحث عن مستوى حياة أفضل من أساسيات الحياة الصحية للشعوب. ونظراً للعلاقة البارزة بين الريادة والمجتمع فإن المواطنة المعاصرة في القرن الواحد والعشرين تستدعي ثقافة الريادة، بحيث يكون الأفراد أكثر مبادرة

في كافة مجالات حياتهم فيوازنون فيها بين مختلف أنواع التعلم الفردي وفرص العلم والتوظيف، ويستغلون من خلالها طاقتهم إلى أبعد حدود ممكنة من خلال تجاوزهم للمشكلات اليومية. والمجتمع الريادي هو الذي يكافئ التأقلم المبدع والبحث عن الفرص والقيادة في وضع الأفكار المبتكرة حيز التنفيذ، ودور الريادة في المجتمع يتجاوز إلى حد بعيد مبدأ إيجاد فرص العمل بهدف توفير دخل وتحقيق ربح، فالريادة تتخذ صورة القوى الدافعة في المجالات الاجتماعية والحكومية والثقافية، وخيار الريادة الاجتماعية يكون من هؤلاء الذين يطمحون إلى تحويل العالم إلى مكان أفضل للعيش بمفهومهم الخاص، من خلال رعايتهم لقضايا تبدأ بالتنمية الاجتماعية، فبينما يصقلون مهاراتهم في جمع الأموال وإدارة المشاريع يعتمدون على فطرتهم الريادية لترك علامة فارقة في مجتمعهم، فقد أصبحت الريادية مفتاحاً لنجاح القوة العاملة المعاصرة، فنسبة الذين اختاروا مسارات عمل تقليدية أعلى، لذلك ينبغي على الشباب أن يكونوا قادرين على بيع مهاراتهم لأصحاب العروض الأعلى، وأن يبرهنوا على الثقة بالنفس وحسٍّ المسؤولية والقيادة والالتزام، وإعادة اكتساب المهارات واقتناص فرص العمل مدى حياتهم، عاملين بقول رسول الله عليه السلام: «لا طلعت عليَّ شمس في يوم لم أزدد فيه علماً».

إذا تمتع الشباب بالعقول المبدعة وبالأخلاق الإنسانية والمهنية في مجتمع مسؤول يتمتع بثقافة الريادة وعمل الفريق والمشاركة والديمقراطية واحترام الآخر والتعددية، في دولة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية لتحقيق الرفاة، وتحتضنهم بيئة ملهمة تعمل على تحفيز الشباب واحتضان الفكر وتبني الموهوبين وفتح الفرص أمامهم، فلا حدود للتميز والإبداع والبقاء والتقدم والحياة والسعادة والمحبة والسلام، وإنه بالإيمان والعلم والعمل تتقدم مسيرة البناء وتصنع الشعوب أقدارها فقد قال تعالى ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ۞ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ (الضحى: ٤-٥).

ومن أقوال غاندي:

"Your believes become your thought, Your thoughts become the world, Your worlds become your actions, Your actions become your habits, Your habits become your values, Your values become your density"

نقاش مفتوح

رئيس الجلسة: أ.د. عدنان بدران/الأردن

أريد أن أذكّر بأشياء رئيسية. فالسفير الدكتور محمد نعمان جلال أشار إلى ظاهرة التشاؤم نتيجة الأحداث الجارية في منطقتنا، وهناك أيضاً التفاؤل نتيجة العلم والتكنولوجيا، والتغيير الذي يحدث في العالم والتواصل، ولا بد أن يوصلنا هذا التغيير عن طريق التواصل الاجتماعي والتواصل بالإنترنت..إلخ. وأشار إلى الهوية والمواطنة. ود. نايلا طبارة في عرض تجربة مؤسسة أديان، ركزت على استعادة الإيمان في الوطن وفي المستقبل وبناء الثقة بين مكونات المجتمع. وركزت على التكوين وعلى مفاهيم المواطنة الحاضنة للتنوع. والأستاذة سمر المقرن تحدثت عن واقع الشباب في ريادة الأعمال، وعن المرأة خاصة، وكيف نجحت المرأة في السعودية في بناء منظومة لريادة الأعمال، وتكلمت عن ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال، وقسمت هذه الريادة إلى قسمين: النظام البيئي الجزئي ويتصل بريادة الأعمال للشباب، وأيضاً النظام البيئي الكلي. وركزت على رواد الأعمال والمخاطرة وريادة الأعمال، وهو ما يميز الدولة المنتجة عن دولة غير منتجة، وأشارت إلى نسبة الريادة بين الشباب وأن نسبتهم تلك تؤكد أن لاخوف على تلك الأمة من النهوض واللحاق بركاب الحضارة الإنسانية صناعياً واجتماعياً، وإذا كانت نسبة الرياديين صفراً فتسبقى الأمة صفراً في تاريخ الأمم.

وركزت الأستاذة الدكتورة خلود الدجاني على تكوين الشباب في التعليم بجميع مراحله، وتمكين الشباب باتجاهات بناءة وإعدادهم للقيادات في تخصصات مختلفة. وركزت على التميز وعلى التعلم المستمر، فالتعلم هو مدى الحياة وخاصة التغييرات التي تحدث تتطلب منا أن نعد أنفسنا للتعلم الذاتي والتعلم المستمر، وركزت على غرس القيادة والريادة وهو أمر مهم جداً للجامعات العربية فضلاً عن الحرية الأكاديمية والديمقراطية، فمن دون حرية أكاديمية وحرية ديمقراطية ومناخ بيئي ملائم في الجامعة لن ينطلق الإبداع

والابتكار، فهما بحاجة إلى بيئة حرة بحيث يحلق فكر الشباب عالياً دون خطوط حمراء. هذه هي ملخصات بكلمات أوراق الزملاء والزميلات. والآن ننتقل لمداخلاتكم، وأتمنى على كل شخص أن يذكر اسمه ويختصر بقدر الإمكان، وسنستقبل الأسئلة كلها ثم نعود إلى المحاضرين.

د. امتنان الصمادي/الأردن

الجهود التي تبذلها المؤسسات سواء كانت الحكومية أو المؤسسات الخاصة في رعاية الإبداع أو رعاية الموهوبين، أو الجهود التي تتعلق باستثمار الطاقات، هي جهود جيدة. لكن الجيل الجديد بحاجة أيضاً إلى تمكين باللغة العربية في ظل سيادة التعليم التلقيني، البعيد عن إثارة التفكير والنقد التحليلي والإبداع. وثمة ما هو متعلق بالثورات العربية وما أشار إليه د. محمد جلال عندما قال إنَّ الشباب خرجوا وقاموا بالثورة وبعدها اختطفت منهم، وهو في هذا يؤشر على مسألة خطيرة تؤكد أن الحراك الشبابي رصيد كمي لا كيفي، فشبابنا يتحركون بلا وعي أو بلا توجه، وهنا نخشى عليهم، ونتمنى على مؤتمرنا هذا أن يقدِّم شيئاً من التوصيات بهذا الخصوص.

متحدثة

أنا مثقلة بعروبتي فقط لا غير. نتحدث عن المواطنة وعن التدريب، وهي أشياء أساسية، وشبابنا العربي مبدع بطبيعته، ولكن مشكلتنا أننا نبحث دائماً عن ولاءات لا عن كفاءات. فكيف يبدع الشباب وتتاح له الفرصة لتفجير إبداعاته؟ أبسط الحقوق التي يبحث عنها الشباب هي التعليم والعمل، وتفعيل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الإنتاجية. لقد آن الأوان للمثقفين العرب أن يتحدثوا وبجرأة لفعل شيء حقيقي وملموس.

أ. أحمد حجازي/فلسطين ٤٨

شكراً لكم لإتاحتكم الفرصة لنا نحن عرب فلسطين، فنحن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. اسمحوا لي أن أقدِّم المثال التالي: أعدت جامعة تل أبيب بحثاً عن الاستثمار في اليهود الروس القادمين إلى الدولة لتخفيف العنف، فوجدت أن الاستثمار في الأطفال وهم في سن مبكِّرة يخفف من أعباء الدولة.

من خلال دراستي في الأردن لاحظت قلة المدارس المهنية التي تعلم الصناعة منذ الصغر، أعني صناعة السيارات والميكانيك والتبريد، فإن أحسنّا تربية العقول الموجودة فوق الأرض، أحسنّا استغلال النفط والكنوز الموجودة تحت الأرض وسنكون يوماً ما نريد.

أ. عمار البشير: جامعة اليرموك- كلية الحجاوي/ تخصص هندسة قوى وآلات كهربائية/الأردن

لدي فقط ثلاث ملاحظات؛ نحن الآن انتقلنا إلى الإنترنت، وهذا شيء رقمي، ولا يوجد لدينا نحن العرب محتوى معرفي رقمي عربي، مما جعلنا سلبيين تجاه عالم التقانة. يعاني الشباب من مشكلة بروز النزعة الجهوية. وجميعنا ندرك أهمية الإعلام، والإعلام الموجود الآن هو إعلام حياتي وليس معرفي يغني حياتنا وتجاربنا.

أ. منتصر الرفاعي: جامعة اليرموك/ الأردن

إحدى إشكاليات التعليم في بلادنا عدم إتاحة الأهل الفرصة للطالب لكي يختار التخصص الذي يناسب ميوله وقدراته، بل يفرضون رغباتهم على أبنائهم. وكذلك لا بد من برامج توعوية للطلبة الذين يتوجهون للدراسة في الخارج. ثم ما هي طبيعة التنشئة التي سينشأ عليها الطفل الذي يعمل والداه ثماني ساعات في اليوم وهو متروك لكي تنشئه المربية أو الخادمة؟

متحدث

كنت أتمنى أن أسمع قصة نجاح في التعليم والإبداع والاستثمار عاشها المحاضرون. وأين نحن من موضوع المواطنة فيما يتعلق برؤية عربية لما يجري في العراق وسوريا وليبيا واليمن؟

د. ناريمان عطية - أخصائية تربوية وأسرية وإعلامية وناشطة في شؤون المرأة والشباب/الأردن

مشكلة الأهل أنهم يرغبون في توجيه أبنائهم نحو التخصصات العلمية لدراسة الطب والهندسة، وكأن دراسة التخصصات المهنية دليل عدم تفوّق. وآمل من الجامعات أن تعتمد تدريس التخصصات المهنية التي يتم تعليمها في مراكز التدريب المهني.

أ.تغريد شوبر - ممثلة الجالية العراقية في جامعة اليرموك- ماجستير قانون إداري، ورئيسة اللجنة القانونية للطلبة العرب والأجانب/العراق

قال سعادة السفير الدكتور محمد نعمان أن العراق قبل الحرب في عام ٢٠٠٣ كانت دولة قومية ووطنية، وبعد الحرب ظهرت طوائف وأعراق لم نكن نسمع بها من قبل. والحقيقة

أن هذه الطوائف والأعراق والقوميات موجودة منذ الأزل، فكيف نلغي وجودها. أضف إلى هذا أن غاية الاحتلال سياسية تتمثل في تغيير نظام حكم وليس لتغيير حضارات.

أ. فتحي عبد النبي - ممثل الجالية المصرية في جامعة اليرموك/مصر

عندما نريد تطوير التعليم لا بد من الأخذ بالحسبان ثلاثة أطراف، هي: البيئة والأسرة والطفل. وهو ما يجب أن تعمل عليه كل الحكومات والمنظمات المعنية بتنشئة الطفل.

أ. نيران السامرائي/العراق

الطوائف والمذاهب والقوميات عاشت في العراق دون أن يحدث بينها أي صدام أو مواجهة، ولكن الاحتلال هو من أثار الخلافات بينها.

بالاختصار ردي على الأخت شوبر بأن العراق بلد موزع في أطياف. أما عن إيجاد رؤية عربية مشتركة، فهذا حلم رائع، ولكن كيف للشباب أن يبدعوا ويظهروا إمكاناتهم وهم يعيشون في بلدان تفتقد إلى القانون والأمان؟

أ. تالا الشرقاوي- الجامعة الأمريكية في مأدبا/الأردن

عندما نتحدث عن الخطوط الحمراء لا ننسى أن هناك عقبات غير مادية تواجه الشباب في مختلف أقطار الوطن العربي، وهي طبيعة النظرة للفتاة من أنها ستتعلم ثم تتزوج وتهتم ببيتها وكفى، وهذا تفكير غير علمي له تأثيراته عندما نتحدث عن التعليم والإبداع والاستثمار.

د. راكز الزعارين/الأردن

مؤسسة أديان التي قدمت الأخت د. نايلا صورة عنها وعن اهتماماتها؛ نحتاج كثيراً إلى مثلها في المجتمعات العربية لتغيير نمطية التفكير في مجتمعاتنا على مستوى القيادات السياسية والقيادات المجتمعية وعلى مستوى الشباب أنفسهم. فحبذا لو أن د. نايلا تعرِّفنا أكثر بمؤسسة أديان؛ كم عدد المنتسبين إليها، وما هي النجاحات التي تحققت لها، وما مدى قبول الدولة اللبنانية لما تطرحه هذه المؤسسة؟

أ. عبد القادر الكيلاني- تخصص هندسة برمجيات/الأردن

مشكلة الطلبة في الجامعات أنهم إذا أرادوا تنفيذ مشروع ابتكاري وإبداعي تعتذر منهم الجامعات عن عدم تقديم الدعم اللازم، وتطلب منهم الإنفاق على مشاريعهم من

جيوبهم، في الوقت الذي لا يملك فيه الطالب الإمكانيات المادية الكافية، في حين نرى أن الجامعات الغربية تدعم طلبتها لتنفيذ مثل هذه المشاريع الإبداعية.

أ. معتز بركات- صاحب ومؤسس برنامج Dimon voice one/الأردن

يستطيع الشباب عمل ما يريدون إذا هم قرروا ذلك وتسلحوا بالعزيمة والإصرار، وعرفوا ماذا يريدون من أنفسهم أن تكون. أكبر برنامج في العالم عملته بسواعد أردنية عربية، ومعي نخبة من أبناء الأمة العربية الذين ساعدوني. فلا بد من العمل بروح الفريق، والبحث عن إمكانية تحقيق الفرص في الحياة، وعدم التسليم بالأمر الواقع وتحميل الآخرين أسباب فشلنا.

أ. محمد رسول- جامعة اليرموك/الأردن

تعلمون أن الهواتف الذكية انتشرت بالعالم بأكمله، وأصبح الجميع يستخدمها بكثرة. ولهذا أقترح إنشاء تطبيقات وبرامج تدعم تطوير الشباب وإبداعاته التي تحتاج إلى من يستخرجها، وذلك عن طريق نشر تطبيق نسميه: إبداع الشباب، وعندما يدخل الشباب إلى التطبيق يحدد الإبداع الذي يناسبه وينشر مشروعه وفكرته.

متحدثة

لدينا إعلاميون مميزون، ولكن للأسف لأنهم لا يجدون الفرصة المناسبة للعمل نراهم يُجرون عقود عمل للالتحاق بالمؤسسات الإعلامية في الخارج. فنحن نحتاج لبيئة تحتضن الشباب وتحفز على الإبداع.

رئيس الجلسة: أ.د. عدنان بدران

الشكر والتقدير لكم جميعاً على هذه المداخلات الطيبة. نعم نحن نحتاج إلى التنوع والتعددية ضمن وحدة القيم ووحدة المصير. ونحن العرب بيننا جوامع مشتركة كثيرة تاريخياً وجغرافياً ولغوياً، فهذه التعددية عامل إثراء، وينبغي عدم استغلالها في إثارة الفتن.

السفير د. محمد جلال نعمان/مصر

شكراً سيدي الرئيس، أنا من المؤمنين بمبدأ وبمفهوم القومية العربية. وهذا المفهوم يعني كما يقال التنوّع في إطار الوحدة. وعندما نتعدد كقوميات أو هويات فرعية سيكون ذلك مكسباً، ولكن عندما نتصارع كقوميات فهنا تكون المشكلة. والدستور العراقي الذي

وضعه بريمير هو وصفة لتدمير العراق. وأقدِّم لكم أمثلة لإثراء حالة التنوع؛ الصين دولة عدد سكانها ١,٤ مليار، فيها ٥٦ قومية أو أقلية، ولكن الصين ابتكرت دستوراً يسمح بأن يكون رئيس الإقليم من الأقلية أو القومية التي تسكنه. وما حصل في العراق هو العكس، جرى العمل على التقسيم والتفتيت بدلاً من التأكيد عملياً أن من حق كل قومية أن تعبر عن تراثها وثقافتها ولغتها ضمن الإطار الوطني. وهو ما يجري العمل به في الهند كذلك. والمسؤولية في إحداث الوعي على روح المواطنة يرتبط بأربع مجموعات من المواطنين: المجموعة الأولى هم المثقفون الذين غرسوا النزعة الانفصالية باعتزازهم بجنسياتهم القُطريَّة. والمجموعة الثانية هم رجال الإعلام الذين يركزون على الفوارق في اللهجات، في حين أن الفوارق في اللهجات تثري أيضاً، ففي الصين لهجات كثيرة ولكن اللغة الرئيسية للدولة لهجة واحدة، والعرب توحدوا مع مجيء الإسلام بلغة واحدة هي لغة القرآن الكريم، بعدما كانت هناك لهجات متعددة سائدة. والأمور عندنا تسير باتجاه عكسي. والمجموعة الأخيرة هم فئة من رجال الدين، الذين عملوا على النزعة الانفصالية داخل المجتمعات من خلال التعامل مع المواطنين على أساس مذهبي.

د. نايلا طبارة/لبنان

شكراً للسؤال عن مؤسسة أديان، ولكن الوقت لا يسمح باستعراض كل شيء فيما يخصها. نحن في حالة وئام مع الدولة اللبنانية ، خاصة من خلال وزارة التربية والتعليم. فهي علاقة متوازنة جداً، ونحن نعمل مع المؤسسات الدينية بلغة المواطنة والعيش المشترك. وقد أطلقنا موقعاً اسمه «التعددية» لأنه لا يوجد لدينا مضمون رقمي باللغة العربية يعرِّف بالأديان المختلفة في العالم كله، وهناك قسم آخر عن موضوع التنوع في مجال التعددية إن كانت ثقافية أو دينية أو فكرية، وكيفية التعامل، وهي مواضيع أو مقالات سهلة القراءة وتساعد على فهم الفكر النقدي. ويتضمن الموقع تصوير فيديو ومقابلات مع شخصيات عن هذه المواضيع، ومقابلات مع شباب عن التجربة الريادية التي قاموا بها لصالح الخير والوئام في مجتمعاتهم.

د. خلود الخياط الدجاني/فلسطين

نريد طلبة ليسوا أسرى نصوص ولا أسرى شخوص، ولا نريد أن نكرر إنتاج أي شيء سلبي، فهدفنا المحافظة على الأطفال، والحدّ من العوامل التي تدفع العقول المبدعة من الهجرة وهذا يحتاج إلى سنِّ قوانين وأنظمة تتعلق بالمرأة والشباب والأطفال، وتمثيل أكبر في البرلمانات.

الباب الرابع: ورش العمل

(١) التنوّع الثقافي وبناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي

(٢) نحو رؤية مشتركة للتعاون العربي في مجال الاستثمارات وحلّ أزمة البطالة

(٣) تجارب ورؤى شبابية عربية

ورشة عمل (١)

التنوع الثقافي وبناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي

رئيس الجلسة: أ.د.عبد الله عويدات*

لحسن حظي أن أصحب معي على المنصة مجموعة طيبة من السيدات العالمات والعلماء، الدكتورة عبير الفقي، والدكتور عبد الناصر المودع، والدكتور عقيل العوادي، والدكتورة إشراق سامي، والشابة أمل المعايطة، والمقرر أسامة حمارشة.

قدمت حضارتنا العربية الإسلامية نموذجاً رائعاً للتنوع الثقافي، حظي بإشادة المؤرخين والعلماء الذين اقتفوا أثر هذه الحضارة. ثم تأثر الفكر السياسي العربي بمفاهيم غربية عن الدولة الوطنية والدولة القومية التي سيجت نفسها، ثم بعد ذلك قامت أنواع وأشكال من القوميات، إلى أن جاءت العولمة لتؤكّد أن على الإنسان أن يتفاعل مع شركائه في الإنسانية، لإحداث مزيج متناسق. ونحن العرب الآن أمام خيارين؛ إما الانغلاق أو الانفتاح، وبخاصة أننا نمتلك كل مقومات التفاعل مع التنوع والتعددية، والمحافظة على هذه العناصر على نحو حيوي. فالكون أصبح قرية، ولا يجوز أن ننعزل عن التنوع الثقافي وبناء التماسك الاجتماعي، وهي القضية التي سيتناولها عدد من الباحثين في هذه الجلسة، ونبدأ بالدكتورة عبير الفقي من مركز البحوث والدراسات الإفريقية، وهي من كبار الباحثين في الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، للحديث عن أثر التنوع والتعددية الثقافية على تنمية المجتمعات العربية والإفريقية:

---

* وزير سابق، عضو منتدى الفكر العربي/ الأردن.

أثر التـنـوع والتعدديـة الثقافية
على تنمية المجتمعات العربية والإفريقية

د. عبير الفقي*

ملخص

يُعد مفهوم التنوع والتعدد الثقافي من المفاهيم المهمة في المجتمع الحديث الذي بات يضم جماعات متنوعة ثقافيًا، الأمر الذي يطرح إشكاليات حول مفهوم الوحدة في إطار هذا التنوع، والانسجام في سياق احترام الاختلاف. ولعل أهم ما يميز المجتمعات البشرية في يومنا هذا هو اختلاف الثقافات وتنوّعها؛ فكلّ ثقافة تختلف عن الأخرى بسبب مسارها التاريخي الخاص ومميّزاتها التي تجعل منها فريدة من نوعها. وتعتبر قضية التنوع ذات رابط أساسي بكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي ورتق النسيج الاجتماعي؛ إذ إن للثقافة دورًا أساسيًا في توجيه سلوك الأفراد والجماعات وتشكيل العلاقات بينهم، لذلك تعاظم اهتمام الدول والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بقضايا التنوع الثقافي وإدارة التنوع كآلية لحفظ واستدامة الأمن والسلم الدوليين. كما تم اعتماد الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي لمنظمة اليونسكو عام ٢٠٠١ الذي شدّد على ضرورة اعتراف كل فرد ليس بمختلف أشكال الآخر التعبيرية فحسب بل بتعدد ذاتيته في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية، موضحًا بهذا الاعتراف أنه يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطورية ومصدر قدرة على التعبير والإبداع، كما اعتبر الإعلان نفسه أن التنوع الثقافي -لأول مرة- تراثًا مشتركًا للإنسانية، وبالتالي تعد حمايته ضرورة

---

* معهد البحوث والدراسات الإفريقية/ كبير باحثين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة/ مصر.

أخلاقية لازمة لاحترام كرامة الإنسان، وبذلك اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنت يوم ٢١ مايو يومًا عالميًا للتنوع الثقافي للحوار والتنمية.

وهنا نطرح تساؤلاً رئيسًا عن مدى إسهام التنوع الثقافي في تنمية المجتمع أو تأخره، وذلك من خلال استعراض كل من مفهومي التنوع الثقافي والتعدد الثقافي والاختلاف أو التشابه بين كل منهما، ومدى أهمية هذا التنوع/التعدد، والدور الذي يسهم به في المجتمعات العربية والإفريقية، وأهم الجوانب السلبية والإيجابية له، وآثارها، مع التدليل بنموذج دولة السودان.

تمهيد

يعد التنوع الثقافي ميزة ضرورية ومحركًا أساسيًا للتنمية في المجتمعات على مختلف المستويات، فهو ثروة داخل أي مجتمع يجب ويمكن استغلالها في سبيل تقدم المجتمع إذا تمت إدارتها بالشكل الصحيح. على الجانب الآخر، قد يؤدي هذا التنوع إلى التأخر الاقتصادي وزعزعة الاستقرار السياسي داخل الدولة إذا لم يتم احتواؤه أو إدارته بالشكل السليم لصالح تقدم الدولة. فالجهل بثقافة الآخر ومعتقداته يؤدي إلى حدوث التصادم معه، والتعرف عليه وخلق الحوار بين الثقافات المختلفة داخل المجتمع يؤدي إلى معرفة تلك الجماعات المتنوعة وعادات وتقاليد كل منها، وكذلك يعد اعترافًا بشرعية وجودها داخل المجتمع الواحد، وإشعارها أنها جزء لا يتجزأ منه. كما أن الحوار بين تلك الجماعات المتنوعة داخل المجتمع الواحد يعطي أيضًا الفرصة لها لمعرفة حقوق وواجبات كل منها تجاه المجتمع وتجاه بعضها بعضًا، وبالتالي تصبح هناك حالة من المساواة بين الجميع، فلا يكون هناك مركز، ولا هرمية ثقافية واحدة مسيطرة في المجتمع، ويصبح الكل متساويًا في الحقوق والواجبات داخل إطار من الولاء الواحد للدولة. فحين تتعدد الولاءات يصير الطريق ممهدًا أمام تمزق النسيج الاجتماعي وتفكك الدولة وانهيارها. فالعمل على تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات المتنوعة ثقافيًا يتيح الفرصة للدولة

لتركيز جهودها نحو تحقيق التقدم والتنمية التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف. فأي مجتمع لا يستطيع الازدهار دون معرفة جيدة لمكوناته وكيفية استغلالها.

أولاً: الإطار المفاهيمي (التنوع الثقافي / التعددية الثقافية / التنمية)

١. التنوع الثقافي Culture Diversity

يُعتبر مفهوم التنوع الثقافي من المفاهيم المهمة في المجتمع الحديث الذي بات يضم جماعات متنوعة ومختلفة ثقافيًا. ولعل أهم ما يميز المجتمعات البشرية حتى يومنا هذا هو اختلاف الثقافات وتنوّعها؛ فكلّ ثقافة تختلف عن الأخرى بسبب مسارها التاريخي الخاص ومميّزاتها التي تجعل منها فريدة من نوعها. فالتنوع الثقافي حقيقة واقعة تعرفها كل المجتمعات منذ القدم، وهو راجع إلى الاختلاف بين نوعية البشر وهوياتهم ومصالحهم وميولهم. ونجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لتعزيز حماية التنوع الثقافي لعام ٢٠٠٥ وضعت تعريفًا محددًا للتنوع الثقافي، حيث اعتبرت أن المقصود به هو «تعدد الأشكال التي تعبر بها الجماعات والمجتمعات عن ثقافتها» وأن أشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل الجماعة والمجتمعات فيما بينها.[١]

وتتسم الثقافة البشرية بسمة التنوع والاختلاف، ويظهر ذلك في تعدد المعتقدات وقواعد السلوك واللغة والدين والعادات والتقاليد والأعراف والنظم الاقتصادية والسياسية، فلكل مجتمع هويته وما يميزه ويعطيه خصوصيته واستقلاله عن باقي الثقافات الأخرى، بل قد يتميز المجتمع الواحد بتعدد ثقافاته وتنوعها، حيث تعبر كل جماعة عن ثقافتها وهو الأمر الذي يعكس الاختلافات الناجمة عن الخيارات الفردية.

---

(١) الأمم المتحدة، اليونسكو، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، البند رقم ٢ من المادة ٢ من المبادىء التوجيهية، باريس ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥.

٢. التعددية الثقافية Multiculturalism

أما مصطلح التعددية الثقافية فقد بدأ انتشاره خلال فترة الثمانينيات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية للإشارة إلى مجتمع مثالي يمكن لثقافات متنوعة أن تتعايش فيه باحترام متبادل، ولكن من خلال تجنب الهيمنة أو الانصهار ضمن ثقافة مهيمنة معينة؛[١] إذ ظهرت مسألة التعددية الثقافية عندما أدركت الولايات المتحدة استحالة فكرة الانصهار الإثني داخل بوتقة واحدة، فحلت محلها أسطورة أكثر تركيبًا، وإن كانت لا تقل عنها أحادية، فأصبح من الممكن الاحتفاظ بالميراث الإثني (الثقافي) أو حتى الديني القديم في الحياة الخاصة طالما أن هذا لا يتعارض مع مقدرة الشخص على الأداء الكفء في الحياة العامة أو مع المنطلقات العامة للجميع، بل ويمكن الاحتفاء بالهويات الإثنية والدينية في الحياة العامة طالما أن ذلك لا يتعارض مع الولاء الأساسي للدولة.[٢]

غير أنه بالرغم من الفروق الواضحة بين المفهومين نجد الكثير من الباحثين يخلطون بين مصطلح «التنوع الثقافي Culture Diversity» ومصطلح «التعدد الثقافي Multiculturalism»، وكثيرًا ما يتم استخدام كل من المصطلحين كمترادفين في مدلولهما اللغوي أو مفهومهما الاصطلاحي، غير أنه بينما يشير «التعدد» إلى مطلق الاختلاف؛ أي الاختلاف غير المحدود الذي يحتمل الوصول إلى درجة التناقض المستلزم للاصطدام بين المتعددات، فإن «التنوع» في المقابل يشير إلى الاختلاف من نواحٍ بقدر ما يشير إلى التشابه والتطابق من نواحٍ أخرى بين الأنواع، وهذا يعني أن الاختلاف محدود ولا يستلزم الاصطدام.[٣]

كما أن التعددية الثقافية لا تقتصر على التنوع الثقافي، بل هي اعتراف وقبول للآخر

---

(١) إليزابيتا غاليوتي، حارث القرعاوي(مترجم)، «التعددية الثقافية»، الأحد ٢٣ مايو ٢٠١٠ في:
http://www.resetdoc.org/story/00000021190/translate/Arabic

(٢) عبد الوهاب المسيري، «التعددية الإثنية والثقافية في المجتمع الأمريكي»، ١-٧-٢٠٠٧، موقع الجزيرة نت في:
http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=21

(٣) بيشرة علي محمد أمين، «آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي دراسة تحليلية مقارنة»، مذكرة ماجستير السلمانية جامعة السلمانية، ٢٠١٣، ص ٥٣.

وتنوعه؛ أي إن حالة التعددية الثقافية تشمل التنوع الثقافي وليس بالضروري أن يدل التنوع الثقافي على وجود تعددية ثقافية. لذا فإن الدولة التي يوجد فيها تنوع وتعدد ثقافي عليها محاولة تبنّي هذا التنوع والتعدد وأن تتبع الآليات والأنظمة التي تؤثر بشكل إيجابي في إثرائه، وتسوية الخلافات التي تظهر بين مكوناته، وتحاول خلق اندماج وطني بين هذه الأطياف المتعددة والمختلفة، حتى لا تتفتت هوية الدولة إلى عدة هويات متنافرة ومتناحرة. لذا وبعيدًا عن الأطر النظرية يمكننا القول ببساطة إنه ليس هناك من تعريف معين للتعددية الثقافية؛ إذ يمكن النظر إلى هذا المصطلح من خلال ثلاثة معان مختلفة، فيمكن اعتباره بمثابة وصف لحالة التنوع الثقافي في مجتمع ما أو كإيديولوجية تهدف إلى إضفاء الشرعية على التنوع العرقي في التركيبة العامة لمجتمع ما، أو كسياسات عامة تهدف إلى تأسيس وحدة وطنية عبر التنوع العرقي في المجتمع.[1]

نخلص من ذلك إلى أن مصطلحات التنوع الثقافي والتعددية الثقافية والمجتمع متعدد الثقافات يحظى بجاذبية كبيرة في مجالات الإعلام والبحوث لحقوق السياسة في الوقت الراهن. فالتنوع الذي هو سمة الحياة الطبيعية والثقافية والاجتماعية، برز على السطح بوصفه إما قيمة ينبغي الاحتفاء بها وحمايتها وإثراؤها أو بوصفه خطرًا ينبغي السيطرة عليه أو تجنبه. فمصطلح التعددية الثقافية قد تمت صياغته والإيمان به باعتباره الحل السحري لإدارة التنوع والاختلاف في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، إلا أنه يلقى أيضًا العديد من الانتقادات من عدة اتجاهات. غير أننا نعتمد مفهوم إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي الذي ميز بين هذين المفهومين: التنوع والتعددية الثقافية، بأن أشار إلى أن «التعددية الثقافية «هي التعبير عن واقع التنوع الثقافي» وفي إطار مجتمع ديمقراطي، فالتعددية يجب أن تكون استراتيجية واعية ليس فقط بالاعتراف بالتنوع، ولكن أيضًا لتنظيمه وفق مبادئ حقوق الإنسان.[2]

(١) عبير الفقي، «التعددية الثقافية والمجتمعات العربية والإفريقية-نظرة عامة»، مجلة منتدى الفكر العربي، عمّان: العدد ٢٥٨، ديسمبر ٢٠١٣، ص٨٢.

(٢) يسرى مصطفى، أوهام الأصالة - النسبية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧، ص١١٨.

٣. مفهوم التنمية

تعتبر التنمية عنصرًا أساسيًا للاستقرار والتطور الإنساني الاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني والرفاهة والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. فالتنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل وما تصل إليه من حسن استغلال الطاقة التي تتوفر لديه وتوظيفها للأفضل. فهي عملية تنتج عنها زيادة فرص حياة الناس في مجتمع ما دون نقصان في حياة بعضهم.

كما تعتبر التنمية البشرية جزءًا من التنمية بشكل عام؛ إذ إنها مبنية في المقام الأول، وقبل كل شيء، على السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه -وعلى تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المؤاتية لتقرير تلك الخيارات. وفي السنوات الأخيرة، أظهرت العديد من تقارير التنمية البشرية بقوة أن هذه المسألة هي مسألة سياسية بقدر ما هي مسألة اقتصادية- من حماية حقوق الإنسان إلى تعميق الديمقراطية. وما لم يتمكن الفقراء والمهمّشون -وهم في أغلب الأحيان من أقليات دينية أو عرقية، أو من المهاجرين- من التأثير في العمل السياسي على المستويين المحلي والقطري، فمن المستبعد أن يجدوا الإمكانية المنصفة للحصول على الوظائف والمدارس والمستشفيات والعدالة والأمن وخدمات أساسية أخرى. وهو ما يبرز أهمية تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية في حماية الجماعات الأكثر عرضة للتأذي، والتمكين لهم في حياتهم.[١]

ثانيًا: أهمية التنوع الثقافي والتعدد الثقافي

لقد بات التنوع الثقافي يمثل حقيقة واقعية في مجتمعاتنا المعاصرة المتسمة بالتعددية، الأمر الذي يجب أن يدفعنا نحو إعادة التفكير في مقومات التلاحم الاجتماعي وفي الركائز التي تكفل مشاركة المواطنين، وتوفير المرتكزات التي تيسر الاستفادة من هذه

---

(١) تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، http://www.un.org/ar/esa/hdr

الثروة بأفضل شكل ممكن. فالتنوع الثقافي تراث مشترك للبشرية، وهو مصدر لتجدد الأفكار والمجتمعات ويتيح للمرء أن ينفتح على الآخرين وأن يبتكر أفكارًا جديدة. كما يتيح هذا التنوع فرصة ثمينة لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. فلا يمكن أن توجد تنمية مستدامة دون أن يؤخذ التنوع الثقافي في الاعتبار. ولا يمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية إذا كان هناك ما يُعدّ احتقاراً أو تجاهلاً لخصوصية كل ثقافة، فالتنوع يوسع من الخيارات المتاحة لكل فرد، وهو يعد مصدرًا للتنمية لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث إنه وسيلة لبلوغ حياة فكرية ووجدانية وأخلاقية وروحية مرضية.[١]

كما أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لحماية التنوع الثقافي لعام ٢٠٠٥ على أن التنوع الثقافي «يشكل ثروة نفيسة للأفراد والمجتمعات، وتعد حماية التنوع الثقافي وتعزيزه والحفاظ عليه شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.[٢]

مما سبق نخلص إلى أن أهمية التنوع الثقافي والتعدد الثقافي تنبع من جانبهما الإيجابي في أن التنوع ثروة إنسانية يمكن استغلالها لصالح التنمية المستدامة في الدولة، كما تنبع من الجانب السلبي المتمثل في عدم القدرة على إدارة التنوع أو التعدد واتساع الهوة بين الثقافات المتنوعة، فأغلب الصراعات الرئيسية في العالم لها أبعاد ثقافية لعدم وجود جسر يمتد بين هذه الثقافات المتنوعة والمتعددة فيؤدي إلى الانعزال والتهميش وبناء حواجز فكرية بينها ليست في صالح الاستقرار والتنمية.

---

(١) الأمم المتحدة، اليونسكو، إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المؤتمر العام لليونسكو الدورة الحادية والثلاثين، باريس، ٢ نوفمبر ٢٠٠١. ص ٣.

(٢) اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، البند رقم ٢ من المادة ٢ من المبادئ التوجيهية، باريس ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥.

ثالثًا: تقييم التنوّع والتعدد الثقافي (الجانب السلبي والإيجابي)

على الرغم من أهمية التنوع الثقافي وكل ما تقدم من ضرورة الاعتراف بالتنوع الثقافي في المجتمعات الإنسانية المختلفة والتعددية، فليس بالضرورة أن يكون التنوع الثقافي إيجابيًا دائمًا، بل ثمة سلبيات أيضًا مثل الحروب والنزاعات في بعض المجتمعات، بسبب عدم القدرة على تكييف بعض التنوع الثقافي مع بعضه، فالتنوع الثقافي بحد ذاته يزيد الخيارات المتاحة في المجتمعات وفي ذات الوقت يرفع نسبة الحساسيات بينها، لذلك نرى أن للتنوع الثقافي وجهين: وجهًا سلبيًا وآخر إيجابيًا، لذا نتعرض في النقاط التالية لأهم سلبيات التنوع الثقافي وأهم إيجابياته:

١. الجانب السلبي للتنّوع/ التعدد الثقافي

بالرغم من الدور الفعال للتنوع الثقافي في إيجاد وتطوير التبادل الثقافي والوعي، الذي يسهم في حماية الحقوق وحفظ كرامة الإنسان، وتلبية متطلبات في الحاضر والمستقبل تحت شعار توفير حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بحاجات الأجيال المقبلة، ضمن التنمية المستدامة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أن له جوانب سلبية تُضفي على التنوع الثقافي مجموعة من الخصائص التي تعد عائقًا أمام تحقيق التنمية، ومنها التالي:

أ. اختلاف الثقافات يعرقل التواصل بين المجتمعات، فإذا كان مثلاً الاختلاف في العنصر اللغوي فكثيرًا ما يكون مصدر صعوبة في التواصل بين الثقافات، كما أن الاختلاف في العقائد أو العادات قد يكون عاملاً مثبطًا دون التزاوج بين أفراد المجموعات الثقافية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الهوة بين الثقافات.[١]

ب. قد يكون الاختلاف الثقافي مصدرًا محتملاً لفساد العلاقات بين المجموعات الثقافية من عدة نواح منها؛ ما قد يمثله هذا الاختلاف كمصدر للصدام في وجهات النظر في الأمور العامة ولا سيما في ظل ضعف التواصل من فرص لنمو سوء الفهم والتشويه المقصود للآخر.[٢]

---

(١) بيشرة علي محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

(٢) المرجع السابق نفسه.

ج. تكمن خطورة التنوع الثقافي في عدم قدرة الدولة على احتوائه، مما قد يؤدي إلى نشوء صراعات داخلية بها تؤثر في استقرارها على جميع المستويات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

التعددية الثقافية

على الرغم من الدور الإثرائي الذي قد تضيفه التعددية الثقافية للمجتمعات التي تتميز بها، إلا أن لها مثالبها التي قد تظهر - وقد ظهرت بالفعل في بعض الدول- في المجتمعات العربية والإفريقية بشكل واضح في حالة عدم قدرة الدولة على إدارة هذه التعددية واحتوائها؛ إذ في تلك الحالة سيتحول المجتمع إلى فسيفساء، لأن لكل ثقافة عاداتها وتقاليدها ونمط حياتها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى في المجتمع وفقدان القوانين الموحدة لتلك الثقافات المختلفة في القيم والعادات. فليس هناك ثقافة صحيحة كل الصحة أو قيادة واحدة مفردة، ويجب عدم تهميش أية ثقافة داخل المجتمع الواحد، مما يعزز شعور أفرادها بالانعزال وعدم الانتماء أو الولاء للدولة الأم، فتنغلق تلك الجماعات على ذاتها وتكوِّن إطارًا خاصًا بها بعيدًا عن الإطار المشترك المتمثل في «الدولة «، الأمر الذي ينتج عنه في النهاية «عدة أطر أو عدة دول» داخل الدولة الواحدة. بل قد تؤدي عدم القدرة على إدارة التعددية إلى نشوء الصراع بين الثقافات المتنوعة داخل الدولة عند محاولة إيجاد قوانين موحدة ودستور موحد للدولة والسيادة فيها، بل ربما ينتهي الأمر بحرب أهلية نتيجة انقسام المجتمع لعدة طوائف وفئات وجماعات (نموذج العراق، ليبيا، اليمن، السودان، نيجيريا...إلخ).

٢. الجانب الإيجابي للتنوع / التعدد الثقافي

(١) يعد التنوع الثقافي مصدرًا خصبًا لإثراء الثقافة البشرية، فكما أن ثقافة الأفراد يثريها التواصل مع الثقافات الفردية المغايرة لها وليس المتطابقة معها، فإن ثقافة الجماعة يثريها التواصل مع الثقافات المتغايرة لها وهو ما لا يتحقق إلا في التنوع الثقافي.[١]

(١) نصيرة الصالحي، «التنوع الثقافي كآلية جديدة لتفعل مسار التنمية المستدامة» ورقة مقدمة في مؤتمر التنوع الثقافي الدولي الثامن، طرابلس: الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN، ٢١-٢٣ مايو ٢٠١٥، ص٨.

(٢) قد يسهم التنوع الثقافي أيضًا في الحفاظ على التنوع البيولوجي؛ إذ يلزم توافر حدٍّ أدنى من التنوع والتعدد البيولوجي للحفاظ على استمرارية الحياة، الأمر الذي يستلزم أيضًا توافر حدٍّ أدنى من التنوع والتعدد الثقافي للإبقاء على التفاعل الثقافي اللازم للنمو الثقافي.

(٣) يكتسب التنوع الثقافي أهميته من كونه تعبيرًا عن حرية الإنسان والجماعات في الإبداع والاختلاف الثقافي والفكري وكونه تجسديًا طبيعيًا للتباين البشري.

رابعًا: التعدد والتنوع الثقافي في السودان

يعتبر السودان واحدًا من أكبر الأقطار في إفريقيا من حيث المساحة حتى بعد الانفصال وفقده حوالي الربع من مساحته لتبلغ مساحته الحالية من ٢,٥٠٠,٠٠٠ كم إلى ١,٨٨١,٠٠٠ كم. وللسودان حدود ممتدة مع سبع دول وهي: مصر وليبيا من ناحية الشمال، ودولة جنوب السودان من ناحية الجنوب، وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى من ناحية الغرب، وأثيوبيا وإريتريا من ناحية الشرق، ويفصل البحر الأحمر السودان عن المملكة العربية السعودية.[(١)]

وفيما يلي مظاهر التنوع الموجود في دولة السودان:

١. مظاهر التنوع في السودان

لقد منح السودان ظروفًا بالغة التنوع على المستويين الطبيعي والسكاني؛ إذ يمثل السودان أحد مداخل القارة الإفريقية الأساسية بمساحة قدرها ١,٨٦١,٤٨٤ كيلو متر مربع.[(٢)] فهذه المساحة الشاسعة والحدود الطويلة مع أكثر من ١٠ دول (بعد انفصال الجنوب) بالرغم من أهميتها فإنّها تعتبر من نقاط الضعف في معالم دولة السودان الجغرافية، نظرًا لتعدد الولايات (٢٦ ولاية) بها، وبالتالي تنوع الإثنيات واللغات الموجودة فيها.

---

(١) تقرير جمهورية السودان الدوري الثاني والثالث (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بموجب المواد ١٦ و١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢) كان السودان الدولة الأكبر مساحة في العالم العربي وإفريقيا قبل انفصال الجنوب في عام ٢٠١١، العاشر عالميًا، بمساحة قدرها٢,٥ مليون كيلو متر مربع تقريبًا. انظر:
Central Intelligence Agency, The world Fact book – Sudan, at: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/su.html

لذا تعد دولة السودان أنموذجًا ثريًا فيما يتعلق بالتنوع والتعدد؛ إذ لا يقتصر الأمر هنا على التنوع أو التعدد الثقافي، بل يشمل الجانب الاقتصادي والجغرافي والإثني واللغوي والمتمثل في التالي:

أ. التنوع الإثني

يمثل السودان واحدًا من البلدان التي تجمع في طياتها ألوانًا مختلفة من الثقافات. فهذه المساحة الجغرافية الهائلة أنتجت العشرات من القبائل والعشرات من اللغات المتداخلة بين السودان ودول الجوار الجغرافي، نجم عنها كما هو الحال في معظم الحدود السياسية التي صنعها الاستعمار، شيء من عدم الاستقرار والتوتر.[١] كما ساهمت حركة السكان المستمرة قديمًا وحديثًا بسبب التجارة والحروب والهجرات الدينية «طريق الحج» من الدول الإفريقية المجاورة وغير المجاورة للسودان في استقدام أعداد كبيرة لأفراد وأسر وجماعات تنتمي إلى قبائل مختلفة ولغات متفرقة، فكانت المحصلة النهائية أن أصبح السودان مجتمعًا مركبًا متعدد الأجناس واللغة والدين بشكل واضح.[٢]

فيكفي معرفة أن ما يقرب من ٥٦ جماعة إثنية رئيسية في السودان تنقسم بدورها إلى ما يقرب ٥٩٧ جماعة فرعية، كما أكدت دراسات أعدها بعض علماء الاجتماع أن خمسة من الأجناس الموزعة، وهي البوشمن والقوقاز والزنوج والأقزام والمنغولي، قد عاشت في إفريقيا، وأن أربعة من هذه الأجناس على الأقل سكنت السودان في مرحلة من المراحل، غير أننا سنقسم تلك الجماعات الإثنية في السودان تحت فئتين، الفئة الأولى تمثل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى العرب، وهم مقسمون ما بين الولاءات الإقليمية والقبلية والانتماء إلى جماعات سياسية ودينية إسلامية. وفئة تمثل الجماعات الرئيسية (غير العربية) هي: النوبيون في أقصى الشمال، الباجة البدوية في الشمال الشرقي، والفور في الغرب، وتشمل الجماعات غير الإسلامية الجنوبية الدينكا (أكثر من ٨,٠ ٪

(١) أنور سيد كامل، «التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة –دراسة في الجغرافية السياسية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد، ٦٣، ربيع ٢٠١٣، ص٥٨.

(٢) المرجع السابق نفسه.

من مجموع السكان الكلي في الشمال والجنوب معًا و٤٠ ٪ في الجنوب) والنوير، والعديد من الجماعات العرقية الصغيرة وغيرها من الجماعات الإثنية.[١]

جدول يوضح الجماعات الإثنية الرئيسية في السودان

عرب	٢١,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٪
دينكا	٣,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٪
نوبا	٢,١٠٠,٠٠٠	٦,٠٪
نوير	١,٤٠٠,٠٠٠	٤,٠٪
فور	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٧٪
زاندي	٦٦٦,٠٠٠	١,٨٪
شيلُك	٦٠٠,٠٠٠	١,٦٪
زغاوة	٤٨٠,٠٠٠	١,٣٪
نوبية	٢٠٠,٠٠٠	٠,٥٪
جماعات أخرى	٦,٣٠٠,٠٠٠	١٧,٠٪

Source: The ENCYCLOPEDIA OF THE ORIENT, http://lexicorient.com/e.o/sudan_4.htm

فالسودان لا يختلف عن باقي الدول الإفريقية التي تعرضت حدودها للتشويه من قبل المستعمر، وتسبب ذلك في تبعثر الجماعات الإثنية بين هذه الحدود. فبالإضافة إلى هذا الكم الهائل من القبائل والجماعات الموجودة داخله، فإن هذه الحدود قسمت بعض جماعاته بين أكثر من دولة، مما أدى إلى وجود نصف الجماعة الإثنية داخل السودان ونصفها الآخر في الدولة المجاورة. فعلى سبيل المثال: فصلت الحدود السودانية الشرقية قبائل البجا بين السودان وإريتريا، وانقسم الفور والنوباويون والزغاوة بين السودان وتشاد وغرب إفريقيا... إلخ، ولا شك في أن هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعًا عرقيًا كثيفًا، الأمر الذي يزيد التساؤلات حول الشكل الذي اتخذته العلاقة بين هذه الجماعات المختلفة التي تشكل السودان.[٢]

(1) Helen Chapin Metz,«A Country Study: Sudan", Washington, D.C.: Federal Research Division Library of Congress, June 1991, P9.

(٢) بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات التنوع الإثني في السودان، الخرطوم، الأحد ٢٨ فبراير ٢٠١٠، موقع حزب الاستقلال، http://www.estqlal.com/article.php?id=26424

ب. التنوع الديني

أما من ناحية الدين، فهناك كذلك تعدد ديني في السودان، فقبل دخول الإسلام إلى السودان كانت هناك الأديان الطبيعية، ثم دخل الدين الإسلامي للسودان تدريجيًا، وانتشر مع رحلة التجارة والحج وتزاوج العرب من السكان المحليين، وتعايش الإسلام مع المسيحية جنبًا إلى جنب لعدة قرون دون أن تحدث صراعات بينهما، حتى جاء الاستعمار البريطاني الذي عمل على استغلال الدين لتمزيق الوحدة الوطنية في السودان، فبدأت حملات التبشير في جنوب السودان ووجهت الإرساليات مناهج التعليم إلى منحى يشيع الكراهية بين الإسلام والمسلمين.[١]

لقد أصبح الدين -بسبب السياسات الاستعمارية والتبشيرية- أحد أسباب الصراع في السودان، وأدت محاولات المسلمين لتطبيق الشريعة الإسلامية -دين الغالبية- إلى معارضة الأقليات غير المسلمة في جنوب السودان، لأن الجنوب -وبسبب السياسة البريطانية- أصبح «مكونًا من أغلبية تدين بأديان قبلية، وفئة مسلمة، وصفوة جنوبية مثقفة ترى في إفريقيتها وثقافتها الإنكليزية وفي ديانتها هوية مميزة.[٢]

فبجانب تشويه الاستعمار للتركيبة الإثنية في المجتمعات الإفريقية نجده عمل على تغذية مشاعر العداء الإثني والديني بين الجماعات المتعددة، وذلك أولاً: عن طريق السياسات الاستعمارية التي تفرق في التعامل مع أبناء الدولة الواحدة، وتعمد أن تختص جماعة دون أخرى بالامتيازات، وثانيًا: بالحدود المشوهة التي لم يراعَ فيها وحدة هذه الجماعات التي ربما كانت مقصـودة -نعتقد ذلك- لاستمرار إضعاف تلك الدول واستمرار تبعيتها بعد استقلالها. وتكمن المشكلة التي يمكن أن تواجه السودان حاليًا في ظل هذا الإطار في كيفية تفادي أي صراعات دينية، وكيفية الحفاظ على وحدة البلاد في إطار هذا التنوع الديني، وهو ما يقتضى - بشكل عام - تمكين الجماعات الدينية المختلفة من ممارسة شعائرها الدينية في حرية تامة دون تسيد جماعة على أخرى.

---

(١) بهاد الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان - نيفاشا نموذجًا، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية، نوفمبر ٢٠٠٦، ص ١٥٥.

(٢) المرجع السابق.

ج. التنوع اللغوي

السودان مثل العديد من الدول الإفريقية التي يتكلمون فيها بأكثر من لغة محلية، فهناك على الأقل ما يقارب ١٠٠ لغة محلية بالسودان.[١] ففي السودان أكثر من أربعمائة قبيلة مختلفة وثقافات متنوعة تتحدث أكثر من مئة لغة تتفرع منها أكثر من خمسمائة لهجة محلية، وتعتبر العربية، لغة الدولة الرسمية، ولها النسبة الكبرى مقارنة باللغات الأخرى، وتشير دراسات سودانية إلى أن ٧٩٪ من مجموع سكان الحضر يتحدثون العربية، بينما يتحدثها ٧١٪ من سكان الريف.[٢]

وبالرغم من هذا التنوع اللغوي لم تكن هناك استفادة واضحة منه، بسبب تكريس لغة واحدة إزاء معظم اللغات المحلية الأخرى.[٣]

هذا التنوع والتباين اللغوي كان له دوره في عدم وجود مجتمع واحد في السودان، ولا ثقافة واحدة أو نظام للأخلاق والاعتقاد يمكن أو يجب أن يحكم السودان كله، وهو ما يكشف عن تحديات هامة أمام هذه الدولة من أجل إدارة التنوع والاستفادة منه.

د. التنوع الاقتصادي

يزخر السودان بالموارد الطبيعية المختلفة والمتنوعة؛ إذ تبلغ مساحة الأراضي الخصبة الصالحة للاستزراع ٢٠٠ مليون أيكر، وتصلح لمختلف أنواع الإنتاج الزراعي، كما يتميز السودان بموارده المائية الهائلة وأبرزها نهر النيل وروافده التي تقدر كمية الموارد المائية بها حوالي ٩٠ مليار متر مكعب. كما يبلغ حجم الثروة الحيوانية حوالي ١٢٠ مليون رأس، وكذلك يزخر السودان بالعديد من المعادن الإحفورية (النفط، الذهب، الكروم، الزنك،

---

(١) نصر الدين عبد الباري، «تعددية الهويات في السودان وعدم انحياز الدولة»، عمان: مؤسسة المجتمع المفتوح، مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا CRAI، ٢٠١٣، ص٣.

(٢) «التنوع اللغوي في السودان ثراء بلا حدود»، موقع الجزيرة نيوز، http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2016/3/1/

(٣) نصر الدين عبد الباري، مرجع سابق، ص١٩.

النحاس، الحديد، الفضة والغاز الطبيعي) ويمتلك السودان بنية تحتية مناسبة في مجالات الطرق والكباري والاتصالات، بالإضافة إلى الخبرات الوطنية الواسعة والمتنوعة في مجالات الزراعة والتعدين وغيرها.[١]

وبالنسبة للزراعة، توجد ثلاثة نظم رئيسة للزراعة (زراعة مروية) تضم المشروعات الاستراتيجية القومية؛ على رأسها مشروع الجزيرة وامتداداته، ومشاريع القاش، ومشاريع النيل الأبيض، ومشاريع شمال السودان كأكبر مساحة مروية في إفريقيا، و(الزراعة المطرية الآلية) وهي في السهول الطينية الوسطى في السودان في القضارف، والجزيرة والنيل الأزرق حيث تمثل الذرة الرفيعة ٨٥٪، ويليها السمسم وزهرة الشمس ٦٥٪ من إنتاج السودان، و(الزراعة المطرية التقليدية) بمساحة قدرها ٩ مليار هكتار في غرب وجنوب السودان وبعض مناطق وسط السودان تمثل ٩٠٪ من إنتاج الدخن و٤٨٪ من الفول السوداني و٢٨ ٪ سمسم و١٠٠٪ من الصمغ العربي.[٢]

كما يحظى السودان بتنوع الثروة الحيوانية وهي ذات مواصفات ممتازة للسوق المحلي والخارجي، وتشكل مرتكزًا مهمًا للأمن الغذائي وقاعدة اقتصادية وتنموية متينة للسودان والوطن العربي؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضخامة هذه الثروة التي تقدر بحوالي ٣٩ مليون رأس من الأبقار و٤٨ مليون رأس من الأغنام (الضأن) و٤٢ مليون رأس من الماعز، و٣ مليون من الإبل.

ويضاف إلى كل هذا موارد الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة من الرياح، حيث أثبتت الدراسات أن السودان لديها إمكانيات عالية لإنتاج طاقة الرياح، خاصة في المناطق

---

(١) وزارة النفط بجمهورية السودان «الورقة القطرية لجمهورية السودان»، ورقة مقدمة للمشاركة بمؤتمر الطاقة العربي العاشر، دبي ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠١٤، ص٧.

(٢) أسامة محمد عثمان خليل،«التنمية المستدامة في السودان في ظل الأزمة العالمية»، (الخرطوم: جامعة النيلين، ٣١-٨-٢٠١٢، في: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=7492

الشرقية والشمالية والوسط.[1] غير أنه على الرغم من هذا التنوع في الموارد لم يستطع السودان اللحاق بقطار التنمية ولم تدخل المرافق في كثير من ولاياته التي عانت من عدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأخرى.

فالسودان عانى وما يزال يعاني من تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد، بينما تعاني أطراف السودان المختلفة غياب المشاريع التنموية. ويرجع ذلك إلى الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني، بالإضافة إلى تعقّد المشكلة بعد الاستقلال.

ففي إطار سعي المستعمر إلى الاستفادة من خيرات البلاد، عمد الاستعمار البريطاني إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن، ووقع اختياره على منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة الواسعة التي تغطي سهولها حوالي خمسة ملايين فدان، بالإضافة إلى وفرة المياه اللازمة للري من النيلين: الأزرق والأبيض، وما تبع ذلك من خدمات تعليمية وصحية، جعلا هذه المنطقة أكثر تطورًا من المناطق الأخرى في السودان، وهكذا، كان لاستثمار الحكومة الاستعمارية في زراعة القطن أثر واضح في التنمية التي انحصرت في وسط البلاد.

فالتنمية غير المتوازنة سمة تميز كل أطراف السودان، حيث تعاني هذه الأطراف -بلا استثناء- قلة المشاريع التنموية. وقد عبرت الحركات الإقليمية من قبل عن مظالمها الاقتصادية، مثل حركة سوني في غرب البلاد، ومؤتمر البجا في الشرق، كما عبر أهل المناطق الجنوبية باستمرار عن مثل ذلك في مناطقهم، مما أدى إلى ظهور عدة حركات خلال فترة حكومة الإنقاذ ترفع شعار إزالة التهميش الذي تعانيه أقاليمها ثم تحول بعضها إلى حركات تنادي بالانفصال (جنوب السودان) وتحول غيرها إلى حركات مسلحة (كما في دارفور حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان..إلخ).[2]

---

(١) وزارة النفط في السودان، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات التنوع الإثني في السودان، مرجع سابق.

• **استراتيجية الاستيعاب**

لقد استخدمت أغلب الدول الإفريقية بعد الاستقلال الأسلوب الاستيعابي للجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في محاولة منها للتغلب على المشكلة التي تسبب بها الاستعمار عندما وضع الحدود المشوهة للدول الإفريقية، والتي لم يراعَ فيها وحدة هذه الجماعات الإثنية، وتسببت في تقسيمها داخل الدول. وتسعى تلك الاستراتيجية إلى استيعاب تلك الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة: ثقافيًا ودينيًا...إلخ بكافة الوسائل المتاحة، وبهدف تحقيق تكامل قومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه تلك الجماعات في إطار وطني واحد يكون الولاء فيه للدولة دون علو أي ولاءات أخرى كالقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية. وقد جرب السودان سياسة الاستيعاب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ حتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التي اعترفت بالاختلافات بين الجنوب والشمال، وأتاحت للجنوب الفرصة لتطوير ثقافاته المختلفة عن ثقافة الشمال.

وكشأن كل الدول الإفريقية، ارتبطت سياسة الاستيعاب في السودان بنظام الدولة الموحدة، فالسودان لم تعرف مطلقًا الدولة المركزية القوية والجامعة لتعدد ثقافي واسع، بل حاول التعايش مع التنوع الثقافي حسب شروط التشرذم والانشطار التي تؤمن هذه الكيانات دون أن يفرض عليها الاندماج والتوحد، وساعد على ذلك بطء التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي على تكريس القبلية والطائفية بل وتحديثهما من خلال مؤسسة جديدة هي الحزب.[١] وبالرغم من أن السودان لم تعرف المركزية منذ عهد السلطنة الزرقاء مرورًا بالحكم التركي المصري والحكم المهدي وفترة الاستعمار الإنكليزي، إلا أن محاولات تطبيق تلك السياسة الاستيعابية أدت إلى توسيع الهوة وخلق أزمة ثقة بين الشمال والجنوب وتهديد الاستقرار السياسي في أنحاء الدولة.

لقد قادت سياسة الاستيعاب إلى عكس ما يريد النظام، فبدلاً من أن تؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية، أدت إلى حرب أهلية طاحنة.

---

(١) حيدر إبراهيم علي، السودان الوطن المضيع، القاهرة، دار ميريت للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٢٠.

• **الاندماج الوظيفي**

يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة أو هوية مشتركة، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس. ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية. كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند إلى قدرتهم على تأدية هذه الوظائف.[١]

وفي هذا النموذج تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة استنادًا إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسية، مرورًا بقبولها العيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي وانتهاء بالحل الفيدرالي والكونفدرالي. ويطلق البعض على هذا الأسلوب «الوحدة من خلال التعدد» بمعنى الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية واقتصادية بين الجماعات المختلفة للدولة بما يمكنها من الاحتفاظ بهويتها وسماتها الخاصة في إطار دولة واحدة.[٢]

أما بالنسبة للسودان، فبعد فشل سياسة الاستيعاب طرح خياري الحكم الذاتي الإقليمي، والنظام الفيدرالي، لتمكين الجماعات المختلفة عرقيًا وثقافيًا من التعبير عن ثقافتها وهويتها في إطار الدولة السودانية. ومع بدء نظام الحكم المايوي بقيادة الرئيس الراحل جعفر النميري بدأ تنفيذ نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي نشأ على أساس اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان، والتي نصت على منح الحكم الذاتي لمحافظات الجنوب الثلاث[٣] تحت إشراف المجلس التنفيذي

---

(١) إبراهيم أحمد نصر الدين، «الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني»، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ١٣، مايو ١٩٨٤، ص ٣٨.

(٢) أحمد الزروق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندة، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،٢٠١٥، ص٤٩.

(٣) يقسَّم الجنوب السوداني إداريًا إلى عشر ولايات هي ولاية أعالي النيل وجونجلي والوحدة، وهذه الولايات الثلاث كانت تسمى من قبل بأقاليم أعالي النيل وولاية البحيرات ووارب وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، وتشكل هذه الولايات الأربع ما كان يعرف من قبل باسم إقليم بحر الغزال. أما الولايات الثلاث الأخرى فهي: ولاية غرب الاستوائية سابقًا، وتضم الولايات الجنوبية العشر هذه أكثر من ٣٠ محافظة... للمزيد انظر: محمد نبيل الشيمي، جنوب السودان..جذور المشكلة..وتداعيات الانفصال، الحوار المتمدن- العدد: ٣٢٠٩ - ٨ /١٢/ ٢٠١٠، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=237557

الأعلى، الذي يعين رئيسه بقرار من رئيس الجمهورية، كما نصت على تشكيل جمعية تشريعية خاصة للإقليم مع إحكام سلطات المجلس التنفيذي على التعليم والصحة، والموارد المعدنية وقوات الشرطة المحلية، كما ضمت ملاحق الاتفاقية نصوصًا حول إعادة توطين اللاجئين وترتيبات وقف إطلاق النار، وتشكيل قوة عسكرية محلية من ١٢ ألف رجل نصفهم على الأقل من أبناء الإقليم.[١]

بعدها أدت مجموعة من القرارات العامة في الجنوب إلى إحياء التوتر من جديد، مما أدى إلى الانفصال في نهاية الأمر.[٢]

التوصيات

الطريق للتعامل الصحيح مع الأبعاد السياسية للتنوع الثقافي يتمثل في:

أولاً: الاعتراف بالحقوق الثقافية لمن لا يشاركون حكام دولهم في الانتماء الطائفي أو الديني أو الجغرافي أو العرقي.

ثانيًا: وقف التمييز في القانون وفي الممارسات ضد بعض أبناء الوطن، بل واتخاذ إجراءات للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت قد تدهورت بسبب هذا التمييز في الماضي.

ثالثًا: التفكير في تعزيز الحكم المحلي في كل أرجاء الوطن والنظر في الانتقال إلى صيغة فيدرالية إذا كان ذلك مطلبًا تؤيده أغلبية بين المواطنين الذين أنكرت حقوقهم في المواطنة فترة طويلة من الزمن.

رابعًا: ضرورة تعزيز الولاء الوطني لدى مواطني الدولة بمختلف تنوعاتهم الثقافية عن طريق إيجاد مؤسسات ووضع سياسات تعترف بالتنوع الثقافي وترفع شعار المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات كمواطنين في الدولة.

---

(١) نور عطية عبد السلام عبد العاطي، «جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الانفصال»، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية. http://democraticac.de/?p=41939

(٢) المرجع السابق.

خامسًا: ضرورة إعادة صياغة طبيعة التواصل الاجتماعي ليصبح أكثر انفتاحًا وتحقيقًا للتفاهم والتفاعل والتأثير والتأثر بالآخر المختلف ثقافيًا، وذلك عن طريق وضع إطار مشروع اجتماعي يتضمن الجميع ويخاطبهم، ويسمح لهم بالتجاور دون محاولة إدماجهم في تكوين ثقافي واحد.

سادسًا: إشراك كل قطاعات المجتمع في رسم سياسات ثقافية ترمي إلى حماية وتعزيز التنوع الثقافي.

سابعًا: المساواة في الحصول على الخدمات سواء التعليمية والصحية، وأن يكون للمناطق المهمشة نصيب من المشاريع التنموية.

ثامنًا: الاهتمام بدور القطاع الخاص ومشاركته للقطاع العام في تعزيز التنوع الثقافي.

تاسعًا: ضرورة أن يتم إدراج تاريخ ولغة الجماعات المتنوعة ثقافيًا في مناهج المراحل التعليمية المختلفة، فمعرفة لغة وتاريخ الآخر يؤدي إلى فهمه وإيجاد أرضية مشتركة للتعامل معه، وتؤدي إلى محاربة الفكر المتطرف والإقصائي.

عاشرًا: زيادة الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وطرق في المناطق المهمشة، وإقامة المشاريع التنموية التي تستفيد منها جماعات تلك المناطق.

المصـــادر

أ. وثائق

١. الأمم المتحدة، اليونسكو، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، البند رقم ٢ من المادة ٢ من المبادىء التوجيهية، باريس ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥.

٢. إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، المؤتمر العام لليونسكو الدورة الحادية والثلاثين، باريس، ٢ نوفمبر ٢٠٠١.

ب. كتب

١. أحمد الزروق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندة، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،٢٠١٥).

٢. د. حيدر إبراهيم علي، السودان الوطن المضيع، (القاهرة، دار ميريت للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١١).

٣. د. عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١).

٤. يسرى مصطفى، أوهام الأصالة- النسبية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧).

و. رسائل علمية

- بيشرة علي محمد أمين، «آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي، دراسة تحليلية مقارنة»، مذكرة ماجستير، السلمانية، جامعة السلمانية، ٢٠١٣.

ز. أوراق بحثية ودراسات منشورة

١. أنور سيد كامل، «التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة –دراسة في الجغرافية السياسية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد، ٦٣، ربيع ٢٠١٣.

٢. بهاد الدين مكاوي محمد قيلي، «تسوية النزاعات في السودان - نيفاشا نموذجًا»، الخرطوم: مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية نوفمبر ٢٠٠٦.

٣. د. إبراهيم أحمد نصر الدين، «الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ١٣، مايو ١٩٨٤.

٤. عبير الفقي، «التعددية الثقافية والمجتمعات العربية والإفريقية-نظرة عامة»، مجلة «المنتدى»، منتدى الفكر العربي، عمّان: العدد ٢٥٨، ديسمبر ٢٠١٣.

٥. نصيرة الصالحي، «التنوع الثقافي كآلية جديدة لتفعل مسار التنمية المستدامة» ورقة مقدمة بمؤتمر التنوع الثقافي الدولي الثامن، طرابلس: الاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية UNSCIN، ٢١-٢٣ مايو ٢٠١٥.

٦. نصر الدين عبد الباري، «تعددية الهويات في السودان وعدم انجياز الدولة»، عمان: مؤسسة المجتمع المفتوح، مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا CRAI، ٢٠١٣.

٧. وزارة النفط بجمهورية السودان «الورقة القطرية لجمهورية السودان»، ورقة مقدمة للمشاركة بمؤتمر الطاقة العربي العاشر، دبي ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠١٤.

ح. تقارير

- تقرير جمهورية السودان الدوري الثاني والثالث (٢٠٠٣-٢٠٠٨) بموجب المواد ١٦ و١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ط. مصادر إلكترونية

١. إليزابيتا غاليوتي، حارث القرعاوي (مترجم)، «التعددية الثقافية»، الأحد ٢٣ مايو ٢٠١٠ في:

http://www.resetdoc.org/story/00000021190/translate/Arabic

٢. أسامة محمد عثمان خليل، «التنمية المستدامة في السودان في ظل الأزمة العالمية»، الخرطوم: جامعة النيلين، ٣١-٨-٢٠١٢، في: http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=7492

٣. «التنوع اللغوي في السودان ثراء بلا حدود»، موقع الجزيرة نيوز،

http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2016/3/1

٤. بهاء الدين مكاوي، استراتيجيات التنوع الإثني في السودان، الخرطوم، الأحد ٢٨ فبراير ٢٠١٠، موقع حزب الاستقلال، http://www.estqlal.com/article.php?id=26424

٥. عبد الوهاب المسيري، «التعددية الاثنية والثقافية في المجتمع الأمريكي»، ٢٠٠٧/٧/١، موقع الجزيرة نت في:
http://www.elmessiri.com/articles_view.php?id=21

٦. محمد نبيل الشيمي، جنوب السودان..جذور المشكلة..وتداعيات الانفصال، الحوار المتمدن، العدد: ٣٢٠٩، ٢٠١٠/١٢/٨، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=237557

٧. نبيل عبدالفتاح، «المسألة السودانية.. سياسة المناورات ومخاطر الانفصال»، جريدة الأهرام، السنة ١٣٣، العدد ٤٤٨٩٥، الجمعة ٦ نوفمبر ٢٠٠٩، في http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/11/6/OPIN2.HTM

٨. نور عطية عبدالسلام عبد العاطي، «جنوب السودان: جذور المشكلة، وتداعيات الانفصال»، القاهرة: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية http://democraticac.de/?p=41939

مصادر أجنبية

1. Helen Chapin Metz, «A Country Study: Sudan", Washington, D.C.: Federal Research Division Library of Congress, June 1991.
2. Central Intelligence Agency, The world Factbook – Sudan, athttps://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/su.html.
3. ENCYCLOPEDIA OF THE ORIENT, http://lexicorient.com/e.o/sudan_4.htm.

التأثيرات المزدوجة للعولمة على المجتمعات العربية

د. عبد الناصر المودع*

أفرزت العولمة خاصة في جانبها الثقافي نتائج متناقضة، إذ إنها أوجدت هويات واسعة حدودها المجتمع الإنساني بكل تنوعاته السياسية والاجتماعية والثقافية والعرقية، وهويات صغيرة ميكروسكوبية لا تتجاوز حدود العشيرة والقرية والطائفة، وغيرها من المجتمعات الصغيرة. وكان لثورة المعلومات تحديداً ولوسائل الإعلام كالقنوات الفضائية التلفزيونية التي تبث عبر الأقمار الصناعية، وكذلك شبكات الإنترنت وقنوات التواصل الاجتماعي وغيرها دور كبير في إيجاد مجتمعات متشابهة إلى حد كبير، أو أنماط متشابهة في معظم دول العالم. وشمل هذا التشابه مظاهر كثيرة تضمنت القيم السياسية والفكرية، فأضحت قيم الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والمساواة وغيرها من هذه القيم قيماً عالمية، وكثير من النخب في معظم مجتمعات العالم أصبحت تؤمن بهذه القيم، والأمر نفسه ينطبق على المعارف العالمية، فالجامعات في العالم لديها المناهج العلمية نفسها وتدرس المواد ذاتها، فأي تطورات في دولة ما تنتقل بسرعة إلى المجتمعات الأخرى، وكذلك أساليب الإنتاج في العملية الإنتاجية الصناعية أو غيرها، وكذلك أساليب تقديم الخدمات ونظم الإدارة وأنماط الاستهلاك والمظاهر الثقافية والاجتماعية التي تزداد تشابهاً يوماً بعد يوم، نجدها في أوضح تعبير لها في مجالات الفنون. ويوجد طيف واسع من الشباب لديهم اهتمامات فنية مشتركة على نطاق العالم، واهتمامات رياضية مشتركة واهتمامات فكرية مشتركة أيضاً، وهناك تشابه في الأزياء

* كاتب وباحث/ اليمن.

وفي عادات الأكل. فلا يمكن التفريق عالمياً بين عاصمة تقع في شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب أوروبا وجنوب أمريكا، فكل هذه المجتمعات أصبحت متشابهة إلى حد كبير. فحينما نذهب من مدينة إلى أخرى لا نجد الكثير من الاختلافات، حتى عوامل الإدهاش أصبحت قليلة. وهذه الصورة للتشابه هي إحدى مخرجات العولمة التي جعلت العالم يبدو في الظاهر شديد التجانس.

ولكن من زاوية أخرى ساهمت نفس وسائل العولمة وأدواتها في بروز حركات شديدة الانعزالية، تتعصب لذواتها تحت لافتات دينية ووطنية وعرقية وجهوية، وقد تم لها ذلك من خلال استخدام وسائل الاتصالات وشبكة التواصل الحديثة لإحياء مجتمعاتها الصغيرة بشكل أكثر تطرفاً، وخاصة الجماعات الإرهابية والأصولية. وقد سهّلت العولمة لهذه الجماعات إمكانية فرض سلطتها وحشد أنصارها، بعد أن كانت الدولة تسيطر على وسائل الإعلام، ولكن عندما وجدت القنوات الفضائية القادرة على عبور الدول والقارات والمجتمعات وشبكات الاتصالات وتحديداً الإنترنت تفككت حالة احتكار الدولة للفضاء العام، ومن ثم تمكنت الجماعات المحلية الانعزالية من أن تنشر ثقافتها بأن تحيي جزءاً من تراثها الذي كان في فترة من الفترات قد اندثر بسبب طغيان الأغلبيات. فقدد تمكنت الحركات الانعزالية والجماعات الإرهابية من اختراق حدود الدول، وقامت بنشر أفكارها لتجد الكثير من أنصارها من فئة الشباب.

ولهذا نحن أمام حالة متناقضة أو مخرجات متناقضة للعولمة نجد تأثيرها واضحاً في العالم العربي، الذي يشهد صراعات عنيفة في بعض الدول تحت لافتات انعزالية، فلم يعد التصارع كما كان في القرن العشرين على قضايا كبيرة، كالصراع بين قوى ما يسمى اليسار والرجعية فالصراع الآن يتم في الغالب وخاصة في منطقتنا لأسباب محلية، مثل تمجيد الطائفة أو المذهب أو العرق. وتبدو هذه الحالة انعزالية في انتشار مظاهر متعددة في المدينة الواحدة، مما يدلل على غياب حالة الانسجام الثقافي. وخطورة هذا الأمر ليست في وجود هذا التنوع وإنما في أن يكون هذا التنوع سبباً للصراع، وهو ما يؤشر على

النفوذ الواسع للجماعات الأصولية وخاصة في المناطق المضطربة التي تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. وسبب هذا أن هذه الجماعات امتلكت وسائل مالية وتنظيمية سياسياً واجتماعياً وبرامج وأهدافاً واضحة، فطبعت الحركات الإرهابية المجتمعات العربية الإسلامية بطابعها. وبالرغم من صغر حجم الجماعات الإرهابية لكنها ذات تأثير عالٍ كونها ظهرت بقوة أكبر مع وجود العولمة، واعتمدت على خطاب تحريضي يرى في العولمة مؤامرة كونية تحيكها قوى شريرة من أجل الهيمنة والسيطرة على العالم، وترى في حالة التشابه خطراً على الهويات المحلية وتعمِّم نمطاً واحداً من العالم.

وقد ساعد الانعزاليون في مسعاهم لإبراز الوجه السلبي للعولمة، تجاهل الجوانب الإيجابية، فراحوا يبرزون تأثيراتها الاقتصادية من خلال لفت الانتباه إلى القطاعات المتضررة ويضخمون من خسائرها، ويركزون على ارتفاع معدلات هجرة رؤوس الأموال، وكذلك المصانع ومكاتب الشركات التي هاجرت في بعض الدول الغنية المتقدمة، بسبب ارتفاع أجور العمالة نتيجة الشروط البيئية الكثيرة التي فرضتها هذه الدول، فيما يتم تجاهل الفوائد التي جنتها القطاعات المستفيدة منها. فالتعدد في حدة ذاته لا يعد مشكلة وكذلك إحياء الثقافات المحلية، بشرط أن يصاحب هذا التعدد وجود ثقافة للتسامح وثقافة بالقبول بالآخر وتحقيق العدالة والمساواة، فالمجتمع الصومالي من أكثر المجتمعات تجانساً، ولكنه من أكثرها اضطراباً، فما زال منذ أكثر من ثلاثين سنة في حالة حرب، في حين أن المجتمع السويسري مجتمع متعدد وهو من أكثر المجتمعات استقراراً. ولهذا فشرط الاستقرار ليس الانسجام أو الوحدة الوطنية القسرية أو الطبيعية، ولكن شيوع ثقافة التسامح والقبول بالآخر.

الأدب واستثارة الوعي الشبابي

د. عقيل العوادي/ د. إشراق سامي*

د. إشراق سامي: أشير ابتداءً إلى ما استمعت إليه من الناقد المصري الكبير أ.د. جابر عصفور، عن مقالة كتبها بعنوان «يوم في حياة» تحدث فيها عن «حركة شاب» جامعي في الستينيات، وكيف تبلورت أفكاره، فيقول: خرج الشاب ذات يوم ليستلم مكافأة التفوق ودخل مكتبات واشترى ما يريد من الكتب ثم خرج، ليشاهد فيلماً عربياً، ولكنه لم يكمل مشاهدته، فقرر الذهاب إلى دار سينما أخرى لمشاهدة فيلم أجنبي. وبعد ذلك صادفه أحد الزملاء والأصدقاء فاصطحبه إلى جلسة شعرية لصلاح عبد الصبور، ثم خرج بعد ذلك يتمشى على النيل. وهذه الكثافة الفكرية والروحية هي ما شكلت شخصية الشاب.

إن المقاومة الناعمة التي أعنيها، هي قدرة الأدب وخصوصاً الرواية على بناء المنظومة الفكرية أو القيمية للمجتمع وخاصة الشباب. وأعتقد أننا لن نختلف على إرجاع ظاهرة العنف بأشكاله المتعددة الذي يحيط المنطقة العربية إلى طرائق التفكير، فهي التي تبني منظومة قيمية تؤسس فيما بعد السلوك العام والفكر. ولا يتم التغلب على ظاهرة العنف بزيادة عدد الجنود وتنوع الأسلحة، إنما بطرائق تربية الثقافات الجماعية العامة لأي مجتمع، ومن خلال بنيته الفكرية الواعية واللاواعية. ومما هو معروف أن أدبيات التيارات الفكرية الكبيرة والأنشطة الإنسانية التي ظهرت في أوروبا على سبيل المثال كانت مسبوقة بكتابة إبداعية تحرض عليها تلك التيارات وتقترحها بوصفها صيغة أفضل للحياة، وساندتها فيما بعد السينما والمسرح والفنون التشكيلية، والتي أعادت بناء

---

* ورقة مشتركة، باحثان من جامعة البصرة/ العراق.

المنظومة الفكرية عبر الفن والأدب بالمقاومة الناعمة، فهي الطريقة الأخاذة التي تساعد الناس من مختلف الانتماءات وبمختلف درجات التحصيل الدراسي والتأسيس الثقافي على إعادة التأمل والقدرة على طرح السؤال. والرواية تتميز بإمكانيات خاصة لها القدرة على محاسبة التاريخ والإفادة منه عبر توظيف ضمن سمات فكرية مدروسة.

فللأدب والفنون وأشكال الكتابة الإبداعية الأخرى إمكانية أكبر في التغيير الإيجابي عبر وسائل فنية يتسنى لعدد كبير من الجماهير متابعتها والإفادة منها، الأمر الذي قد لا يتوفر مع الكتابات المختصة والبحوث الأكاديمية التي تبقى ضمن أفق تداول محدود في الغالب، في حين تمتلك الرواية -وهي مجال الحديث هنا- وسائل أكثر قدرة على اجتذاب الناس ضمن درجات الوعي المختلفة. وربما نقع هنا في إشكالية نقدية تحاول دائماً الإجابة عن ثنائية الفن والحياة، وسؤال الأدب الملتزم؛ هل على الأديب أن يكون خبيراً اجتماعياً وواعظاً ثقافياً وعيناً بصيرة في أمور السياسة والاقتصاد حتى يؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً؟

ولكي أوضح أكثر اخترت هنا تجربة فنية ثرية في الكتابة القصصية والروائية في الخليج العربي، صاحبها له منجز كبير وتاريخ من الإبداع الموشى بالانغماس العميق في المجتمع العربي بشكل عام، وهو صاحب سباعية بعنوان: «إحداثيات زمن العزلة»، وقد وثق بها أيام الاجتياح العسكري العراقي للأراضي الكويتية، هو الروائي الكبير إسماعيل فهد إسماعيل، وهو روائي كويتي، وأخص هنا روايته «طيور التاج» الصادرة عام ٢٠١٤ عن دار العفاف في بيروت. وقد تحدث فيها عن فترة الاجتياح العسكري، واختار قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين في السجون العراقية، وهي قضية تشكل جرحاً غائراً في الوجدان الكويتي، إلا أن الكتابة عنها في هذه الرواية نجحت تماماً في استثارة الوعي باتجاه مسألة أخرى، فقد طرحت السجّان بوصفه ضحية ويمكن أن يتعاطف مع المسجون؛ إذ يدعو إسماعيل فهد إسماعيل لامتلاك الروح المنصفة برؤاه الإنسانية لنقيِّم الواقع الكارثي المرّ من خلال دراسة الواقع بحيادية.

الرواية صادمة هذا صحيح، فمؤلفها أراد أن تكون معادلة أو أن يعادل كفة الكارثة بين شعبين باتا ضحية سياسة إحداثيات زمن العزلة، عبر تسجيل يوميات دقيقة جداً عن أيام الاحتلال، بروح إنسانية منصفة. وهنا قدرة الرواية على غرار الأعمال الإنسانية الكبيرة والأدبية التي يكتب لها الخلود، لأنها تبحث عن الإنسان في ظل أصوات السياسة التي تقهر وجوده وأحلامه ورؤاه. ويطرح مؤلف الرواية كثيراً من الأسئلة المنصفة عن المسؤولية والأقدار والشعوب التي تدفع ثمن الاستيلاء على مقدراتها ومستقبلها ثمناً باهظاً من الألم ومستقبلاً عاجزاً عن الحل.

د. **عقيل العوادي**: الفكر الإبداعي هو الفكر الذي ينتج عبر الأشكال الإبداعية المعروفة مثل الفن التشكيلي والتمثيل والسينما والأدب، فهذه كلها تطرح فكرة، لكنها لا تطرحها طرحاً مباشراً كما هو شأن البحث الأدبي والعلمي، الذي يقدم لنا أفكاراً بطريقة مباشرة وواضحة ومعلن عنها.

وحين نتحدث عن الرواية، نشير إلى نوعين؛ مستوى من التقديم المباشر كما في ثلاثية نجيب محفوظ حيث نجد الحوار بين شخصيات الرواية بين فهمي مثلاً، وبين ياسين. فهذا اللون من الحوار يتضمن تعبيراً عن مستوى من الفكر، ففهمي يعبر عن الثورة وتطلعات الشباب، وياسين يعبر عن حالة العدمية، فيقدم هذا المستوى من التعبير أبعد من الأدب والرواية، بل ما يقدمه من مضمون للقارئ هو أبعد من التصريح.

والرواية هو النوع الإبداعي الأكثر استثماراً حالياً في التعبير عن مشكلات المجتمع، كما كان الشعر قديماً ديوان العرب، والرواية يُخصص لها الآن جوائز أدبية، وهذا يؤشر على أنها نوع أدبي مهم لأنها الأكثر تعبيراً عن المشكلات الحالية بما فيها مشكلة التنوع الثقافي وتنوع الهويات ومشكلة الدولة الوطنية. والرواية كما تعلمون هي سرد لعدد من الحوادث ينتظم على غاية معينة كأن تكون تقديم تصور عن صراع لنوع ما واقتراح حل

له. وقد تطور هذا الفن من نمط الرواية القديمة إلى الرواية الجديدة، فالرواية القديمة قدمت الصراع ظاهراً بين الخير والشر، وتنتهي بانتصار الخير. أما الرواية الجديدة فتقدم لنا حلاً ضمنياً عبر صراع ضمني، وأحياناً نقرأ الرواية ولا ندرك هذا الصراع، وهذا يعتمد على القارئ الفعال. وهنا اخترت رواية «فرانكشتاين في بغداد» للكاتب العراقي أحمد سعداوي. وهذه الرواية صدرت عام ٢٠١٣، وفازت بالبوكر ٢٠١٤. وتصور الرواية مخلوقاً قبيحاً تشكل من أشلاء ضحايا التفجيرات في بغداد، وهذا المخلوق يسميه الروائي الشسمة، وهي كلمة عراقية تطلق على الشيء المجهول الذي لا نستطيع أن نحدد هويته أو ماهيته. تماماً كما العنف الذي هو أمر مجهول لا أحد يستطيع أن يحدد هويته أو ماهيته ومن الذي صنعه وما هي أسبابه، فتحيرت العقول فيه. وهذا المخلوق يجمعه أحد الجوالين أيضاً في العراق يسمى العتال، وهو الشخص الذي يجول في المناطق الشعبية ويجمع الأشياء القديمة العتيقة ويصادف التفجيرات وكلما صادف تفجيراً يأخذ جزءاً من أشلاء الضحية ويذهب بها إلى البيت فيجمعها ويخيطها حتى يكوّن منها مخلوقاً، وهذا المخلوق صورة متخلية تعود إلى شخصية قديمة في الرواية العالمية هي رواية فرانكشتاين المعروفة.

أعتقد أن من يقرأ هذه الرواية سوف يرى أقبح ما يمكن أن يراه في الحياة. والصورة المرسومة له تحاكي الواقع، وتصلح لأن تُعمم وتحاكي أي وضع يسود فيه العنف، وهي ميزة الفكر الإبداعي والفني؛ أعني صلاحيته لينطبق على المشكلات الإنسانية في أماكن مختلفة من العالم، فإذا حدث أنَّ فئة من المجتمع صنفت نفسها على أنها ضحية فستسعى إلى الانتقام لنفسها، وبمرور الزمن تصبح هي الجلاد، وبذلك تصير جزءاً من العنف وسبباً من أسباب استمراره. وأعمال أحمد السعداوي جميعها تؤكد على هذه الفكرة؛ أعني أنَّ العنف لا يولد إلا العنف، وأنَّ التعايش يحتاج إلى التخلي عن إحساس الضحية، وأن التسامح هو الوسيلة الوحيدة لضمان استقرار المجتمع، فالتسامح يبنى على الفهم والحوار وبإيجاد صيغ الحياة المشتركة التي تثرى بالتنوع. وهذا ما أكسب الرواية أهميتها بكونها تشخص مشكلة الحالة العراقية التي تعود في جوهرها إلى سيطرة الرغبة في الانتقام والنزوع إليه على حساب الأصوات الداعية إلى المصالحة والتسامح والتعايش.

التنوّع الثقافي

أ. أمل المعايطة*

تعدّ قضية التنوع الثقافي من أكثر المواضيع الفكرية الملحة للنقاش والتداول في الفترة الأخيرة، خاصة بعد الإجراءات الكثيرة التي اجتاحت دولاً عديدة في العالم بسبب الحروب والنزاعات، وصعوبة وربما استحالة الحياة في بعض البلدان المشتعلة بالدمار. وتبدو صورة المجتمعات الآن مزيجاً من الأجناس تنتمي إلى ثقافات وبيئات متنوعة، وهذا الخليط يعني ثراءً في مساحة الروافد الثقافية للمجتمعات، ويمنحها قوة وخصوصية وحيوية، ولا ينتقص من أهميتها ومكانتها، فلو قورنت مع مجتمعات أخرى فستبدو ظاهرياً كأن التنوع لا يشكل فيها سمة واضحة، فالمنظومات الثقافية والاجتماعية تبدو متمايزة حتى داخل المجتمع الواحد، وهو ظاهر الاختلاف والتنوع. وفي الوقت الراهن نشهد انفجاراً في التنوع الثقافي والتعددية الثقافية.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونيسكو أصدرت الإعلان العالمي للتنوع الثقافي عام ٢٠٠١ لتعزيز التنوع الثقافي بين الشعوب، وتعزيز دوره التنموي وإيجاد حوار بين الثقافات المختلفة، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحادي والعشرين من أيار ٢٠٠٢ يوماً عالمياً للتنوع الثقافي، لتحقيق الحوار والتنمية بين الثقافات المختلفة، كما تنادي اليونسكو بأن يكون التنوع الثقافي ضمانة للتفاعل بين المجتمعات التي تتزايد تنوعاً يوماً بعد يوم، والعيش معاً بين أفراد ومجتمعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة، معتبرة أن السياسات التي تشجع على دمج كل المواطنين ومشاركتهم تضمن التماسك الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وفي المجتمعات المنفتحة نرى أن قضية التنوع الثقافي تبدو أكثر فاعلية وحضوراً؛ إذ تبرز قيمة التأثير المتبادل عبر حوار

---

* مستشارة شؤون دولية وإعلام/الأردن.

حيوي واضح وجلي في تفاصيل صغيرة من حياة البشر، ويعود الأمر إلى طبيعة النظام السياسي القائم على احترام التعددية كما هو الحال في عدد من البلدان الأوروبية مثل السويد والنرويج والدانمارك وغيرها من البلدان. ولكي يكون التنوع الثقافي فاعلاً يحتاج إلى بيئة متحررة تكفل حرية الرأي والاختلاف والتعبير في ظل أنظمة ديمقراطية تحقق للجميع فرصاً متساوية في المجالات كافة، وكلما كان التنوع الثقافي متاحاً ومحمياً من قبل السياسيين على وجه الخصوص كان أكثر ثراءً وتأثيراً في تجديد أنشطة المجتمع وأفكاره وتوجهاته. وهذا من شأنه أن يكوِّن نسيجاً اجتماعياً متجانساً وإن كان ذا ثقافات متعددة، وهنا سيكون التنوع السكاني العِرقي وغيره داعماً للتنوع الثقافي بدلاً من أن يكون مصدراً للنزاع والصراع الذي يقود المجتمعات إلى حالة من التأخير والتردي لا تحمد عواقبها، ويتاح للفرد داخل المجتمع المتحرر التعبير عن آرائه سواء عبر الفن أو قنوات الثقافة السياسية أو الوسائل الأخرى التي يضمنها له النظام الديمقراطي، ولا يحميها فقط وإنما ينشرها ويجعلها متاحة للجميع دون استثناء، فتشكل عامل قوة متبادلة بين السياسي وسلطته وبين التنوع الاجتماعي من خلال تنوع ثقافاته. أما المجتمعات التي تتسم بالانغلاق فالصورة فيها قاتمة ومليئة بالشك والكراهية والارتياب من الآخر، نتيجة تأثير الأنظمة السياسية فيها، وهذا نجده في بعض دول الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى في آسيا وإفريقيا، ففي هذه المجتمعات التي تنبذ الآخر وثقافته ولا تقر بها وتتطلع إليه كدخيل يعم التناحر بين النسيج المجتمعي، وتبدو قضية التنوع الثقافي سبباً إضافياً للصراع داخل المجتمع الواحد، وهذا يجعل من الصعب القبول بالآخر، وينتهي الأمر إلى حالة مرتبكة ثقافياً بجانب ارتباكها اجتماعياً.

ولا شك في أن تفعيل التنوع الثقافي في المجتمعات وتعزيزه والمحافظة عليه وحمايته من المخاطر المهددة له يوفر الأسباب لتقوية وشائج التعاون الدولي، من خلال الحوار والتقارب بين الثقافات الذي ينتهي إلى التحالف بين الحضارات، من أجل بناء مستقبل آمن للإنسانية التي تتخبط اليوم في متاهات عالم غير آمن وغير عادل مليء بالدماء والحروب والكوارث. كما أن التنوع الثقافي في المجتمعات المتحضرة والفاعلة يشكل عاملاً مهماً ومساعداً على التنمية بأشكالها وأنواعها المختلفة، ولا ينحصر هذا في تنمية

الثقافة وحدها طالما أن هذا التنوع يساعد على تنمية المواهب والإبداع الإنساني في كافة المجالات. ويصف المعنيون المجتمعات الحية بأنها قابلة للتجدد الدائم، حيث يتشكل نسيجها الاجتماعي من مجاميع عرقية ودينية متعددة لها ثقافتها التي لا تشبه غيرها. إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب وإنما من حيث كونه وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مُرْضية. كما أن ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو تنص على أنه « لمّا كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعاً على مبادئ الحرية والعدالة والحرية والسلام، فإن هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم يعد واجباً مقدساً ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل، وبناءً على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإبداع ما له ونشره باللغة التي يختارها وخاصة بلغتها الأصلية».

إن اهتمامنا بالمحافظة على التنوع الثقافي وحمايته وتأصيله هو وضع فكري وإجرائي وتزكيته وتفعيله يأتي من إيماننا بأن التنوع الثقافي سنّة الله في خلقه، لأنه نتيجة طبيعية للاختلاف بين الثقافات والحضارات. ولما كان الإسلام يعترف بالاختلاف فإنه يقر بالتنوع الثقافي الناتج عنه لأنه ظاهرة كونية وحالة طبيعية اتسمت بها حياة المجتمعات الإنسانية على مر عصور التاريخ، يقول تبارك وتعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ (الروم: ٢٢) صدق الله العظيم.

إن ميثاق المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة يجعل من الاعتراف بالاختلاف والإقرار بالتنوع الثقافي أساساً لهدف رئيس من أهداف المنظمة؛ إذ ينص على تدعيم التفاهم بين الشعوب في الدول الأعضاء وخارجها، والمساهمة في إقرار السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل، ولا سيما عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال. ولأن التفاهم يأتي من الحوار فإن الميثاق ينص أيضاً على التعريف بالصورة الصحيحة للإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، والعمل على نشر القيم وثقافة العدل والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان وفقاً للمنظور الحضاري الإسلامي. إن التنوع الثقافي في العالم هبة منحنا الله إياها، وينبغي علينا أن ندرك أهمية هذا التنوع ونحافظ عليه ونتعلم فنون إدارته وتنميته، باعتباره عامل ثراء إيجابي.

نقاش مفتوح

رئيس الجلسة- أ.د. عبد الله عويدات

هذه الأوراق غنية بالكثير مما يحفز على الأسئلة، والحوارات أيضاً. فهل التنوع الثقافي في الوطن العربي قائم أم أنه مغيب؟ هل أن الانعزال والانغلاق عائد إلى عمليات الاستيعاب والانفراد، أم أننا نتطلع إلى مجتمعات تعطي لكل ذي حق حقه؟ سأترك المجال للأسئلة التي تود الأخوات والإخوة طرحها على المحاضرين.

د. ملاك - جامعة الزيتونة/أستاذ مساعد في تخصص صحة المجتمع/الأردن

معظم الباحثين ركزوا في تنوع الثقافات على اختلاف الطوائف واختلاف الأديان واختلاف اللغات، مع أن التنوع الثقافي يمكن ان يكون في البلد نفسه، وفي الدين والطائفة نفسها. الدكتورة عبير تحدثت عن أننا حتى نحسن التنوع الثقافي في التعليم يجب أن نشجع الطلاب على اللغة. مع أنَّ اللغة ليست مقياساً لتحقيق التنوع الثقافي بين الناس. فالمهم طبيعة الوعي المتقدم لدى الشباب في التعامل مع الآخرين بما يعكس الصورة الإيجابية للتعامل من المختلف عنا. أما قضية العولمة فينبغي التفريق وظيفياً بين الإعلام ووسائل التواصل المجتمعي، ونحن لم نأخذ من العولمة إلا الجوانب السلبية المتعلقة بالمظاهر. والمتحدثون الذن تناولوا موضوع الرواية كان عليهم أن يكونوا حيادين في تناولهم فيتجنبوا وصف مثل الدكتاتورية، حتى وإن اختلفوا مع السياسيين سياسياً أو عقائدياً، فالحيادية في البحث مطلوبة.

د. سامر المجالي- رئيس المجلس الأعلى للشباب سابقاً/الأردن

تحدثت بعض الأوراق عن المقاومة الناعمة من خلال استخدام أنواع الأدب المختلفة لمقاومة الفكر المتطرف. ولكن في بعض هذه البلدان توجد تيارات دينية وخطاب ديني وأحزاب دينية أحياناً في بلد واحد لا تتفق في خطابها للشباب، وبعض هذه التيارات تستغل الشباب، فهل تكفي المقاومة الناعمة لمواجهة التيارات المغالية والمنحرفة عن جادَّة الدين الحنيف؟

متحدث

أيضاً في إطار الأدب، الإخوة العراقيون لديهم تجربة في المقاومة بالعراق، عبر المراحل التاريخية كافة، وقد ركّز المحاضرون على الرواية، مع أنني أرى أنَّ الشعر والموسيقى أسرع الفنون أو الآداب تأثيراً ومقاومة، لذلك أرجو أن لا يكون التركيز على الرواية.

د. يوسف الحسن/الإمارات

أطرح على الإخوة والأخوات سؤالاً: لماذا لم يلتحق مسلم واحد من مسلمي الهند، وعددهم ٢٠٠ مليون مسلم، بالقاعدة ولا بداعش؟ سأبادر وأقول لأنهم يعيشون في مجتمع يحترم الاختلاف، فرئيس الجمهورية يمكن أن يكون مسلماً وأن يكون بوذياً. فإذا اختلت الدولة وتراجعت عن القيام بواجبها ووظائفها الأساسية تتقدم الهويات الفرعية لتقوم بدور هذه الخدمات. وتوجد تجارب كثيرة على المستوى العربي. وهنا نتذكر العراق وما وصل إليه من الطائفية والمذهبية، ومن جهة أخرى فإننا نفهم التسامح كمنظومة قيم فهماً خاطئاً، إذ نعتقد أنه الصفح والعفو وهذا هو المعنى العقائدي للتسامح، لكن للتسامح معنى مختلفاً يتجسد في احترام وقبول الآخر على أساس المواطنة، فإذا اختل هذا المبدأ اختل نظام المجتمع. لهذا فالعولمة وبالأخص العولمة الثقافية إنما هي تنميط وعدم الاعتراف بأية خصوصيات، وبهذا هي مضادة للتنوع الذي يثري المجتمعات.

أ. سوسن كيلاني-اللجنة الملكية لشؤون القدس/الأردن

تحدث سمو الأمير الحسن بن طلال عن ضرورة وجود العدل وأن نكون عادلين مع أنفسنا ومع الآخرين، وهذا لا يتوفر بسهولة بل يحتاج إلى التوعية وإلى منظومة فكرية ورأي عام يؤمن بهذه القضية. وما دام موضوع هذا المؤتمر هو التعليم والشباب والاستثمار، فإنَّ صوت الشباب غائب من جهة الافتقار للحوار وآلياته، فما زال الشباب لا يحسنون التعبير عن أنفسهم. فإحدى المشكلات التي تواجهنا فضلاً عن شيوع التلقين في التعليم، هناك مشكلة العولمة التي فُرضت علينا، وبصرف النظر عن سلبياتها وإيجابياتها فإنها في المحصلة النهائية ألغت الهوية والخصوصية.

أ. ريم عثمان- جامعة العلوم التطبيقية/الأردن

أتساءل هنا: كيف يمكن أن نحارب الجوانب السلبية للعولمة من دون أن ننمي التعصب والعنصرية عند الشباب. ثم إنَّ التنوع الثقافي الذي نتحدث عنه في ظل خطاب كراهية

هو مسؤولية وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، ونلحظ غياب الرقابة على خطاب الكراهية الذي يأتي أحياناً بقصد أو بغير قصد ضد جنسيات مختلفة ضمن البلد الواحد، وهذا يقف حاجزاً في وجه التنوع الثقافي الذي ننادي به. فنحن ما زلنا بحاجة إلى مزيد من إشراك الشباب في مختلف القضايا لنعرف ما الذي يفكرون فيه في هذا الزمن الصعب الذي جعلهم على الهامش.

متحدثة/المغرب

بعض الشباب يقودهم الحماس والاندفاع غير المدروس وراء الشعارات، دون أن يفكروا في طبيعة المشكلات وأبعادها الداخلية والخارجية، فلا بد من التريث وأن يتعرف الشباب على واقعهم متسلحين بالعقل والفكر عندما يقررون المشاركة في أي حركة احتجاج أو تغيير.

وأشير هنا إلى أننا في المغرب العربي عشنا أزماناً طويلة في وحدة واحدة متلاحمة، يسودها التنوع والتعدد بين مختلف الفئات، حتى جاء المستعمر وزرع فينا النزعة الانفصالية بالعزف على وتر هذا عربي وهذا أمازيغي، وقد غذّت بعض الفئات هذه النزعة، مما انعكس سلباً على ظاهرة التنوع العرقي والثقافي واللغوي التي يمتاز بها المغرب العربي عموماً.

د. سارة - جامعة الزيتونة/ أستاذة القانون الدولي العام/الأردن

ما قدَّمته الدكتورة عبير الفقي جميل ورائع يعبِّر عن الواقع، مع أنها تطرقت إلى عموميات تخصّ بعض الدول العربية في إفريقيا. أما الدكتور عبد الناصر المودع، فتطرق في ورقته إلى التأثيرات المزدوجة لوسائل الإعلام الحديثة على المجتمعات العربية، وتأثير الحركات الإرهابية والأصولية على الشباب. ونلحظ تأثر الشباب بالخطاب الإعلامي الذي يستغل الفراغ الثقافي والعلمي لدى الشباب، نتيجة افتقار المناهج التعليمية لكل ما يواكب العصر، مما سهل انجراف الشباب نحو التطرف. لهذا علينا استغلال القدرات الكامنة في الشباب لتوجيههم الوجهة الإيجابية.

د. وجيهة البحارنة- جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية/البحرين

نفخر بالتنوع الثقافي الموجود في بلداننا العربية، ولكن لا بد من تنقية وتنقيح التراث الثقافي، ومن ضمنها المقولات والأمثال الشعبية التي تعمل على تعزيز التعصب القبلي

أو الاجتماعي. حتى الأشعار العامية تكرس التمييز بين العائلات والقبائل. فبموازة هذا الكم الهائل من الثقافة والتراث المتعدد المتنوع، نحتاج أيضاً إلى فريق عمل ليقوم بتنقية هذا التراث وإخراج كل ما يحض على التطرف والتنازع.

أ. بهاء عيد- جامعة الزيتونة/الأردن

دائماً نطالب الشباب بإظهار صوتهم، ولكننا لا نتيح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم، ولا نصبر عليهم بما يكفي لترجمة أفكارهم وإيصالها، فهل توجد خشية من آراء الشباب أم أن أفكارنا غير ناضجة بما يكفي؟

من المهم أن يعمل الشباب على تنمية قدراتهم التواصلية من خلال إغناء معارفهم بالقراءة، وليس الاكتفاء بتحصيل المعرفة من خلال الفيسبوك والتوتير والانستغرام.

د.عبير الفقي/مصر

أشكركم على مداخلاتكم القيمة. صحيح أنني اخترت دولة من إفريقيا، لكن ضيق الوقت لم يسمح لي بالاستفاضة، فالسودان هو نموذج لما هو موجود في بقية الأقطار العربية من تنوع وتعدد، وقد كان التركيز في الورقة على الاستراتيجيات التي تم استخدامها في إدارة التنوع والتعدد الموجود في الدول. والتوصيات ليست مقتصرة على اللغة، فقد قدمت توصية على أن يتم تدريس التاريخ واللغة والعادات والتقاليد للجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع. فمن أجل أن تعرف الآخر يجب أن تعرف ثقافته وعاداته وتقاليده وتاريخه.

أما فيما يخص الإعلام، فالإعلام يحض أحياناً على خطاب الكراهية وبث الفرقة بين الجماعات، لذا يجب أن توجد رقابة على القنوات الفضائية الخاصة، لكني لا أعرف كيف. وأتفق مع الشاب الذي تحدث عن ضرورة أن يهتم الشباب بتثقيف أنفسهم ذاتياً، وأن لا يكتفوا بوسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتوتير.

د. عبد الناصر المودع/اليمن

ليس عندي الكثير من الحديث، فقط أشير إلى مشكلة العولمة وما تؤدي إليه من النتائج المزدوجة، المتعلقة بالتنميط مما يجعل الناس وبخاصة الشباب متشابهين داخل الصف الواحد. وفي الوقت نفسه ينبغي أن لا يكون رد فعلنا عليها مبالغاً فيه ونحن نبحث عن خصوصيتنا، مما

يولّد ظهور الأصوليات المتشددة. لا يوجد وصفات جاهزة لحلّ المشكلات، فمشكلتنا حضارية وسوف يستمر الجدل والحوار في كافة القضايا ما دامت الحياة البشرية مستمرة.

د. إشراق سامي/العراق

أتفق معكم في أن البحث والباحث يجب أن يكون موضوعياً، لكن كلمة «دكتاتور» التي وردت في ثنايا الحديث جاءت عرَضيَّة.

وأتفق معكم في أن الفكر المتطرف فعلاً هو خشن وطرائقه خشنة، لكن هذه مسؤولية الدولة ومنظمات المجتمع المدني ومسؤولية المثقف. وأعود لأذكِّر بما قاله جابر عصفور الذي طالب مؤخراً بأن يرفع المثقف صوته. فالمقاومة الناعمة قد تكون بطيئة أو بعيدة المدى لكنها مؤثرة، أما بالنسبة لإسماعيل فهد إسماعيل فأبوه كويتي وأمه من البصرة، والبصرة والكويت بينهما شارع واحد ولذلك يواجه مشكلة الانتماء ويدافع عنها.

د. عقيل العوادي/العراق

أؤكِّد أن شيوع الرواية بهذا الزخم يعود إلى أنَّ الشعر العربي عموماً صار متهماً بأنه صدى لصوت السلطة السياسية أو طائفة سياسية، وهذا أضعف من دوره وحضوره فبقيت الرواية هي الأقوى وهي الأقدر على هذا، لأنها أصبحت نبض الشعوب.

أ. أمل المعايطة/الأردن

على الشباب أن يهتموا أكثر بتثقيف أنفسهم ذاتياً، وليس بالضرورة أن تكون قراءاته سياسية، بل عليهم أن يقرأوا في معارف متعددة؛ في الاقتصاد وعلم النفس مثلاً، وما يناسب ميولهم، فالقراءة هي مفتاح من مفاتيح وعي المستقبل.

رئيس الجلسة: أ.د. عبد الله عويدات

لقد وصلنا بعد هذا الحوار إلى معادلة ترك كل شيء ما عدا التمسك بالمواطنة، والتمييز بين مواطن ومواطن على أساس معيار واحد اسمه الإنجاز Achevemment. قالوا: وكيف لنا أن نحافظ على المنجزين؟ نقول باحترام قدسية الملكية الخاصة. قالوا: ومن يضمن لنا عدم الاحتكار؟ فكان الجواب: دولة العدالة والمساواة والقانون في ظل نظام سياسي ديمقراطي.

ورشة عمل (٢)

نحو رؤية مشتركة للتعاون العربي في مجال الاستثمارات وحلّ أزمة البطالة

رئيس الجلسة: أ.د. محمد الذنيبات*

هذا موضوع على درجة عالية من الأهمية، كثرت الخطابات والحديث حوله. فعندما ننظر إلى البيئة الاستثمارية في عالمنا العربي نسمع عنها كلاماً جميلاً لكننا نرى واقعاً لا يشجع على الاستثمار. وأنا أؤمن تمام الإيمان أن معالجة أي مشكلة من المشاكل تبدأ بالتشخيص السليم لها، وسبل العلاج لها تتطلب درجة عالية من الدقة والأمانة والموضوعية والصدق والإخلاص في النوايا وفي العمل.

وعندما نتحدث أيضاً عن مشكلة البطالة نرى أرقاماً مفزعة. كنت أطالع وأقرأ بعض المقالات التي كتبت حول الاستثمارات العربية وتوطينها، وجذب الاستثمارات العربية والمحافظة عليها، وكنت أقرأ عن البطالة بأجوائها الواسعة ومعطياتها المتعددة فلفت انتباهي رقم يقول إن مجمل الاستثمارات العربية في البلاد العربية هي أقل من ٢٠٪ تقريباً، بمعنى أننا نستثمر من أموالنا الخاصة نحن العرب ٢٠٪ فقط في بلادنا العربية و٨٠٪ خارج البلاد العربية. وتعرفون التباين في الأرقام والإحصائيات وغياب قاعدة البيانات الأساسية، فهناك من يذكر أرقاماً أخرى: ١٢٪ من الأموال العربية تستثمر في البلاد العربية و٨٨٪ تستثمر في خارج البلاد العربية. وإذا ذهبنا إلى موضوع البطالة فنحن نتحدث عن الشباب تحديداً في هذا الجانب، وهي أرقام مفزعة، فقد جاء على لسان مدير عام منظمة العمل العربية السيد فايز العطيري بالقاهرة في مؤتمر صحفي أن معدل البطالة في بعض البلدان العربية وصل إلى ٤٠٪ بين الشباب، وأن ٢٥ مليون

---

* نائب رئيس الوزراء ووزير سابق للتربية والتعليم/الأردن.

شاب وشابة من البلاد العربية معظمهم من الجامعيين يعانون من البطالة بما نسبته ٢٠٪ من القوى العاملة، وإذا قدرنا أن القوى العاملة -كما تقول إحصائية منظمة العمل العربية- تبلغ ١٢٠ مليوناً، وهذا نذير خطر، خاصة ونحن نتحدث عن التعليم وإيجاد الوظائف وما إلى ذلك، فنحن نعاني من الإنتاج الوافر في قضية التعليم، خاصة مع انتشار المؤسسات الربحية والجامعات الخاصة الربحية في عالمنا العربي، التي يكون همُّها الأساسي جني الأرباح وليس تخريج النوعيات لسدّ حاجة سوق العمل. يضاف إلى ذلك تدني مستوى الجامعات الرسمية، فلم تُسجل جامعة واحدة في العالم العربي لغاية الآن باستثناء جامعة واحدة حديثاً من أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، واحتلت كلية الطب وكلية الهندسة في جامعة العلوم والتكنولوجيا في الأردن من بين أفضل ٥٠٠ كلية في جامعات العالم تقريباً، وكلية الهندسة احتلت المرتبة ٣٦٢ في العالم، فيما كلية الطب مرتبتها ٤٢٠، ما يعني أن الحالة في منتهى الخطورة.

عندما نتحدث عن الاستثمارات وتوطين الاستثمارات، وعندما نتحدث عن البطالة في صفوف الشباب والنسب عالية وموجودة في عالمنا العربي، بالرغم من ذلك فإن الخطط التي وضعت، وعلى رأسها البرنامج الذي وضع لما أطلق عليه العقد العربي للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف، لم تؤد إلى نتيجة وقد ارتفعت البطالة ولم تنخفض. وُحدّد العقد من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ عقداً للتشغيل ومحاربة الفقر، ولكن زادت نسبة البطالة وزادت نسبة الفقر. إذاً نحن أمام حالة خطيرة جداً وأمام حالة تنذر بتوجه اجتماعي خطير إذا استمرت هذه الأمور، مما يستدعي بالضرورة من صناع القرار والعلماء والباحثين البدء في محاولة لمعالجة هاتين الظاهرتين اللتين نعاني منهما بدرجة كبيرة في عالمنا العربي.

سيتحدث في هذه القضايا أربعة متحدثين: د. مروان عوض المعروف بعلمه ومكانته وخبرته في هذا المجال تحديداً، وهو وزير سابق ورئيس مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حالياً.

والمتحدث الثاني أ. عوض حسن إبراهيم من السودان، ويشغل حالياً منصب الأمين العام لمجلس الشباب العربي والإفريقي، وناشط في مجال العمل التطوعي والمنظمات الشبابية.

والمتحدثة الثالثة أ. سلوى المؤيد من البحرين. والمتحدث الرابع الشاب الدكتور مظفر الجلامدة من الأردن، وهو طبيب وأمين سر اللجنة الفرعية لنقابة أطباء محافظة الكرك.

تراجع الإنفاق الاستثماري في الدول العربيّة

د. مروان عوض*

نحن نربط الاستثمار بالبطالة أو معالجة وحل مشكلة البطالة، ولكن حتى ننظر إلى واقع الاستثمار في عالمنا العربي، لا بد من استعراض سريع لواقعنا الاقتصادي الصعب جداً. فمعدل نمو الناتج الفعلي العربي هذه الأيام لا يتجاوز ٣٪ بالمتوسط، ونحن نعرف أننا يجب أن نحافظ على أن تكون نسبة البطالة ٥ إلى ٦٪ كحد أدنى في العالم العربي، فقط للمحافظة على مستوى البطالة عند وضعها الحالي وليس لعلاجها، فبالتالي نحن دون هذا المستوى المطلوب بسبب الظروف؛ إذ تراجعت إيرادات الدول العربية بنسبة ٥٪ وفي الوقت نفسه زادت نفقاتها بنسبة ٣٪. وهذا كله شكّل ضغوطاً على موازنات الدول العربية بدرجة كبيرة، وبحيث أصبح العديد منها يعاني عجزاً مستديماً في الموازنة العامة. وكذلك فإنَّ إجمالي الدين العربي قارب التريليون وهو يتراوح الآن بين ٨٥٠ - ٩٥٠ ألف مليون، وقد ارتفع هذا الرقم خلال السنوات السابقة بمعدل ٣٠٠-٤٠٠ مليار. أما التجارة العربية فإن قيمة الصادرات انخفضت وتراجع مستوى التجارة البينية العربية، وبدلاً من أن نتقدم خطوة للأمام تراجعنا إلى الخلف في موضوع التجارة البينية فتراجع مستوى الفائض في الميزان التجاري العربي، بما في ذلك الدول الخليجية، ووصل التراجع في بعض السنوات في فائض الميزان التجاري إلى حدود الـ١٠٪.

ولو نظرنا الآن إلى واقع الاستثمارات العربية، فلا بد من الإشارة إلى أن مستويات الإنفاق الاستثماري في الدول العربية، ونتيجة انخفاض الاستهلاك الحكومي ومعالجة عجوزات

---

* وزير سابق ورئيس مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي/الأردن.

الموازنات والأوضاع الداخلية لتلك الدول، تراجعت أيضاً معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر رئيسي وهام لموضوع الاستثمار، فضلاً عن التوترات الإقليمية التي أدت إلى زيادة الغموض وعدم اليقين Uncertainty، مما أثر بشكل حاد ومباشر على القدرة على الاستثمار الداخلي في الدول نفسها وبين الدول العربية. كما تأثرت حركة الاستثمارات العربية البينية بشكل ملحوظ، ناهيك عن توالي انخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة للدول العربية بنسبة معدلها حوالي ١٢٪، فضلاً عن انخفاض الاستثمارات العربية البينية، وهذا رقم مذهل، ففي بعض السنوات انخفض من ٦,٨ مليار إلى ١,٨ مليار، وهذا هو واقعنا دون لبس أو تشاؤم، عرضته إيماناً مني بأننا إذا أردنا أن نضع الحلول، فلا بد من تشخيص الواقع بشكل دقيق وسليم دون أي رتوش.

يبلغ حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية ما يتجاوز الـ ٢٥ مليون عاطل عن العمل بنسبة تتراوح بين ١٨ إلى ٢٠٪، والأهم من ذلك أن بعض الدول الأقل دخلاً يتجاوز حجم العاطلين عن العمل فيها نسبة ٥٠٪. والمشكلة أن البطالة في عالمنا هي مزمنة، وليست متذبذبة بل متصاعدة، وليست عابرة وإنما هيكلية، وهي غير متكافئة التوزيع إذ تتفاوت داخل الدولة الواحدة بين الذكور والإناث. وإذا نظرنا إلى المشكلة بشكل أعمق نجد أنها تتصل بالشباب، وهنا المشكلة، وأنا لا أتحدث عن الشباب الذين أعمارهم بين ١٨ و ٣٠، بل الشباب الذين أعمارهم بين ١٨ و ٥٣، وبهذا فإن نسبة البطالة بين الشباب في العالم العربي تتجاوز ٣٠٪ حالياً بالمتوسط وتصل في بعض الأقطار إلى أكثر ٤٠٪. ونسبة المتعلمين المتعطلين عن العمل تقارب الـ ٩٠٪ وهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وأشير هنا إلى أن الشاب يحتاج إلى سنتين بالمتوسط للدخول إلى سوق العمل. وإذا أردنا المحافظة على هذه المستويات ومعالجتها فقط سنحتاج إلى ما نسبته ٥ ٪ إلى ٦٪ من النمو الاقتصادي، وهذا في وضعنا الحالي خيالي أو صعب جداً.

في المنظور لسنة ٢٠٢٠ يتوقع أن تتصاعد نسب البطالة وسنحتاج إلى ٣٥ مليون فرصة عمل من الآن، وإذا أردنا خفض نسبة البطالة للنصف نحتاج إلى ٢٨ - ٣٠ مليون وظيفة، ما يعني إجمالاً أننا بحاجة إلى ٦٥ مليون وظيفة إذا أردنا ان نستوعب الجدد ونخفض الحجم الحالي فقط للنصف، والذي من المفروض ان يكون هدفاً قابلاً للوصول إليه، وهو أمر خيالي الآن إذا نظرنا إلى واقع اقتصادي صعب واستثمارات غير قادرة على توليف هذا الكم من الوظائف.

ولكن إذا أراد الشباب المبادرة إلى أعمال فردية في إطار مشاريع صغيرة وناشئة ورأس مال مغامر ومبادر، فهنا تواجهنا الصعوبة عندما نتحدث عن الشمول المالي أو نسبة الوصول إلى الخدمات العالمية المصرفية؛ إذ نجد في عالمنا العربي ٨٠٪ من الناس بالمجمل -ليس فقط الشباب- لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية ولا يستعملون أموال البنوك بأموالهم ولا يستطيعون الوصول إليها، وهذا واقع صعب. فإذا نظرنا إلى نسبة الشباب الذين أخذوا تمويلاً في العالم العربي وجدنا النسبة متواضعة، فهي بين ٧ — ١٠٪ والمفاجئ أنه ١٠٪ للإناث و٧٪ للذكور؛ أي أن النسبة معكوسة قليلاً، لكن ٧-١٠٪ هم من أخذوا قروضاً حتى يباشروا مشاريعهم الخاصة. ولا توجد اقتصادات قادرة على إحداث وظائف جديدة، وبالتالي أصبح الوضع صعباً في ظل هذه المعطيات، وهذا ليس تشاؤماً بل هو الواقع.

لكن بعد أن شخصنا واقعنا الاقتصادي العربي بالمنظور الذي تحدثنا عنه، نجد أن الحديث عن الاستثمارات أيضاً في ظل العلاقات العربية الناتجة من النزاعات والحروب الإقليمية، وما حدث في عالمنا العربي في السنوات الأخيرة، أصبح حديثاً صعباً، من حيث التطرق إلى موضوع التعاون والتفاهم والتكامل في إطار قطاعات معينة. وهنا يجب أن لا نتحدث عن قرارات سياسية تحل مشاكلنا الاقتصادية وتوجد هذا التعاون، بل المطلوب حالياً تأهيل القطاع الخاص ليكون المحرك لخلق واقع جديد في إطار تجارة بينية عربية

ورفع المستوى الذي انخفض في السنوات الأخيرة، وإيجاد نوع من التعاون الصناعي أو التكامل الصناعي بين الصناعات العربية والتعاون المصرفي، فهو القطاع الأوفر حظاً في إحداث تكامل في القطاع المالي والمصرفي في عالمنا العربي، بحكم التعاون القائم حالياً بين المصارف العربية، وبحكم أن الأنظمة العالمية والممارسات التي تحكم المصارف في كل الدول هي واحدة. ثم لا بد من توفير بيئة استثمارية تساعد على توطين الاستثمارات الفعلية، وتكون قادرة على استقطاب استثمارات خارجية. ولكن هذا لا يتم إلا من خلال القيام بالإصلاحات اللازمة في اعتماد سياسات اقتصادية، وتحسين وضع الاستقرار المالي والاقتصادي، وتعزيز الاستثمار في إطار التعليم ورفع الإنتاجية. وللأسف فإنَّ مستوى الإنتاجية في العديد من الدول العربية تدنى إلى المرتبة الأخيرة، فإنتاجية العامل مهمة لرفع فاعلية ومكافحة البيروقراطية والفساد، وإيجاد المؤسسات الداعمة. ولا بد كذلك من تطوير وتحديث اتفاقية الاستثمار العربية التي وقعت في الكويت في عام ٢٠١٢ والتي لا تزال موضع التنفيذ، لأنها تشجع على تسهيل الاستثمار وتمنح المستثمر الحماية المطلوبة، ويجب تعزيز محكمة الاستثمار العربية ومعاملة الاستثمار المعاملة العادلة.

علينا أن نتذكر أن الشباب لم يعودوا تابعين للكبار، فقد أصبحت لهم آراء ووجهات نظر، فوسائل التواصل الاجتماعي أوجدت نوعاً من التواصل بينهم من الرأي والفكر الواحد، ولهذا يجب التعامل معهم بطريقة مختلفة، ويجب أن نولي العناية الكاملة لهم ولحل مشكلة البطالة حتى ننجو.

التعاون العربي والاستثمار في مجال التعليم

أ. عوض حسن إبراهيم*

التعاون العربي في مجال التعليم قديم عبر المؤسسات والهيئات العربية، أو الاتفاقيات الثنائية المبرمة، التي بلغت العشرات خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، ولكن نتائجها دون المستوى المطلوب، ويعزي ذلك للأسباب الآتية:

١. تأثر هذه الاتفاقيات خاصة الثنائية منها سلباً وإيجاباً بالعلاقات السياسية بين الدول العربية، حيث إنه وفي حالة نشوء أي خلاف سياسي، تجمَّد الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، وما يعنينا منها هو الجانب التعليمي أساس التعاون الاقتصادي والثقافي.

٢. عدم التركيز على نوعية التعليم وغياب المسوحات والمعلومات عن احتياجات سوق العمل في الدول العربية.

٣. تزايد أعداد الخريجين من الكليات النظرية والدراسات الإنسانية، مما يساهم في تفاقم أزمة البطالة، وفي السنوات الأخيرة، وعلى سبيل المثال، في عدة دول عربية بينها السودان، ازداد عدد الجامعات الحكومية والخاصة ليستوعب التوسع الهائل في سياسات التعليم العالي بالتركيز على الكليات العلمية مثل الطب والهندسة، فكانت النتيجة تخرُّج آلاف الأطباء والمهندسين سنوياً، وهذه الأعداد تمثل فائضاً عن حاجة البلدان العربية، وحتى أسواق العمل في الخليج وغيرها لا تستوعب هذه الأعداد، ونتيجة لذلك أصبحنا نرى الطبيب سائق تاكسي، والمهندس يعمل في مهن أخرى أقل ما يمكن وصفها بأنها هامشية.

---

* الأمين العام لمجلس الشباب العربي والإفريقي/السودان.

-في دراسة أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٨ عن التعليم والتعليم العالي في المنطقة العربية، خلص التقرير إلى أن المشكلة الأساسية هي عدم توفر فرص عمل للخريجين، كما أثبت التقرير أن التعليم المهني شبه غائب، حيث لم يتجاوز نسبة ١٪ في ذلك الحين.

مقترحات الحلول

إن مجرد توقيع بروتكول من أجل منح دراسية مجانية لبلد شقيق هو أمر غير كافٍ لتحقيق الفوائد المرجوة من التعليم والذي نعول عليه لدعم اقتصادنا في المستقبل، لأن هناك الكثير من النماذج لطلاب ذهبوا لتلقي دراسات جامعية فأصبحوا عاطلين وعالة على هذه البلدان، أو عادوا إلى بلدانهم محبطين لعدم تلقيهم التعليم الملائم لسوق العمل.

ومن أجل مواكبة أهداف التعليم في العالم وتطويعه لخدمة أهداف التنمية المستدامة نقترح الآتي:

١. تبادل المعلومات بين الدول العربية بشأن التعليم المهني وتجديد احتياجات سوق العمل ليكون التبادل العلمي وفق هذه المعلومات والدراسات.

٢. تشجيع ونشر ثقافة العمل الحر، والعمل على إزالة العوائق الاجتماعية التي تمنع الشباب من امتهان الأعمال الحرة التي تنظر إليها بعض مجتمعاتنا نظرة دونية.

٣. حث المؤسسات الداعمة على زيادة الميزانيات المخصصة لبرامج التمويل الأصغر وتشجيع الشباب على الاستفادة من هذه البرامج.

٤. مراجعة المناهج التعليمية وربطها ببرامج التنمية المستدامة للمساهمة في النهوض بالمجتمعات النامية.

٥. تشجيع برامج التبادل التعليمي والثقافي بين الدول العربية وإزالة العوائق التي سببها انخراط الشباب في الحركات والتنظيمات الإرهابية نتيجة للبطالة والفراغ النفسي والروحي.

تجربة مشروع «تمكين» في الحدّ من البطالة

أ. سلوى المؤيد*

سأتحدث عن تأثير مشروع «تمكين» للقضاء على البطالة وتقدم الاقتصاد البحريني، لذلك أريد أن استعرض تجربة قامت بها هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين منذ عام ٢٠٠٦ لكي يتم من خلالها بحرنة الوظائف وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يُعدُّ مشروع «تمكين» من المشاريع النادرة في العالم، ولا يتم تطبيقه إلا في ثلاث دول هي: سنغافورة وتايلند وأستراليا، وكل دولة من هذه الدول قامت بتطبيقه حسب احتياجاتها الاقتصادية.

يقع مشروع «تمكين» ضمن مشاريع هيئة تنظيم سوق العمل التي تعد محور اهتمام سموولي العهد الأمير سلمان بن حمد آل خليفة لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية للبحرين، التي وضعها لعام ٢٠٣٠. دَخَل مشروع «تمكين» يقوم على أكتاف القطاع الاقتصادي الخاص من خلال رسوم فرضتها هيئة سوق العمل على كل رجل أعمال لديه أجانب يعملون، وبنسبة ٥ إلى ١٠ دنانير شهرياً يدفعها رجل الأعمال، ويتم إنفاق ٨٠٪ من هذا الدخل لتطوير القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مشروع «تمكين»، وتبقى نسبة ٢٠٪ من هذا المبلغ تنفق على هيئة تنظيم سوق العمل، وهذه

---

* رائدة صحافية وكاتبة وفنانة تشكيلية، عضو منتدى الفكر العربي/ البحرين.

الهيئة تقوم على توظيف العاطلين البحرينيين، وغير ذلك من الأمور الخاصة بشؤون العمالة الوافدة والبحرينية. والهدف من مشروع «تمكين» هو تحقيق الازدهار للاقتصاد الوطني من خلال جعل المواطن البحريني هو الخيار الأفضل للتوظيف، للقضاء على البطالة، وكذلك دعم دور الاقتصاد الخاص ليكون هو المحرك الأساسي للاقتصاد في البحرين.

وقد ابتكر مشروع «تمكين» حلولاً جديدة تتعلق ببرامج تنمية الثروة البشرية، واتجه إلى تمويل وتدريب المؤسسات الاقتصادية البحرينية. والبحرينيون أيضاً راغبون في تطوير قدراتهم وتمكينهم من التخصص في مختلف المجالات الاقتصادية. ويتم كل ذلك من خلال ما يقدمه هذا المشروع من خدمات استشارية ودورات تدريبية للبحرينيين في القطاع الخاص لتطوير قدراتهم، لكي يحلوا مكان العاملين الأجانب، ومن أجل القضاء على البطالة البحرينية.

وبعد ١٠ سنوات استطاع مشروع «تمكين» تقديم ٢٠٠ مبادرة اقتصادية للقطاع الخاص، وقامت هيئة العمل بدعم أكثر من ١٤٠ ألف مواطن بحريني، و٣٨ ألفاً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. كما قام مشروع «تمكين» بإنفاق ٤٠٠ مليون دينار كضمان للبنوك من أجل القروض الميسرة التي يدفعها المشروع لأصحاب المشاريع في البحرين، ويقوم هذا المشروع كذلك بدعم الطلاب الجامعيين في مختلف التخصصات من خلال توفير القرض لهم بأسلوب ميسر، ويقوم الطلبة بتسديده بعد تخرجهم وحصولهم على الوظائف.

إن أهم ما يميز مشروع «تمكين» في الواقع هو المرونة التي يتمتع بها في سد احتياجات المجتمع الاقتصادي وغيره من المجالات التعليمية، كما أنه يقوم أيضاً بدعم الشباب المخترعين والفنانين بإقامة معارض لهم أو ابتعاثهم بصحبة لوحاتهم لعرضها في المعارض الدولية. وللمحافظة على سير الإنفاق بشكل سليم وأين تذهب المصاريف، تم اختيار شركة كبيرة للتدقيق والمصروفات وهي «يوليت أند توش» التي تعمل على مراقبة الإيرادات والمصروفات في نهاية العام. ولا يكلِّف مشروع «تمكين» الدولة مادياً أبداً، ويعمل على تطوير الحياة الاقتصادية في مملكة البحرين. وأتمنى أن أرى المزيد من هذه المشاريع القائمة على العلم والتخصص والدقة والنزاهة في الدول العربية، من أجل مستقبل مشرف لأمتنا العربية.

غياب الرؤية العربيّة لحلّ مشكلة البطالة

د. مظفر الجلامدة*

أنا طبيب ولهذا سأتحدث بلغة الجروح والآلام أكثر مما سأتحدث بلغة الألوف والأرقام، فأبدأ كلامي بالسؤال عن الرؤية العربية المشتركة في وقت انشغال عواصم حضارتنا العربية بغداد المنصور ودمشق الوليد وقاهرة المعز والقدس عاصمة فلسطين وأولى القبلتين، تنشغل جميعها بهمومها وجروحها التي لا تلين. فالرؤية العربية اليوم تشكل تحدياً كبيراً جداً لحكوماتنا ومفكريها ومن يرسم السياسات فيها.

لن نستنزف وقتنا بالحديث عن تعريف البطالة وأسبابها فقد شرحها زملائي وأنها واقع مرير يؤرق المنطقة العربية وشبابها. فالبطالة مشكلة عالمية وليست عربية فقط، ولكن نسبها الأعلى في منطقتنا بالرغم من امتلاكها كل مقومات الحضارة والإبداع ومقومات الصناعة والإنتاج، وفي الوقت نفسه نفتقد الإدارة الحقيقية لحل مشكلة البطالة، بحيث باتت سياساتنا العربية طاردة وليست جاذبة، وبدأنا نعاني من سلبياتها التي تؤثر في الشباب وقناعاتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والقوانين، وبات يسود بينهم حالة من الشعور بالرفض والعداء تجاه المجتمع، وسهولة انحرافهم وتدمير النسيج الأسري والاجتماعي وزيادة الجريمة والإرهاب وحواضنه في أوطاننا كلها، عدا عن التداعيات السلبية على الاقتصاد وحياة الناس اليومية. فالبطالة والظلم والتهميش والفساد بأشكاله -وأخطرها الإداري- كانت أحد الأسباب الكثيرة التي دفعت الشباب العربي للخروج

---

* طبيب، أمين سر اللجنة الفرعية لنقابة الأطباء، الكرك/الأردن.

في ربيعهم بحثاً عن العمل بكرامة، وسعياً منهم للمحافظة على المؤسسات الوطنية من الواسطة والمحسوبية وهدر المال والوقت والجهد والموارد الفعلية، فقد بحث الشباب في المنطقة عن التنمية وسياساتها التي تعطي المحافظات والقرى والمخيمات والأرياف حقها من التنمية التي نراها مزروعة فقط في العواصم ومناطق القرار والنفوذ. تمنينا جميعاً كشباب أن لا يهاجر أي منّا من وطنه الصغير وأسرته وقريته بحثاً عن كرامة العمل في العواصم والمدن الكبرى. فالتكامل العربي والتحاب والتعاون في حل مشكلة البطالة يبدأ بالعمل على تقارب القوانين والتشريعات العمالية والضمان الاجتماعي وكافة الحقوق الأساسية في مجال العمل، أو على أقل تقدير الوصول إلى حدود دنيا وقواسم مشتركة من القوانين التي يجب توفرها في معظم الدول العربية، فالعالم اليوم شهد تطورات وتغيرات مستمرة في كل الميادين، ومع هذه التطورات أصبحت التنمية البشرية تمثل أزمة وثقلاً يقع على كاهل المؤسسات التعليمية. وهنا أتوجه بالشكر إلى أ.د. محمد الذنيبات لتحسين مخرجات التعليم الثانوي للجامعات؛ إذ يقع على كاهل المؤسسات التعليمية تطوير أدائها وتحسين كفاءتها للإسهام بشكل فاعل في بناء الإنسان وإعداده للتعامل مع المتغيرات والتحديات التي لا تسكن أبداً اليوم. فالاقتصاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصناعية، وهذا يتطلب التنسيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها سوق العمل. فالحل يكون بأن تصبح جامعاتنا مؤسسات إنتاجية تربط التعليم والتدريب المهني باحتياجات السوق، وتتوقف عن الزجّ بآلاف الخريجين إلى الشوارع بلا عمل أو رؤية مستقبلية.

على الجامعات بالتعاون مع المدارس العمل على إزالة ما غرسه كثير من الآباء والأهل عن وظيفة الأحلام وإدارة وسيارات ومكاتب ومعايير للعمل دون أن يكتسب الشاب المهارة الإنتاجية للعمل نفسه، فنحن لا نقف في وجه الحلم ولا نقف في وجه الطموحات عندما نتحصن بالمهارات الإنتاجية للعمل. وعلى مؤسساتنا التعليمية من الابتدائية والثانوية والجامعات غرس بعض من ثقافتنا. نريد حرية، نريد كرامة للعباد، ونريد باباً يفتح لهم المجال ليبدعوا ويبتكروا، وفق مهاراتهم وقدراتهم وليس على أساس عائلي أو عشائري؛

إذ نرى شباب اليوم يبدعون كل الإبداع في استغلال التقدم التكنولوجي وشبكات التواصل والبرمجيات التي باتت من مصادر دخل الشباب دون الحاجة للمباني والفروع والبنى التحتية المكلفة في مجالاتها، وبالتالي استيعاب عدد كبير من الشباب بفرص متساوية دون تمييز. فالحل يكون من خلال تشجيع المبادرات الفردية وصناديق التنمية المجتمعية في القطاع الخاص، بعيداً عن الاعتماد على ثقافة عقود من الزمن بأن فرص العمل هي مكتب وقلم فقط، فهناك محاولات من هذا القبيل ولكنها بحاجة للتفعيل والتوعية والتدريب، وتطويع عولمة العمل في إطارها العربي المشترك، وزراعتها بخلايا الطاقة النظيفة والمتجددة التي تناسب خصوبتها وقوة إشعاعها، بما يكفل العمل والدخل بكرامة للشباب العربي، وكذلك رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في مناطقها، لتكون أماكن جذب إلى الحد المطلوب منها، والعمل على صناعة السياحة وقوة الترويج لها. ويجب على مؤسساتنا العربية حل مشكلة المهنية بحل بطالة الشباب العربي ودراسة أسباب ومقومات الثورة الصناعية والتعليمية في دول شرق آسيا، التي استطاعت في سنوات لا تتجاوز العشرين أن تصبح في مصاف الدول المتقدمة جذباً لرؤوس الأموال وتوفير ملايين فرص العمل. وكذلك يجب بحث ما يمكن تطبيقه والاستفادة منه في المنطقة العربية، والعمل الجاد على تدريب العمالة في منطقتنا وخاصة الخليج العربي، وهو ما من شأنه إيجاد عدد كبير جداً من فرص العمل وحل جزء كبير من مشكلتنا العربية في البطالة، بأجندة تنموية مسؤولة وطنياً وعربياً وملتزمة أخلاقياً، وهو الأمر الذي يمكن له تحويل البطالة من أزمة مستعصية إلى فرصة قابلة للحل.

نقاش مفتوح

رئيس الجلسة: أ.د. محمد الذنيبات/الأردن

لإنعاش الذاكرة أُلخِّص باختصار ما تفضل به المتحدثون في حديثهم، فقد تناول د. مروان عوض تراجع الإنفاق الاستثماري في الدول العربية، وتراجع معدل الادخار بنسبة ملحوظة، والاقتصاديون يعرفون أن الادخار دالة الاستثمار. وتحدث عن الانخفاض في الاستثمارات العربية البينية بشكل ملحوظ في بعض قطاعات الاستثمار، وعن مشكلة البطالة وأورد الحل لمشكلة البطالة التي بلغت نسبتها في العالم العربي ٥٠٪، وأنها تتطلب إيجاد ٣٥ مليون وظيفة لغاية عام ٢٠٢٠. وأضاف أن الاستثمارات العربية غير قادرة على حل هذه المشكلة. وكذلك تحدث عن القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، وقال إن ٧٪ إلى ١٠٪ فقط من الشباب العربي لديهم القدرة على الوصول إلى قروض للمباشرة في مشاريع خاصة، وأنَّ النسبة معكوسة بين الإناث اللاتي يبلغ نصيبهن ٧٪، وبيَّن رؤيته الخاصة للخروج من هذه الأزمة، واقترح تأهيل القطاع الخاص لمفهوم التعاون والتكافل وتوفير بيئة استثمارية، والقيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية، ورفع مستوى الإنتاجية وتطوير وتحديث اتفاقيات التعاون العربي في مجال الاستثمارات.

وتحدث أ. عوض حسن إبراهيم من السودان عن الاستثمار في التعليم وجودة التعليم والمناهج والمؤسسات التعليمية، وعدم ملاءمة التعليم لسوق العمل في العالم العربي، وركز على قضية التعليم المهني والحدّ من الدراسات الإنسانية، لأنها لا توفر فرص عمل للخريجين، ثم انتقل للحديث عن مشكلة هجرة العقول في العالم العربي، وعن عدم فاعلية الاتفاقيات بين الدول العربية وتأثرها بدرجة كبيرة جداً بالعلاقات السياسية بين الدول العربية، وقدَّم بعض الاقتراحات في هذا المجال لحل هذه المشكلات، منها تبادل المعلومات بين الدول العربية حول التعليم المهني، والتوجه إلى الأعمال الحرة، ومعالجة

ثقافة العيب في العمل في مجتمعنا العربي. وتحدثت أ. سلوى المؤيد عن تجربة مشروع تمكين في الحد من البطالة في مملكة البحرين، وكيف استغل مفهوم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للحد من البطالة. وتحدثت عن تجربة رائدة في البحرين وهي فرض بعض الرسوم على بعض الأنشطة لدعم مشروع تمكين، ودعم هيئة تنظيم سوق العمل والإنفاق على العاطلين من العمل بشكل مؤقت، وضرورة دعم دور القطاع الخاص وتطوير أدوات التمويل، وتقديم خدمات استشارية وتطوير قدرات العاملين بهدف تأهيلهم لإيجاد وظائف لهم، ومصادر توفير القروض الميسرة لدعم أصحاب المشاريع وطلبة الجامعات من المحتاجين شريطة أن يكونوا من المبدعين.

وتناول د. مظفر الجلامدة غياب الرؤية العربية في حل مشكلة البطالة، مع أن البلاد العربية تمتلك إمكانيات كبيرة لكن لا تتوافر لديها الإدارة السياسية والاقتصادية وما إلى ذلك، مما سبب الكثير من المشكلات الاجتماعية. وتحدث عن الفساد بوصفه سبباً لما يسمّى «الربيع العربي» حسب تعبيره، وقدم مجموعة من المقترحات التي طرحها لتوزيع مكاسب التنمية بين المدن والقرى، ومحاولة التنسيق بين التشريعات العربية في مجال الاستثمار والتنمية البشرية والمؤسسات التعليمية، وكيفية بناء الإنسان العربي والحاجة إلى تعليم مهني يلبي حاجات السوق ويخلق فرص عمل للشباب، وفتح المجال للشباب للوظائف العامة على أساس من الجدارة والاقتدار. وتحدث عن ضرورة تشجيع القطاع الزراعي والمبادرات الفردية وضرورة تشجيع قطاع السياحة، لأنه قطاع قادر على خلق فرص عمل للشباب والشابات.

وبعد هذا العرض الموجز نفتح باب الحوار والنقاش.

متحدثة

ما دام أن هناك مشكلات لها حلول كما في قضية مهننة التعليم، لماذا لم نتجنب المخاطر التي تواجه الاقتصاد الأردني وفق خطة متكاملة تشترك فيها المؤسسات والدوائر كافة، ولا تكون رهناً بمجيء وزير وذهاب آخر؟ ولماذا لا يكون لدينا عاصمة اقتصادية مثل الإمارات؛ فلديهم أبو ظبي عاصمة سياسية ودبي عاصمة اقتصادية؟

د. صلاح دعاك، طبيب وعضو المنتدى /السودان

بالإضافة إلى السياسات والإرادة، هناك تسابق كبير بين الإنسان والتكنولوجيا، فالتكنولوجيا الآن هي التي تأخذ فرص الإنسان، فالمصنع الذي يقوم على التكنولوجيا يخفض عدد العمال إلى ما يقارب ٥٠٪، مع الاعتراف بأن الخريجين يرغبون في العمل في وظائف ولا يكلّفون أنفسهم العمل في المجالات المهنية، والشاهد على ذلك أنك إذا دخلت بعض المناطق لا تجد إلا اليد العاملة العربية، مما يعني المزيد من البطالة بين الشباب والخريجين.

د. مهدي العلاوي- رئيس جمعية التوعية بالأعمال المالية والمصرفية/الأردن

لا بد من توفير قاعدة بيانات لتسهيل العمل على تشخيص المشكلات وحلها، ولهذا أقترح تأسيس بنك معلومات للكفاءات العربية سواء المهاجرة أو الكفاءات العربية المقيمة في العالم العربي. ولا بد من التركيز على نوعية الخريجين في عالمنا العربي، وفضلاً عن هذا لا توجد معلومات عن احتياجاتنا في مهارات معينة وكفاءات معينة حتى يستطيع العالم العربي التخطيط لتلبية هذه الاحتياجات.

د. زكي الأيوبي- رجل أعمال/ مدير عام سابق لغرفة صناعة الأردن

على الشباب التوجه للقطاع الخاص لأن الحكومات لا تستطيع توفير وظائف لكل من يرغب في الوظيفة. ومن المهم أن ينمّي الشباب مهاراتهم لزيادة الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية. ومن المهم متابعة سوق العمل لمعرفة ما هي المهارات المطلوبة، وعدم الاستسلام للواقع الصعب والدخول إلى سوق العمل من دون تردد أو خوف من الخيارات المتاحة، فقطاع الخدمات سيظل بحاجة إلى خريجين جدد.

أ. سميرة إبراهيمي - البرلمان الجزائري

تراجع قطاع الاستثمار في الوطن العربي عائد إلى عدم الاستقرار في الدول، فمن غير الممكن وجود استثمارات بينية في دول غير مستقرة. وعدم الاستقرار هذا يؤثر كذلك على نسبة البطالة في كل الأوطان العربية، فلا يوجد تنسيق بين القطاعات المختلفة. ويجب أن يكون التكوين في الجامعات وفق معطيات احتياجات سوق العمل، وليس إنتاج تخصصات

لا توجد لها فرص عمل، وهذا يحتاج كما تفضل أحد الإخوة إلى قاعدة بيانات لتشخيص المشكلات ووضع الحلول.

د. محمد مصالحة - أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية

قضية البطالة أكبر تحدٍّ نواجهه، ومظاهر التطرف والإرهاب هو من إفرازات هذه الظاهرة. اعتقد أنه من الممكن إنشاء صندوق عربي للشباب، يتعلق بالتدريب وبالالتحاق بالخدمة العسكرية، فالجيوش والمؤسسات العسكرية بتقديري بحاجة الآن إلى أن تقوم بدورها في هذا الجانب في الأردن، وذلك بتخصيص مبالغ سنوية للتدريب وتأهيل الشباب مدة سنتين أو ثلاثة، يتعلمون فيها النظام والانضباط والحرف والمهن التي تساعدهم على الدخول في سوق العمل.

أ. تقى زغول- كلية الطب - جامعة اليرموك/الأردن

تحدثت الأستاذة سلوى المؤيد عن بحرنة الوظائف، ونحن في الأردن بإمكاننا فعل الشيء نفسه، فنحن نعاني من الثقة العمياء بالأجنبي وتفضيله على المواطن، ودائماً لدينا عقدة النقص تجاه الكفاءات الوطنية. وهنا ينبغي الانتباه إلى كفاءة الخريجين.

أ. محمد هيجاوي- طالب من الجامعة الأمريكية/الأردن

مشكلة البطالة لا تكمن في نوعية الخريجين، فكثير من الخريجين يجدون فرص عمل دون أن تتحقق النوعية فيهم. نحن بحاجة إلى تحسين نوعية التعليم عن طريق إحداث تدريب ميداني حقيقي ودورات توعية ليكون الخريجون جاهزين للدخول في سوق العمل.

أ. آلاء الكعابنة- مركز شابات القويسمة/الأردن

نحن نتحدث عن التعليم والإبداع والاستثمار، فلماذا لا نهتم بهذه القضايا منذ الطفولة وفي المدرسة، من خلال برامج تعليمية واقتصادية واستثمارية، وممارستها عملياً في أثناء حياتهم في هذه المراحل. أعتقد ان هذا أجدى من ترديدها فيما بعد في صورة مصطلحات.

أ. مهند الوخيان- وزارة الشباب/الأردن

لدينا نوعان من البطالة: بطالة اختيارية وبطالة إجبارية. فالأخيرة تحكمها معادلات اقتصادية مركَّبة، أما الأولى فناشئة عن شيوع ثقافة العيب. لا بد من الاهتمام بالإبداع ورعاية المواهب الشابة، والاستفادة من تجارب الآخرين.

أ. رشا الصمادي- طالبة دراسات أسرية - جامعة اليرموك/الأردن

حينما نتحدث عن الاستثمار في التعليم لا نجد تحرّكاً تجاه التمكين الشبابي، فمؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بهذه المَهمَّة لرفع مستوى الخبرات الشبابية لتأهيلهم للحصول على الوظائف، فالقطاع الخاص يتطلب خبرة معينة. فما زلنا نعاني من ضعف الاستثمار في التعليم وضعف الخبرات المكتسبة حتى في دورات التمكين الشبابي.

أ. عمار عبد الله- مهندس معماري، عضو المنتدى /الأردن-الولايات المتحدة

توجد عدة قطاعات في أمريكا تستوعب أعداداً ضخمة من الموظفين، مثل القطاع القانوني وقطاع الضرائب وقطاع سلامة الموظف. وكثير من القطاعات عندما تحتاج إلى موظفين وبإمكانها أن تستوعبهم، شرط أن تكون لدينا الخطط الواضحة من أجل ذلك.

أ. ناصر محمد المصري/ الكويت

حين نتحدث عن التوفير نرى أنَّ له علاقة بنسبة الفائدة التي تمنحها البنوك. ولكن بإمكان الدولة تقديم برامج تنموية حلاً لمشكلة الإسكان والبطالة وصناعة فرص جديدة، بالاستفادة من فرق سعر الفائدة في البنوك. ولا ننسى أن لدينا في الكويت الصندوق الكويتي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك، وصندوق أوباك، ولدينا صندوق كامل تم إنشاؤه في القمة الاقتصادية العربية بالكويت للعرب الموجودين بـ ٢ مليار دينار كويتي، فأين هذه الأموال لدعم الشباب؟

رئيس الجلسة: أ. د. محمد الذنيبات

شكراً جميعاً على المداخلات التي سمعناها وأعطي المجال الآن للسادة المتحدثين ليردوا على بعض الملاحظات التي ذكرت، وأبدأ بالدكتور مروان عوض.

د. مروان عوض/الأردن

تواجه الدول مخاطر مالية ومصرفية، والبنك المركزي في كل دولة يخطط لها ويحسب لها حساباً ويأخذها بالحسبان، فالمهم أنه عندما تضع خطة أن توضِّح كيف تنفذها. أما قضية أنَّ التوسع التكنولوجي يخلق بطالة، فأقصد بذلك البطالة الهيكلية التي تنتج عن التوسع التكنولوجي، والمفروض أنَّ يوجد التوسع التكنولوجي فرص عمالة ووظائف مع مرور الزمن، والدول الغربية خير مثال على ذلك، فهي تعتمد على التكنولوجيا، ومع ذلك نسبة البطالة فيها بالمتوسط ١٢٪ وفي عالمنا العربي بحدود ٣٠٪. وفي ما يخصّ مخرجات التعليم فقد اطلعت على دراسة تؤكِّد أنَّ القطاع الذي يستقبل الخريجين وفق تخصصاتهم لا يتجاوز في العالم ٢٠٪، وفي عالمنا العربي تبلغ النسبة بين طبيعة العمل والتخصص الدراسي ٨٠٪ مما يعني أن التعليم مفصول تماماً عن الحاجة والمخرجات. ونظراً لسيادة ثقافة العيب، ففي الأردن يساوي عدد العاطلين عن العمل عددَ العمال الوافدين في الأردن، فالخريجون عندنا في الأردن بإمكانهم تغطية سوق العمل إذا تخلصنا من ثقافة العيب.

أ. عوض حسن إبراهيم/السودان

أؤكد أنَّ سبب مشكلة البطالة في الوطن العربي التوسع في التعليم والكليات والخريجين دون التركيز على النوع، لهذا فنسبة معدل البطالة في الوطن العربي تحتاج إلى خطة إسعافية عاجلة بالتوسع في التدريب التحويلي والتمويل الأصغر دون فوائد، لخفض نسبة البطالة، وكذلك نحتاج برامج تشجيعية وإعلامية لنشر ثقافة العمل الحر، يشارك فيها الفنانون والمثقفون لحث الشباب على امتلاك المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الانتظار سنوات للوظيفة الحكومية، فالوظيفة الحكومية نفسها غير مجدية، حين مقارنة رواتب القطاع العام برواتب القطاع الخاص.

ورشة عمل (٣)

تجارب ورؤى شبابيّة عربيّة

رئيس الجلسة: أ.د. جواد العناني*

رعـايـــة الإبـــداع

د. امتنان الصمادي**

سأتحدث في ثلاثة مسائل؛ المسألة الأولى هي كيف يمكن للمؤسسات التي درَّبت شبابها أن تحصد نتاج جهودها في المستقبل. ويحضرني هنا تجربة برنامج القيادة الواعدة، وكنت واحدة من ممثلي الجامعة الأردنية في هذا البرنامج. وسأتحدث عن تجربتي في رئاسة تحرير مجلة «أقلام جديدة» التي تصدر عن الجامعة الأردنية. وهذه المحاور الثلاثة كلها تعمل في إطار واحد يتعلق برعاية المبدعين.

إذا كانت الموهبة قدرة عقلية لدى بعض الأفراد فإن الإبداع هو المحصلة الناتجة عن استثمار هذه الموهبة. فالعملية تحتاج إلى موهبة ثم تحتاج إلى إبداع، ثم ينتج عنها تفعيل ما يسمى أو يعرف بالإبداع. ثم لا بد من عملية الاستثمار. ومعظم الناس يمتلكون مواهب في مجال من المجالات الحياتية، فمن الملاحَظ أنَّ ما نسبته ٩٠٪ حتى سن الخامسة هم موهوبون، لكن ما الذي يحصل بعد سن الخامسة؟ يبدأ العدد بالتراجع لعدم وجود رعاية، ثم يتناقص العدد حتى يتلاشى عند شبابنا وأبنائنا. فمعظمنا يرّد أنَّ ابنه عبقري وهو صغير لكن بعد أن يكبر يتساءل: ما الذي حصل له؟ بالتأكيد أنَّ السبب هو عدم وجود رعاية من البيت ثم من المدرسة ثم من المؤسسات الكبرى.

---

* نائب رئيس الوزراء ووزير سابق/الأردن.

** أستاذة الأدب العربي الحديث والمعاصر في جامعة قطر، عضو منتدى الفكر العربي/ الأردن.

برنامج القيادة الواعدة برنامج استحدثته الجامعة الأردنية، وتبعتها جامعة اليرموك، وابتدأ تقريباً في عام ١٩٨٤، ولم يطل عمر هذا البرنامج لأسباب كثيرة، لكن العمر القصير الذي رأى فيه هذا البرنامج النور كانت له نتائج جيدة في حدود ما أعرف، ويهدف البرنامج إلى إكساب الطلبة الخبرات والمهارات من ضمنها فن التواصل مع الآخر، وتطوير مهارة الشخصية والحضور، وفن طرح الأسئلة، وبناء التفكير الناقد والتفكير التحليلي. وهو بهذا برنامج رعاية موهوبين ومتفوقين على المستوى الجامعي. وهؤلاء الذين تم تعريضهم إلى مثل هذه الخبرات امتلكوا مهارات مقابلة كبار المسؤولين والوزراء، ومحاورتهم بجرأة وثقة. لا أعرف إلى أين وصلت هذه التجربة بعد أن تم اختيار أوائل الأقسام من الطلبة في الجامعة، وإخضاعهم لاختبارات بسيطة ثم يأخذونهم على أنهم ممثلون لتلك الجامعة. هذه الخبرة الآن تواجه نقداً وتساؤلاً عمّن ينفق على هذا البرنامج وإذا ما كانت أموال دولة. مَن كان ينفق على هذا البرنامج هو الدول المستضيفة، بترتيب من رئيس الجامعة.

أما المحور الثاني فهو محور مدرسة اليوبيل للموهوبين، وقد كنت من أوائل الذين كانوا ضمن فريق المدرسين والمعلمين في تلك المدرسة. فتعليم الموهوبين والمبدعين كان مطلباً عاماً، وفكرة اليوبيل انطلقت منذ عام ١٩٧٣ لكنها رأت النور في عام ١٩٩٣ عندما افتتحها جلالة المغفور له الملك الحسين وجلالة الملكة نور، وكانت برعاية مؤسسة نور الحسين. وهذه التجربة تجربة عربية تعليمية ليست مألوفة برعاية سامية ودعم حكومي. لاحظوا أننا ندمج بين أمرين: رعاية سامية ودعم حكومي، فلا بد من الدعم الحكومي، لأن هذه المؤسسة تحتاج إلى نفقات، لذا كان ينبغي أن تكون تحت مظلة وزارة التربية والتعليم ومناهج وزارة التربية والتعليم. وهنا يصبح التحدي مضاعفاً؛ إذ كيف أقدِّم لموهوب لديه صفات وخصائص وإمكانيات مختلفة عن الطالب العادي بمنهاج عادي؟ لقد تم تدريبنا وتأهيلنا من قبل مدربين خبراء في هذا المجال من خارج العالم العربي،

من أجل التعامل والتواصل مع الطلبة الذين لا تتجاوز أعمارهم الزمنية الأربعة عشر عاماً، لكن أعمارهم العقلية تتجاوز الثلاثة والعشرين عاماً.

إنَّ الاحتفاظ بالمناهج الحكومية هو التحدي الذي أتحدث عنه أولاً، وكيف لك أن تُنشئ منهاجاً أو برنامجاً لتدريس اللغة العربية ضمن إمكانات معروفة لنا جميعاً؟ هنا لا بدّ من إعادة بناء منهاج وزارة التربية والتعليم، ومراعاة خصائص الموهوبين والمتفوقين في الحوار وطرح الأسئلة وعرض المادة التعليمية وإعداد أوراق عمل تعالج المسائل على شكل مجموعات تعاونية. لقد استطاع هؤلاء الطلبة تقديم أنفسهم بطريقة أكثر حضوراً في العالم من خلال كثير من النماذج الطلابيّة الذكية والموهوبة، ومنهم شادن جرادات وهو دكتور في جامعة مانشستر ومرشح لحزب المحافظين في مانشستر، وعيد الصباغ مدير تسويق لدى شركة أمريكية تبيع منتجاتها لشركة أبل وسامسونج.

أنتقل الآن إلى تجربة مجلة «أقلام جديدة». لقد كان التحدي أمامنا هو كيف يمكن لمجلة جامعية ثقافية أن تصبح منارة ثقافية ومنبراً للإبداع؟ لقد حاولنا أن نستحدث مسائل تتعلق بإعادة بناء مجلة تكون مناسبة لهذه الفئة الجديدة من المبدعين من الكتّاب الجدد. فقد استحدثنا محاور جديدة لها تجارب إبداعية ومنها شهادة المبدع، واستحدثنا ندوات على صفحات المجلة واستضفنا لها كبار الأدباء العرب ممن يكونون في زيارة للمملكة الأردنية الهاشمية، وهذا يقلّل النفقات. ومن بعد خرج من ثوب هذه المجلة مجموعة من الشعراء الجدد الذين نفاخر بهم الآن. هذا هو إنتاج رعاية الإبداع والمبدعين في المملكة الأردنية الهاشمية.

مبـادرة لحـل مشـكلـة البـطـالـة

أ. سمر كلداني*

نحن سعداء بأشقائنا من الدول العربية، وبكل فخر واعتزاز يسرني أن أعرض أمامكم قصة نجاح جائزة الحسن للشباب التي خرَّجت العديد من القياديين والمتميزين في الوطن. فبعد ثلاثة وثلاثين عاماً وعندما ندخل مثلاً مستشفى نرى أطباءها خريجي جائزة الحسن للشباب، وعندما ندخل جامعة نرى أبناءها هم من هيئات التدريس ممن انخرطوا في برنامج الجائزة، وهكذا في مختلف القطاعات في المملكة الأردنية الهاشميّة. وهنا لا بد من التنويه بما أعدَّته الجائزة من برامج إبداعية، وتنمية الحسّ الوطني، فشبابنا يمتلكون طاقات وفيهم قدرات تمكن المشرفون على الجائزة من توظيفها نحو البناء والعمل والانخراط في البنى المجتمعية العملية،

بدأت فكرة الجائزة في سنة ١٩٥٦ في بريطانيا باسم جائزة دوقة أدنبرة، ولأن الأفكار الإنسانية ملك للإنسانية جمعاء، أراد صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم أن يقدم هدية للشباب الأردني عام ١٩٨٤.

وتستهدف هذه الجائزة الشباب من عمر ١٤ عاماً حتى ٢٤ عاماً، ولديها أربعة برامج: الخدمات، والمهارات، والرحلات الاستكشافية. وكلنا فخر بمشاركة سمو الأميرة سلمى ابنة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظّم، في هذا البرنامج الذي يشتمل على أعمالٍ تطوعية ورحلات في ربوع الوطن وتدريبات رياضية ودورات تدريبية، تصب كلها في مصلحة الشباب وتحضيرهم لمواجهة معركة الحياة والتصدي لقضايا المجتمع.

---

* مديرة جائزة الحسن للشباب، ومستشارة إقليمية للجائزة الدولية للإقليم العربي/الأردن.

وقد أُدخلت الجائزة في جامعاتنا الأردنية وحققت نجاحاً واعداً، يلقى به المشارك التقدير والاحترام عند إنجازه برامج الجائزة. وخضعت الجائزة لتقييم داخلي وتقييم خارجي وتفاعلت مع قريناتها من الدول في ١٤٠ دولة في العالم، وكانت منجزاتها عبر ثلاثة عقود تتمثل في زيادة أعداد المشاركين والخريجين، وتكوين شراكات متعددة في الوطن من جهات رسمية وأهلية. ثم أصبح لها دليل أُدخل في مناهج وزارة التربية والتعليم والجامعات. وحصلت جائزة الحسن على جائزة غاندي ومارتن، وجائزة الشارقة للعمل التطوعي، واحتفلت بالعيد الفضي والعيد الثلاثين وافتتحت مخيم بيئي لتجذير مفهوم ثقافة البيئة. كما افتُتحت فروعاً لها في المملكة، وأخيراً حصلت على الرخصة الدولية التي تمكنها من المنافسة على المستوى العالمي.

وتوصف الجائزة بأنها العِلم الميداني كونها ترفع راية التعليم اللاصفي، فتكاملية التعليم هو الكفيل بإعداد الشباب لمواجهة متغيرات المستقبل، وخوض غمار التجربة بنجاح بإذن الله. لذلك عندما يحصل الشباب على الجائزة يكونون كلهم أمل وكلهم حماس وكلهم تفاؤل بأن يجدوا وظيفة، فالجائزة الحقيقية هي زيادة الثقة بالنفس والاعتماد على النفس. وللجائزة فوائد كثيرة منها تحسين مستوى التحصيل العلمي وتحسين فرص العيش، كما أن الشباب سيكونون أكثر مهارة في إيجاد وظيفة أو عمل. فمن أجل هذا أراد صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم أن يقدم المزيد للشباب، فهناك مثل إنجليزي معناه «إذا كانت العجلة موجودة فليس من الضروري أن نطور العجلة»، ونحن نأتي بالعجلة وندفعها إلى الأمام.

وأشير هنا إلى مبادرة «التحالف من أجل الشباب» التي نشطت بها وقدَّمتها شركة نستلة للشرق الأوسط. وقد جاءت هذه المبادرة ضمن مبادرة شركات ومؤسسات بالتعاون مع الهيئة العامة للشباب والرياضة في دولة الإمارات، وكان لها الأثر الإيجابي على خمسين ألف شاب وشابة، وستوظف ما مجموعه ثلاثة آلاف شاب في المؤسسات بحلول عام

٢٠٢٠، فقد وضعت برامج تدريب مهني ومشورة وظيفية من أجل تعزيز الانتقال السلس من مرحلة التعليم إلى مرحلة التوظيف، وأن يكون التحالف عامل تغيير بتشارك المعرفة والخبرات لتخطي العقبات المحلية في توظيف الشباب. وعقدت مؤتمراً شبابياً دُعيت إليه الجامعات وبدئ في تدريس ١٠٠ طالب تقريباً، وكذلك عُقدت ورش عمل في إعداد السيرة الذاتية، وإرشادات للمقابلة الشخصية. وفي برنامج القيادة «أُتقن» يجري تعليم المهارات وعقد شراكات مع شركات تدعم الأهداف نفسها، بالتنسيق بين هذه الشركات والجهات الحكومية والرسمية والمؤسسات التعليمية والمنظمات الشبابية والجهات ذات العلاقة على المستويات كافة. ومن هنا ارتأينا بأن تتبنى جائزة الحسن للشباب هذه المبادرة، والتقينا مع شركة نستلة و بعض الشركات الدولية ونوقش هذا الأمر مع وزير التخطيط ووزير التربية والتعليم، وتلقينا وعوداً إيجابية، ونحن في جائزة الحسن للشباب أبوابنا مفتوحة للتشاركية ولتقييم ما هو أفضل لشبابنا الذين يستأهلون كل خير، وشكراً جزيلاً لاستماعكم.

رئيس الجلسة: أ.د. جواد العناني

لقد مررت بتجارب مشابهة عندما كنتُ في الجمعية العلمية الملكية. أقترح عليكم أن تُنشئوا صندوقاً أو شركة من أجل الإبداع، الذي هو استثمار في الإنسان، ففي الأردن كثير من الصناديق تُموِّل مَنْ يريد أن يتبنى مبادرة، فثمة مبادرة للبنك المركزي، فما المانع من أن يقدِّم الشباب مشروعات وأنتم تشاركونهم. فأكبر شركتي كمبيوتر بدأتا بخمسين ألف دينار، ومشروعات روبيكون الآن تبلغ قيمتها ٢٥٠-٣٠٠ مليون دولار، وقد بدأت بأفكار صغيرة، فلذلك يجب أن نزرع الأفكار العملية في الميدان.

المبادرات الشبابية التطوعية
(الفن التشكيلي ودعم المجتمع نموذجاً)

أ. غدير سعيد حدادين*

«وطني المقدَّس»

لستَ محطةً أعبرها وأبكيها حنيناً ..
ولستَ كوفيةً أرتديها لمناسبةٍ عابرةْ ..
ولا نشيداً يُسمعُ في الصَّباحْ ..
حبيبي أنتَ، وملحُ أيامي ..
وصبرُ الأمهاتْ ..
منكَ ، وفيكَ ،
وإليكَ أعبرُ كلَّ حينْ ..
في سهرِ الجنودِ على حدودِ الورد،
في تعبِ الكادحينَ لبسمةِ أطفالِهمْ،
في سُكَّرِ التِّينِ وصَلاةِ الزيتونْ،
وفي مستقبلِ الرايةِ الجامعةْ ..
فدُمْ بعزٍّ أيها الوطنُ المقدَّسْ ..

أطلقتُ مبادرة بعنوان «لوِّنها بالأمل» وظّفت فيها اللون كطاقة أمل للطفل المصاب بالسرطان، وكانت تجربة جداً ناجحة في تغطية المناطق التي هي خارج عمّان، ومنها المخيمات ومناطق جنوب الأردن. وتوجهنا بها إلى فئة مهمَّشة من الأطفال خاصة الذين

---

* ناشطة اجتماعية وشاعرة وتشكيلية/ الأردن.

يعانون من مرض السرطان وإلى ذوي الاحتياجات الخاصة، وشعرت بإقبال منقطع النظير من الشباب الواعي. وقد شاهدتم عبر الفيديو الذي تم عرضه المبادرات الإنسانية والتطوعية وكيف كان الشباب بهمتهم وبسواعدهم سنداً للمبادرة، فالأمل له دور فعّال جداً في علاج مرض السرطان.

من خلال خبرتي في المبادرة الاجتماعية الشبابية شعرت بأهمية وجود أساسيات نكون قادرين على المضي وفقها في العمل التطوعي، كون هذا العمل غير ربحي، لكنه يضيف لمسة إنسانية لحياتنا. فمن أبرز الأهداف التي نسعى إلى ترسيخها أنَّ المبادرات الشبابية والعمل التطوعي يمثلان تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، وتنمية حبّ المشاركة، وحماية الشباب من المسلكيات التي تؤدي إلى الأنانية والاضطراب الاجتماعي. وكذلك تعزيز شعور الانتماء للوطن عند الشباب، وهذ أمر مهمّ، فأي مبادرة اجتماعية ينبغي أن تكون ركيزتها الانتماء للوطن. ولهذا على الشباب أن يتمتعوا بروح المبادرة والمشاركة في صنع القرار، فالعمل التطوعي يجب أن يكون عملاً نخبوياً في إطار من المشاركة الشعبية الشاملة لجميع القطاعات، دون استغلال الجهود الجماعية في مصالح فردية. والمبادرات التطوعية هدفها كذلك بناء القدرات لدى الشباب. ولا يخفى ما للإعلام من دور في تسليط الضوء على المبادرات، وإنجاحها، وبخاصة في المجتمعات الخاضعة للعادات والتقاليد. فعند تنظيف البيئة المحيطة بك ينبغي أن تستبعد ثقافة العيب. وأشكر هيئة شباب كلنا الأردن وفريق Jordan Riders للدراجات على المشاركة في مبادرتي وجهودهما الكبيرة في خدمة الوطن.

مبادرة «لونها بالأمل»

هي مبادرة في المسؤولية الاجتماعية، تأسست عام ٢٠١٥، وشعارها «ليس الأمل مادة ولا فكرة، إنه الموهبة، وبي أمل»، وركيزتها الإنسانية تنطلق من الإيمان بمبادى الحقوق الأساسيّة للطفل وتنمية الطفولة ورعايتها، وفقَ ما نصَّت عليه مواثيق حقوق الطفل الدولية والإقليمية، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الطفل، وميثاق الطفل العربي، ولا سيما في المجال المتعلق بالرعاية والتربية الخاصة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة (وتحديداً الأطفال المصابين بمرض السرطان) والأطفال الأكثر

احتياجاً، والإسهام في ضمان الاندماج الاجتماعي لهؤلاء الأطفال بما يكفل لهم حياة طبيعية ومُنتِجة، وأيضا الأطفال المحرومين والذين يعانون من التشتت والتشرد وويلات الحروب والدمار.

أهداف المبادرة

١- تعزيز الطاقة الإيجابية الخلاقة عند الأطفال بممارسة إبداعية وإنتاجية، وانتشالهم من ظلال الاكتئاب إلى مساحات الضوء في التفاعل والاندماج مجتمعياً بما يتناسب ويراعي حالتهم المرضية.

٢- تعزيز الحاضنة الاجتماعية وروح التضامن الاجتماعي العام في مواجهة المرض، ومأسسة هذه الحاضنة بتشريعات وبرامج تكفل لها الفاعلية والاستمرارية.

٣- تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للأطفال وعائلاتهم بصورة مباشرة.

٤- تجنيد الدعم الاجتماعي والثقافي والإعلامي والمادي ليصبح ثقافة اجتماعية إيجابية مدارها الشعور بالمسؤولية تجاه هذه الفئة لا الشفقة والإمتنان.

٥- التواصل وتبادل الخبرات عربياً وعالمياً على هذا الصعيد.

٦- إقامة المعارض الفنية (من أعمال الأطفال المرضى والمحرومين والذين يعانون ويلات الحروب والدمار) التي من خلالها يتحدث الطفل عن معاناته والتعبير باللون والرسم عما بداخله من أحلام وانفعالات نفسية يخرجها على الورق.

٧- العمل على إدخال القراءة عن طريق القصة واختيار القصص التي تعمل على إعطاء الطاقة الإيجابية ومقاومة المرض، وجعل الطفل المصاب يتحدث عن مرضه على أنه محنه يمر بها خلال وقت قصير وستزول. والاهتمام بفكرة مشاركة الأهل المرافقين له بورش العمل مما يساعد في الدعم المعنوي والنفسي ويشجع الطفل المصاب وكذلك يؤكد دور الأسرة والأهل في هذا المضمار.

الرؤية

إن تحويل موهبة الأمل إلى مقاومة اجتماعية ونفسية وعملية إبداعية، تستند إلى قيم المشاركة والمحبة والإحساس الجمالي؛ هي الفكرة التي تقوم عليها المبادرة، في إطار من الالتزام الإنساني بتوفير متطلبات رعاية حاجات الطفل النفسية والبيولوجية والروحية

والاجتماعية، مع مراعاة المتطلبات الخاصة بالأطفال الذين تتوجّه إليهم المبادرة ضمن بيئتهم الاجتماعية، لكي يكونوا قوة فعل ومشاركة في الحياة الاجتماعية، وبهذا المعنى فإن مبادرة لونها بالأمل ليست جهداً فردياً؛ بل هي تعبير عمليّ عن تكامل الجهد الاجتماعي الجماعي، وبالتالي هي مبادرة تكاملية وليست تنافسية، تُكمل مع غيرها من المبادرات أوجه المسؤولية الاجتماعية إزاء الأطفال المصابين بأمراض أخرى مثل التلاسيميا والإعاقات بشتى أنواعها، وبما يخدم المساهمة في معالجة قضايا اجتماعية أخرى ذات مساس مباشر برعاية الطفولة وتعزيزها.

إنّ لون الابتسامة الجميلة المليئة بالحيوية والعطاء على وجوه الأطفال هي من أنبل لوحات الحياة النابضة بالحب والخير والجمال ... في رحلة اكتشاف التعبيرات المدهشة، وسحر التفاعل مع جماليات الألوان والخطوط، وإبداع عالم من الفرح، بذرتُهُ الحقيقية في حقول الطفولة النضرة رغم معاناة المرض والفقر أحياناً.

كما أن اكتشاف المواهب عند صغار السنّ في الأحوال العادية يحتاج إلى تعلُّم وتدريب وتنمية لحسّ التعامل مع هذه القلوب النقية، لكن في حالة الأطفال الذين يعانون المرض أو الفقر أو تخلو بيئاتهم من المحفزات للاهتمام بالفن فإن الأمر يحتاج إلى المزيد، إلى شجاعة من نوع خاص في اكتشاف وفهم بسالة القلوب الرقيقة التي تدافع عن أملها بقوة الفن والإحساس بالحياة بأكثر مما نتصوّر أنه موجود في دنيا الطفولة. فهي مبادرة تنتصر لحقيقة الإنسان وقيمة الأمل، وتستنبط الدروس والخبرة من طاقة المحبة الفطرية في النباتات الصغيرة لنماء الحياة ...

الفئات العمرية المستهدفة

من (٦ – ٩) سنوات

من (٩ – ١٢) سنة

من (١٢ – ١٥) سنة

ذكور وإناث على حد سواء

مبادرة «عمّان في عيون أطفالها»

جاءت مبادرة «عمّان في عيون أطفالها» -بالشراكة مع أمانة عمّان الكبرى- تأكيداً لاتساع أفق اللون في التعبير عن الأمل في نفوس الأطفال، فعمّان ليست مجرد بنايات وأسواق وشوارع تزدحم بالنهار، وأضواء تتشابك فيها الألوان وهي تستقبل أماسيها على وقع خطوات الليل ... عمّان هي روح قبل أن تعدّ مكاناً، تحملُ عبق تاريخ حافل ما تزال أطيافه تحوم حول قلعتها منذ عصر بني عمون، بُناتُها الأوائل، مروراً بكل مَنْ انتموا إلى روحها من شعوب حضارات الشرق والغرب ووشحوا آثارهم على أردان ثوبها، حتى ائتلقت بالعروبة وفاضت أرجاؤها بها عزاً.

وعمّان هي حضارة المحبة والتآلف والتعايش، إنها اللمسة الحانية على أبنائها وساكنيها وزائريها ومَن مروا بها، ومَنْ يطوف بهم الحنين والشوق إليها. عمّان بأدراجها التي تشبه القلائد على صدور العظماء تصعد بك إلى فضاءٍ من أنفاس الصباح المعطرة بياسمينها، وتسير وإياك في جُنبات ذكرياتها هامسةً، وينصِتُ الغروب لتخبرك بكلّ حكايتها في نظرة عاشق، وضحكة طفل، والتفاتة صبية نحو لازورد السماء وأفق الورد والشيح والريحان، الذي يحتضن بيوتاتها الدافئة وأسراب اليمام.. إنها التفاصيل المنقوشة على ثوب الجدّة وخطوط كفّيها وجبينها، وهي عطر شتلة غرستها الأم على نافذة إطلالة غردت لها عصافير الحيّ .. إنها حكاية إنسان ومكان، وتقاسيم على أوتار قلوب تحتضن المدينة والزمان، إنها لمسات الروح على بياض الأحلام وجدران الفيّ!

هذه المعاني هي هدف المبادرة نحو اكتشاف جمال عمّان بعيون أطفالها وروحهم، ومشاركة الجميع في بهجة الاكتشاف فناً وفكراً وعملاً، من أجل أن تبقى عمّان صرح أصالة وعنوان حضارة ورمز انتماء للأردن الحبيب.

نقاش مفتوح

د. خير الدين حسيب/مؤسس مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت/لبنان

أنا سعيد بهذه المبادرات، فإحدى الظواهر السلبية في مجتمعاتنا ضعف روح المبادرة. وعلينا أن نستفيد من هذه التجارب لتشجيع آخرين على المبادرة. وقد تكون وسائل الإعلام المتاحة لهذه المبادرات محدودة، ومركز دراسات الوحدة العربية مستعد بكل وسائله لنقل هذه التجارب، ومنذ ٢٥ سنة ونحن نعقد مخيم الشباب القومي العربي، للشباب والشابات بين سنّ ١٧ و٢٤ سنة للمشاركين، وسنوياً نستقطب ١٥٠ مشاركاً مدة أسبوعين في شهر آب ونأخذهم في جولات مختلفة ويعقدون هم أنفسهم ندوات ومحاضرات.

وعلى الرغم من قصر المدة لكنني حضرت بعض الجلسات الختامية، يوفر مركز دراسات الوحدة العربية إمكانية الاشتراك في المخيم، والمشترك يدفع فقط تكاليف السفر ويمكن أن نساعده في جزء منها. ومن هنا فإن مركز دراسات الوحدة العربية يضع تحت تصرف سمو الأمير الحسن بن طلال التسهيلات اللازمة لاشتراك الذين قدموا هذه المبادرات أو غيرهم، لحضور مخيم الشباب القومي العربي في شهر آب/أغسطس، وسيعقد في لبنان أو في غير لبنان، وذلك لعرض هذه التجارب حتى يستفاد منها. إضافة إلى هذا فإنَّ مركز دراسات الوحدة العربية يضع مجلته ووسائله الأخرى تحت تصرفكم، فلنا أربع وقفيات في المركز؛ وقفية جمال عبد الناصر، ووقفية عبد الله الطريفي، ووقفية عبد المحسن قطان في القضية الفلسطينية، ووقفية جاسم القطامي في الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونحن في هذه السنة بصدد إنشاء وقفية بمليون دولار للشباب، وحصيلة الوقفية هذه في لبنان تجلب لنا من فوائدها خمسين ألف دولار، ستخصص لمؤتمر السنة الرابعة لحوالي ١٠٠-٢٠٠ شاب وشابة يتناولون مواضيع ويقدمون أوراق، وهم أيضاً يديرون الجلسات ويترأسونها، بالإضافة إلى هذا لدينا في المركز مشروع أطروحات الدكتوراه الشبابية لمن أعمارهم تقلّ عن ٣٥ سنة، وسيتم نشر ١١٤ أطروحة دكتوراه.

رئيس الجلسة: أ.د. جواد العناني

شكراً، فقط أريد أن أتحدث بكلمة موجزة فأنا مطلع على نشاط وعمل مركز دراسات الوحدة العربية الذي مقره بيروت والذي يديره منذ نشأته د. خير الدين حسيب. وقد ساهمتم كثيراً في مشروع الوحدة العربية، نشكرك على هذه المبادرة التي يجب أن يُستفاد منها.

متحدث

صحيح أنَّ مبادرة العمل التطوعي والخدمة العامة تلبي احتياجات المجتمع المحلي، ولهذا يجب أن نبحث عن احتياجات هذا المجتمع ونعمل على تلبيتها، ويا حبذا أن يكون هذا تحت مظلة منتدى الفكر العربي. وعملية البحث هذه يمكن أن تتم عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الشباب وطلبة الجامعات الأردنية، ومن ثم البحث عن الجهات الداعمة، كما في مبادرة البنك المركزي.

د. حسن المومني - مدير مركز اللغات في جامعة الطفيلة/الأردن

أود أن أتحدث عن تجربة قمت بها في أمريكا، فقد كنت أعمل Proof reader في مركز الكتابة في أمريكا في جامعتي، وعندما عدت إلى جامعة الطفيلة نقلت الفكرة للوطن وأسست في داخل الجامعة مركز كتابة شبيه بما كنت أقوم به، وعملنا على تشغيل طلبة بمركز الكتابة، وأصبح الطلبة الأقوياء يساعدون الطلبة الضعفاء.

المقلق في العالم العربي كله عدم وجود فن صناعة الفكرة البحثية، فكيف تستطيع الجامعات التغلب على هذه المشكلة؟ ولماذا لا يصار إلى إنشاء مراكز مختصة في الجامعات الأردنية بالتفكير الناقد والإبداعي؟ فعندما تأتي إلى الأردن لطرح أي فكرة في الجامعات الأردنية يضعون التمويل عقبة أمام تنفيذها، مع أن الأمر لا يحتاج إلى تمويل كبير. نحن نخفق دائماً في صناعة الفكرة البحثية، على خلاف ما هو موجود في الغرب، حيث يدعمون أي فكرة إذا أقنعتهم بها وبأهميتها وضرورتها.

أ. عمر حمد - مدير مدرسة، تربوي ومتطوع في جائزة الحسن للشباب/الأردن

أسعدنا هذا الذي سمعناه في هذه الجلسة، لأنه يصب في مصلحة الشباب وفي الاهتمام بهم وتوجيههم وإعطاء الفرصة لهم للمشاركة والاعتماد على النفس والاستقلالية في

اتخاذ القرار. السؤال المطروح على الرغم من ازدهار التعليم العالي في الأردن، وعلى الرغم من أنَّ التعليم صانع للمستقبل، إلا أنّ التعليم لم ينعكس على شبابنا في الأردن بشكل خاص والمجتمع العربي بشكل عام في التطوير والارتقاء والريادية والإبداع والمشاركة في الأعمال، فهل الإبداع نتيجة التعليم العالي أم نتيجة ضعف التعليم؟

أ.د. محمد ربيع - عضو منتدى الفكر العربي/الأردن

كل إنسان يستطيع عمل مبادرة ويبدع. ولي في هذا الشأن إنجازات في جامعة الكويت، سواء وضع نظام الساعات المعتمدة، أو تأسيس مجلة «العلوم الاجتماعية» ورئاسة تحريرها. كل إنسان يستطيع أن يعقد زمام المبادرة وأن يبدع.

لا يجوز أن نركِّز على الجنس في انتمائنا بل على العامل الثقافي والجغرافي، لأن من يؤمن بالله وأنه هو الذي خلقنا يعرف أننا كلنا أتينا من جنس واحد. فليس هناك بيننا أجناس أخرى، في كل العالم نحن جنس فنقول الجنس البشري. لا أحد منا اختار دينه ولا الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فالديانات لها شريعة واحدة تُساوي بين البشر، وهذا ما ينبغي أن يكون أساس التسامح والتعامل بين الشباب.

أ. سيف الحمود- جامعة اليرموك- طالب هندسة مدنية/الأردن

تحدثت الأخت امتنان والأخت غدير عن أننا نستطيع اكتشاف الشباب المبدع، لكن الشخص الذي يملك إبداعاً وعمره ١٢ سنة ويتجاوز إبداعه إبداع أشخاص في عمر ٣٠ و٣٥، كيف لنا أن ندعمه؟

ثم إنَّ الأعمال التطوعية ليست مقصورة على فئة معينة، فكلنا يد واحدة، وعلينا أن ندعم بعضُنا بعضاً. وبهذا نصبح مجتمعاً مبدعاً يحب التطوع ويتطلع إلى المبادرة.

أ. ميساء الشوابكة- الجامعة الهاشمية- سنة ثالثة هندسة زراعية/الأردن

أنا من طلاب جائزة الحسن منذ ٩ سنوات، وحاصلة على الجائزة الذهبية والجائزة الفضية والجائزة البرونزية. كل واحد منّا لديه قدرة على الإبداع، لكن جائزة الحسن هي التي فتحت لنا طريق الإبداع. فشخصيتي انصقلت عن طريق هذه الجائزة التي نمّت فينا روح التعاون وزادت من ولائنا وانتمائنا للوطن، فشكراً لسمر كلداني ولجائزة الأمير الحسن وكل طاقم جائزة الحسن.

د. خلود الخياط الدجاني- طبيبة وأستاذة في جامعة القدس في طب المجتمع/فلسطين

واضح أننا نحتاج في أنظمتنا التعليمية إلى بعض المرونة. فقبل أسبوع تم إقرار قانون التعليم الجديد في فلسطين، ومن أهم القضايا التي أُقرَّت تسريع التعليم، وهذا يتيح للطلبة فرصاً أفضل من جهة التحصيل العلمي بما يناسب القدرات العقلية. ولا يخفى أن الصحة المدرسية في الأردن أصبحت تغطي الحاجات الطلابية في المدارس ورياض الأطفال والجامعات، وهي الحقل الذي يوجد فيه المبدعون، لكن إمكانية اكتشافهم المبكر أكثر يعتمد على بعض الاختبارات التي تُجرى للطلبة، وللحصة المدرسية دور في اكتشاف الموهوبين والمبدعين، وهذا كله بحاجة إلى أخصائيين، ونحن بحاجة إلى أن ننمي التخصصات لنتمكن من القيام بهذا الدور.

المهندس طلال الجبور/الأردن

أنا بدوي عربي الأصول قومي الانتماء. لقد دخلنا الإصلاح بمنطق الناي والربابة وكل ما يملك العربي من مواهب الخطابة، ودخل العصر غيرنا بالعلم والمعرفة والكتابة... فهل فعلاً يوجد مشروع يرى ويعمل على إيجاد دور للشباب؟

أ. مهند الطروانة- جامعة البترا/الأردن

ما هي اللجان المسؤولة عن اكتشاف المواهب وقدرات الأيتام كونهم من أفراد المجتمع بمن فيهم مَن يُقيمون في مؤسسة SOS؟

متحدِّث

نحن معنيون باكتشاف حالات الإبداع بقدر عنايتنا بخلق حالات إبداع وإيجاد بيئة حاضنة للإبداع. وهذا الأمر يبدأ من سياسات التعليم ولا ينتهي بأداء المعلم في الغرفة الصفية أو في غرفة المحاضرات. فمناهجنا وطريقة تطبيقها والبيئة الموجودة لا تساعد على خلق حالة إبداع. فنحن ما زلنا نتحدث عن مهارات تفكير دنيا وعن مهارات عقلية دنيا وحفظ واستذكار، وهذا توارثناه من مدارسنا وامتدَّ إلى جامعاتنا، فلا تطرح المناهج استراتيجيات فعّالة تجعل من الطالب كائناً متفاعلاً منتجاً، قادراً على توظيف خبراته العلمية في واقع عملي.

أ. عمر الهزايمة - قوات الدرك/الأردن

أنا أحد أبناء جائزة الحسن وخرّيج جامعة اليرموك، التي لها الفضل بإشراكي في برنامج الجائزة. وأتمنى أن تحذو بقية الجامعات الأردنية حذو جامعة اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا من حيث دفع الطلبة نحو العمل التطوعي، من مثل صيانة مساكن الفقراء التي بدأتها جامعتا اليرموك والتكنولوجيا منذ العام ٢٠٠٧.

متحدثة

نلاحظ أنَّ الأمهات والآباء لا يربطون الإبداع والموهبة بالتحصيل العلمي. فالآباء والأمهات دائماً يحصرون قدرات أبنائهم في قمم التحصيل العلمي، ولا همّ لديهم سوى أن يتفوق أبناؤهم دراسياً، فلا يتركون لهم فرصة الكشف عن مواهبهم، ويمنعونهم من التعبير عنها من خلال الأنشطة الفردية والجماعية، كالانتساب للنوادي المختلفة. ولما كنا ننتظر الجهات الأخرى لتكتشف مواهب الأبناء وإبداعاتهم. ينبغي أن يكون لأولياء الأمور دور.

فهل المشاركة في الجائزة محصورة فقط بالمدارس؟ وهل بالإمكان أن يشترك فيها من هم خارج المدارس والجامعات وعلى مسؤولية الأهل؟ وهل هناك رسوم للمشاركة أم أن المشاركة فيها مجانية؟

أ. قتيبة الناجي- جامعة اليرموك/الأردن

لنعترف أنَّ في مجتمعاتنا مَن يقتل روح العمل التطوعي في نفوس الشباب، والأمثلة في الواقع كثيرة، سواء داخل الجامعات أو في المجتمعات المحلية، وربما تكون قضية التمويل إحدى العقبات الرئيسية في هذا الشأن.

أ. ليليان جوارنة- طالبة إعلام في جامعة اليرموك/الأردن.

أنا مشاركة وناشطة شبابية في العمل التطوعي بشكل كبير جداً، ولكن بعد التجارب التي رأيناها والدراسات التي أجريناها، وجدنا أن العمل التطوعي هو استنزاف لطاقات الشباب، خاصة عندنا في الأردن، بسبب البطالة، فهل من وجهة نظركم أن العمل التطوعي يساعد على الفكر الإبداعي فعلياً أم هو فقط استنزاف لطاقات الشباب وليس أكثر؟

أ.د. جواد العناني - رئيس الجلسة

هذا السؤال كثير سلبي، ومن المؤسف التفكير بهذا الأسلوب. لا بد من خوض كثير من التجارب، والإبداع والعمل التطوعي ليس له حدود، لأنه وسيلة لتحسين قدرة الإنسان على أن يكون باحثاً عن العمل وموجداً للفرص.

أ. حسام الزواهرة- جامعة جرش/الأردن

هل سيكون دور للجامعات والمدارس في عملية الإبداع وهل ستكون من ضمن مشاريع الجائزة ليكونوا عنصراً فعالاً فيها؟ فإذا ما كانت من ضمن المشاريع الموجودة فينبغي أن تدرجوها في خططكم المستقبلية ضمن قائمة المشاريع التي تنوون تنفيذها.

د. عبد السلام الفندي-جامعة العلوم التطبيقية/الأردن

من الضروري وجود آليه للكشف المبكر عن المواهب والإبداعات لدى الأبناء في مدارسنا وجامعاتنا. فمتى يمكننا أن ننمي المواهب والإبداعات لدى هؤلاء الأبناء بناء على رغباتهم وطموحاتهم وإبداعاتهم وليس بناء على المعدل التعليمي؟ أما آن لنا أن نستفيد من بعض التجارب الغربية ونحن نتغنى كثيراً بالغرب وتقدمهم العلمي في أن نجعل التخصصات بناء على الرغبات وليس فقط على المعدل وحده؟

أ.د. جواد العناني - رئيس الجلسة

أريد أن أضعكم في صورة القضايا الأساسية التي طُرحت، حتى نستطيع أن نتصدى لها.

القضية الأولى: ربط التعليم بالإبداع، إذ يوجد شكوى من أكثر من جهة بأن الأنظمة التعليمية لم توفر البيئة الحاضنة للإبداع، فكيف نجعل الجامعات والمدارس وما يسمى بالاكتشاف المبكر للإبداع وسيلة مطروقة عملية؟ بمعنى وسيلة لها طرقها وأساليبها. وكيف نحدد الشباب المبدعين من البداية ونتولاهم بالرعاية؟

النقطة الثانية: التذبذب في المستوى؛ بمعنى أن يبدأ الشباب صغاراً فيكونوا مبدعين ويظهرون الإبداع، ثم لا يلبثون حتى يتراجعوا، فما الذي يحول بين قدراتهم وإظهار قدراتهم الإبداعية باستمرار؟

الأمر الثالث: تشجيع قبول المبادرات الإبداعية في الجامعات.

القضية الرابعة: الربط بما يسمى الإنجاز الكمي أو ما يسمى بالمقاييس الكمية في تقييم الطلبة من ناحية وبين تخصصاتهم وإبداعاتهم، من ناحية ثانية. هل هذه عملية معقولة أو غير معقولة؟

الأمر الرابع: التركيز على دور الأهل في البيت في الضغط على أولادهم وتربيتهم، فبعض الأنواع الإبداعية إما أنها مرتبطة بثقافة العيب أو أن الأهل لا يشجعون ولا يعتبرونها ذات قيمة اجتماعية عالية. وهذا سؤال أيضاً أثير، وكذلك ربط الإبداع بآلية السوق، بمعنى كيف نستطيع أن نحور الأفكار الإبداعية هذه إلى أعمال منتجة داخل الكيان المجتمعي؟

عندما كنت في الجمعية العلمية الملكية أنشأنا شركة اسمها «جوردان تكنولوجي جروب» حتى نأخذ الأفكار الإبداعية ونطورها إلى وسائل في السوق، وبعض هذه الشركات مثلما ذكرت لكم بدأت بخمسين ألف دينار وأصبحت الآن قيمتها ربع مليار. فالعملية التراكمية عبر الزمن تؤدي إلى بناء ثروات حقيقية للأمم، وهكذا تبنى الثروات. الإبداع وسيلة لبناء ثروات الأمم وتراكمها عبر الأجيال. وأشير إلى ما تفضّل به الدكتور خير الدين حسيب، حول إشراك الشباب الأردني في المخيمات في بيروت وغيرها. وكذلك رسائل الدكتوراه.

أ. سمر كلداني/الأردن

نحن في جائزة الحسن للشباب أردنا إقناع المسؤولين التربويين جميعاً بأهمية التعليم اللاصفي، وقدرته على تحصين الشباب ونموهم نمواً متوازناً حتى نهيئهم للحياة والعمل، فأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثراً ودالة إحصائية عالية لبرامج جائزة الحسن للشباب. كانت محاور الدراسة تحسين التحصيل العلمي، فالأنشطة تزيد من التحصيل العلمي وليس العكس. وهناك محاور أخرى للدراسة مثل المساواة وتمكين المرأة والاندماج الاجتماعي والبيئة والقيادة والحياة المدنية وتحسين فرص العمل والتنمية المستدامة، فلذلك كانت المبادرة التي تبنتها جائزة الحسن للشباب. وأيضاً نشكر صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظّم على دفعه وتشجعيه لنا بالأفكار المفيدة لتهيئة الشباب للنجاح في الحياة، وأن يكون بإمكانهم إعالة أسرهم. فالدراسة أثبتت وجود آثار إيجابية. والعمل التطوعي ليس استنزافاً للطاقة. فكثير من الشباب يهدرون طاقاتهم وإمكاناتهم في ما لا جدوى فيه. والعمل التطوعي فرصة لأن يكتسب الشباب فرص النجاح في الحياة. لقد باتت وزارة التربية والتعليم على قناعة من خلال مذكرة تفاهم باستهداف الجائزة لطلبة الصف التاسع ضمن برامج التعليم اللاصفّي.

د. امتنان الصمادي: تحدثت عن برنامج القيادة الواعدة كتجربة فريدة تستحق أن يسلط الضوء عليها. وتحدثنا عن تجارب متنوعة أخرى بمدرسة اليوبيل للموهبين وتحدثت عنها تجربة جائزة سموّ الأمير الحسن، وهي رياضة بدنية وعلم ميداني كما تفضل سمو الأمير وأطلق عليها هذا الوصف. فإذاً هي عملية تكاملية ولا بد من صناعة الفكرة البحثية وأن نتبناها في جامعاتنا ليشعر الشباب بالمسؤولية، ولا بدَّ من إنشاء منابر للحوار والنقاش، فثمة أمكنة موجودة في الجامعات متاحة للفعاليات والأنشطة.

نحن في زمن نحتاج فيه إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم والقيم والأصول التي وُظِّفت توظيفاً خاطئاً. ولا يخفى عليكم أن الموهبة هي قدرات فردية منحها الله لشخص ما، لكنها تنمو بالإبداع حينما يجد التشجيع والدعم من الأفراد والمؤسسات. وما المانع من اقتطاع نسبة من الضرائب توضع في خزينة خاصة من أجل رعاية الموهوبين والمبدعين في أي مكان وفي أي مؤسسة. ثم نحن نحتاج إلى إعادة بناء المناهج على مستوى الجامعات وعلى مستوى المدارس لإنقاذ أبنائنا من تأثير الفكر الظلامي.

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال: أعبر عن امتناني الكبير فهنالك روح في هذه القاعة. الروح التي نتحدث عنها هي روح المشرق العربي. وقد دعوت لإعمار جديد للمشرق العربي. فالمشكلات التي تبحث في هذه الجلسات تتعلق بالإنسان الفلسطيني والسوري واللبناني والأردني والعراقي.

لقد آن الأوان لأن نتحدث عن الوحدة العربية. إن المغرب العربي يشعر -مع احترامي للجميع- أن هنالك بُعداً ومسافات فيما بيننا، ونحن في هذه المنطقة من العالم نشعر بأن هنالك بُعداً ومسافات تُباعد بيننا. وعندما نتحدث عن «وطني المقدس»[1] فلا مجال لليأس، فكل مدماك من هذه المداميك عبر اللقاءات الفرعية سيكون جزءاً بعد ذلك في المعمار الجديد؛ الإعمار الإداري المشرقي الذي يذكّر بأننا نحن العرب نتقدم بالرغم من كل الصعوبات، فأهدافنا تخدم كرامة الإنسان العربي على هذه الأرض.

أشكركم على هذا العطاء، وأنا ممنون بوجود الدكتور خير الدين حسيب في هذا اللقاء، وأعتقد أن الدعوة مفتوحة لكل الآراء لأن تسهم في الاستنهاض بمشروعنا العربي الجامع. وشكراً لكم جميعاً على هذه المستويات الجيدة التي استمعنا إليها.

---

(١) عنوان قصيدة ألقتها الشاعرة أ. غدير سعيد حدادين خلال هذه الجلسة.

الجلسة الختامية

الجلسة الختامية

د. محمد أبوحمّور * : أرحب بصاحب السمو الملكي ومشاركته لنا في الجلسة الصباحية وورش العمل، وفي الجلسة الختامية هذه.

على مدار الأمس واليوم كانت هناك خمس جلسات، وهذه الجلسات تناولت محاور المؤتمر الشبابي السابع الذي جاء تحت عنوان: «التعليم الإبداع والشباب والاستثمار نحو رؤية عربية مشتركة». وقد تمخض عن هذا المؤتمر عدد من التوصيات، والعديد من التوجهات نحو رؤية عربية مشتركة. فنحن بناءً على توجيهات صاحب السمو الملكي قمنا في منتدى الفكر العربي بعقد عدد من الجلسات تتعلَّق بالميثاق الثقافي العربي ومشروع النهضة الفكرية العربية. وهذان المشروعان هما سلسلة من المواثيق التي أصدرها المنتدى، وإن شاء الله في المستقبل سوف يكون عندنا ميثاق بيئي وسياسي وشبابي ضمن مشروع النهضة الفكرية العربية، ولا سيما أن الشباب العربي يعاني من الإحباط، فنحن بحاجة إلى التركيز على المشكلات والابتعاد عن الاختلافات. ويشاركنا أ.د. صلاح جرار الذي أشرف على إعداد المسودة الأولى للميثاق الثقافي، ولدينا منه نسخة معدلة ومنقحة ولكنها ليست النسخة النهائية، وإنما سيتم أيضاً مناقشتها في اجتماع الهيئة العامة للمنتدى. ويشاركنا كذلك د. منذر حدادين الذي أشرف على وضع المسودة الأولى من مشروع النهضة الفكرية العربية، والتي أيضاً تمت مناقشتها في جلسات متعددة. ونحن

* الأمين العام لمنتدى الفكر العربي.

الآن في انتظار توجيهات صاحب السمو الملكي بعد العديد من المداخلات والنقاشات والحوارات التي تمت في أروقة القاعات وفي أروقة المؤتمر، وكذلك كانت هناك توجيهات واضحة لصاحب السموّ بتخصيص يوم يزور فيه الشباب المشاركون عدداً من الجهات الداعمة والجهات المعنية بإيجاد فرص عمل، سواء للأردنيين أو السوريين، مثل الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، ومؤسسة كير العالمية، وجمعية كاريتاس الأردن.

تعقيب لصاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال المعظّم

اسمحوا لي أن أعرب عن جزيل الشكر والعرفان والتقدير لكل من أسهم في الجلسات التي عبرت عن المرتكزات غير النمطية التي يقوم عليها مشروع التربية والتعليم. كنت من الذين أسفوا على تغيير بعض المسميات الوزارية في العالم العربي بينما أصبحت وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم. وكما قيل في إحدى الدول العربية: نتحدث عن التعليم العالي والتعليم العام. فالتعليم العام هو جزء لا يتجزأ من تنشئة الجيل الجديد، فبدلاً من أن نعمل من أجل المشاريع الريعية والنفعية علينا أن نعمل من أجل المستقبل، ومن أجل ما يسمى في بعض البلدان العربية بالموارد البشرية أو تنظيم سوق العمل، إلى غير ذلك من المسميات. فأرجو أن أحظى بموافقتكم جميعاً في أن أقترح على مجلس أمناء المنتدى أن لا يترك الأمر هكذا.

هنالك جملة من التوصيات لا بد أن تقدم لجهة ما، كأن تكون الجهات الرسمية المعنية بتنفيذ هذه التوصيات، فالتعليق واللاتعليق والاعتذار عن التعليق هو بحد ذاته دليل على أن هذه المشروعات الرتيبة هي نتيجة لترتيبات إدارية تتأثر بمصالح عامة أو خاصة ذات خصوصية لكل قطر من الأقطار العربية. ولكن حسبي أن هذا المشروع عربي؛ بمعنى جامعة كالمشروع الأوروبي، مثل مشروع إيرازموس أو سقراط، أو المشاريع التي جمعت بين خيرة الخيرة في الاعتراف بوجوب الاقتراب إلى التخصص، وإلى الاعتماد الدولي. وهذا ما نسعى إليه إن أردنا أن يكون هذا المشروع لغايات التنافس الدولي في البحث عن الكفاءات، وتفويض وتمكين المواطن للمواطنة المنشودة. فهذا الموضوع هو أيضاً جزء من تصور الإقليم الذي تحدثت عنه في الماضي، فالهندسة المعمارية الجديدة للمشرق العربي تبدأ بمداميك واضحة المعالم؛ تبدأ بالمشتركات الخلاقة، وفي هذه السنة بالذات

لدينا جملة لقاءات للجنة الوزارية العليا والدولية التي ستعقد آخر لقاءاتها هنا في عمّان العاصمة الأردنية. وأرحب بهذه الفكرة نظراً لوجود تداخل في الموضوعات وتكامل فيما بينها. فالمياه تعني الغذاء وتعني الزراعة، واستخدامات الأرض تعني الطاقة، وهذا التداخل وهذه الكتلة المتكاملة هي جزء من عملية التعليم. إذا كان الاهتمام بالأرض والدفاع عن الأرض قيمة فأرجو أن تكون تلك القيمة مرتبطة بـ «المساحة المكانية». انظروا إلى فلسطين وسورية والعراق، انظروا إلى تقسيم مناطق النفوذ لصالح الغير. فأين التكامل فيما بيننا نحن العرب؟

كيف يكون الحال عندما يتحدثون عن هذه المنطقة ويزعمون بأنهم يدركون طبيعة انتماءاتنا ويتحدثون عن هذا الانتماءات؟ اسمحوا لي أن أقول إنَّ التعليم فهرس مُحلِّل لهوية الآخر ولمفردات الآخر، الذي يقيِّم الآخر أساساً لمدخلنا عند الحديث عن المشتركات. فإذا ما عرفنا الآخر كيف سنعمل على تلك المشتركات. إنَّ التعدد في الوحدة وليس التعدد على حساب الوحدة. هنالك من يتنصل من الهوية العربية ويقول بالتعدد على حساب الوحدة. فعلاوة على أننا كنا وأصبحنا ولا زلنا عينات مختبرية للسلاح الكيماوي وللسلاح بأشكاله، أصبحنا أيضاً مختبرات لعلماء المجتمع أو الاجتماعيات. والوحدة تبدأ بنا نحن. وقضية التربية والتعليم تبرز في التحديات المتمثلة في كيفية تحديث التعليم والثقافة والسلوكيات. وأرجو مرة ثانية أن تكون ثقافة المواطنة هي السائدة بما يترتب على هذه المواطنة من حقوق وواجبات. فعندما نتحدث عن الثقافة نتحدث عن المشتركات الخلاقة ولا نتحدث عن الثقافة كبرج عاجي.

أشكر **الأستاذة سلوى السنيورة بعاصيري**، التي أشارت في حديثها إلى الظروف بالغة التعقيد التي تنتظر مستقبل الحياة العربية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. فكيف نحيي ونستنهض لنستطيع أن نواجه التحديات. وأشكر **د. خالد زيادة**، وأقول إن تراجع التعليم وتدني مستوياته ونوعيته في البلاد العربية يعود أيضاً إلى وهن الاهتمام بالآداب والإنسانيات. قال أحد شبابنا من السودان في إحدى جلسات المؤتمر: لنقلل من الاهتمام بالآداب والإنسانيات ونعظِّم من اهتمامنا بالرياضيات والعلوم

وما إلى ذلك. التنافس سيدي الكريم ليس بين الرياضيات وبين الإنسانيات، بل التنافس هو بين أدوات التعليم وكيف نرفع من مستوى العلوم والمعلومة والواعظ الديني. ونحن نقر كسياسة أن الآداب والإنسانيات ذات موقع ثانوي، وهذا خطأ فادح دفعنا ثمنه إلى أن وصلنا إلى يومنا هذا.

عندما عرضت **د. نائلة طبارة** تجربة مؤسسة أديان في نشر الريادة الوطنية لدى الشباب اللبناني- ولا أعتقد أنه يوجد في منطقتنا أكثر تعقيداً وتنوعاً من المجتمع اللبناني- أكدت أنها تجربة ناجحة، لقيامها على أربع أسس: تأمين الفرص للشباب لكونهم عناصر تغيير وتقدم لمجتمعاتهم، والشباب كأداة للتغيير بالتمكين والتفويض وتأمين رؤية تمكنهم من الإيمان بأوطانهم ومجتمعاتهم . فالمسألة ليست مسألة نصوص فقط ولكنها مسألة نفوس، وتغيير سلوكي وتوفير فرص التمكين لهم لفتح الآفاق أمامهم للحديث عن المواهب الحياتية بكل صراحة. سألني أحدهم: لماذا هيأت لصحيفة تصدر في معسكر لاجئين؟ عندما أرى أبناءنا وبناتنا من حلب وإدلب ومن أماكن مختلفة ينشئون صحيفة للحديث عن يومياتهم فإنهم يكونون قد خرجوا عن المفهوم الضيق بأنهم أرقام ولاجئين، وأنهم يتحدثون عملياً ويعبرون عما في ذهنهم وضميرهم.

أشكر **الأستاذة سمر المقرن** في حديثها عن النظام البيئي وإمكانيات التوظيف في ريادة الأعمال في المملكة. أحيي فيكِ هذا الإسهام، وأرجو أن نكون على اتفاق بأن النظام البيئي هو إنساني ومكاني، لأن هنالك اهتماماً كبيراً بالنظام البيئي من حيث الطبيعة وجمال الطبيعة وتوفير جمال الطبيعة لزيارة الآخرين. ولكن ماذا عن النظام البيئي الوقفي؟ على سبيل المثال هنالك لقاء في تركيا يعقد للحديث عن الأوقاف في العالم الإسلامي وقد آن الأوان أن نتجاوز الاهتمام فقط بالتكايا والزوايا والسبل من حيث الترميم، وأن نحول مشروع الأوقاف وإدارة الأوقاف إلى فهم سليم للفضاء الديني الإنساني في المدن الإسلامية كافة. ولدينا رصيد من الدراسات حول هذا الموضوع بالتعاون مع أوقاف القدس

لمن يريد أن يستزيد في هذا المجال. وقد دعاني اثنان للحديث والتذكير بالدعوة لمشروع الزكاة العالمي الإسلامي. وفي هذا الصدد لا نستطيع أن نميز بين التجمعات البشرية الموجودة في هذه الرقعة المشرقية لا في نسبة استهلاك المياه ولا الطاقة ولا التعليم ولا الغذاء. فقد أصبح هذا الكمّ يشكل قدرة تحمّلية مبالغة في قدرتنا على أن نستمر في تحمل كل هذا العبء. إذا كانت المساعدات وجلّها خارجية تتلاشى وتتناقص فالسؤال الأخلاقي -وأعود للميثاق الثقافي- هل سيصبح ميثاقاً ثقافياً جافاً؛ أي بالحديث عن آليات وأدوات الثقافة دون أن ننسب هذه الثقافة في هذا الزمان وهذا المكان للإيمان بالماضي وقدوة الماضي والعمل على المستقبل في آن معاً. أقول في هذا الإطار إذا تحدثنا عن البعد الأخلاقي للثقافة فدعونا نتحدث مرة ثانية عن النظام الإنساني أو الإقليمي العالمي الجديد، وأن نحترم بعضنا بعضاً.

لنذكر بين الفينة والأخرى أن ولوج وخوض الحروب أرخص على الجهات الممولة من خوض السلم. وكلمة السلم لا تعني السلم مع الآخر، بل تعني في إطار خارجي، الإطار الذي وصفته بأنه عربي مسلم مشرقي. أنا أتحدث عن السلم في إطار الشبكة الداخلية فيما بيننا، وأما السلم مع المحيط البيئي فأذكركم مرة أخرى بالكلمة العربية الأصيلة: «الحِمى»، «يا حامي الحِمى». وأشكر لأصدقائنا في لبنان الفضل والريادة في هذا المجال لأنهم أدخلوا كلمة الحِمى إلى قاموس المنظمة العالمية لحماية البيئة . لا بد من نشر ثقافة الحوار الديمقراطي، ولا بد من سن هذه النواميس الكريمة في مرحلة مبكرة من عمر النشء، ونشر ثقافة الريادة والإبداع والابتكار.

أشكركم وأسلم عليكم.

إضاءات على طريق مشروع الميثاق الثقافي العربيّ

أ.د. صلاح جرّار*

لا تستطيع أمّة من الأمم أن تنهض من غير أن تستند ابتداءً إلى مقوّمات وقواعد ثابتة ومشتركة بين أبنائها، فالأمم التي أنجزت نهضة حضارية حقيقية ومستمرّة عبر التاريخ البشري وعلى امتداد الجغرافيا البشرية، هي تلك التي زرعت في طيّ مشاريعها عوامل النهضة والتطوّر والتجدّد والفاعلية والاستمرار، وهي ذاتها التي أقامت مشاريعها النهضوية على جوامع ثقافية مشتركة بين أبناء الأمّة، من غير أن تغضّ الطرف عن الجدوى التي يمكن أن تجنيها من التنوّع الثقافي الذي تشتمل عليه الأمّة.

ولذلك فإنّ بقاء أيّ أمّة وضمان استمرارها في التقدّم وامتلاكها القدرة على مواجهة التحديّات والتعاطي مع المستجدات مرهون بمتانة قواعدها ومنطلقاتها الثقافية من فكر وعقيدة ولغة وقيم وعادات ومبادئ، وإسهام في الحضارة الإنسانية استناداً إلى منطلقاتها الثقافية الراسخة.

وما إن تصبح هذه الثوابت والمنطلقات والجوامع المشتركة مهدَّدة من أي جهة، فإنَّ الأمّة ووجودها وهويتها وبقاءها تصبح في مرمى الخطر، وعرضة للتداعي والانهيار والاستضعاف والاستعباد والضياع.

ولا يعني التشبث بالثقافة الالتصاق بالماضي بغثّه وسمينه، بل يعني أيضاً التشبُّث بالحاضر ومعطياته والمستقبل وأحلامه وتطلّعاته، فالثقافة يمكن أن تسع الكون كلّه، ولكنّها لا تعني أبداً أن تأخذ من الآخرين دون أن تعطي، فالثقافة الحقيقية التي تستند

---

* وزير الثقافة الأسبق، وأستاذ اللغة العربية وآدابها والأدب الأندلسي في الجامعة الأردنية، وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

إلى الثوابت المشتركة للأمة هي التي تحرص على أن يكون عطاؤها أكثر من أخذها، فما فائدة ثقافة أي أمّة إذا لم تسع إلى إفادة البشرية من خلالها؟

وبالعطاء –إنتاجاً وتأليفاً وإبداعاً وابتكاراً– تستطيع الثقافة أن تواجه كلّ التحديات الراهنة والمتوقَّعة.

ومن هنا فإنّ الحفاظ على الثقافة وتفعيل دورها في حياة الأمّة هو شرط أساسي من شروط المحافظة على الأمّة وعلى هويتها، وعلى دورها في البناء الحضاري الإنساني.

ولمّا كانت الثقافة العربيّة في هذه الأيام، ونتيجة لعوامل كثيرة، تتعرض لكثير من الأخطار والتحدّيات والهزّات التي يمكن القول إنّها هزّات عنيفة خلّفت آثاراً واضحة على قيم الأمّة وسلوكياتها ومعتقداتها وأفكارها ولغتها، ممّا يهدّد بمجمله وجود الأمّة وأرضها وحريّات أبنائها وخيرات أرضها ومستقبلها، فقد بات من الضروري أن يلتفت المسؤولون في الوطن العربيّ من أقصاه إلى أقصاه إلى أهمية الثقافة، والعمل على تحصينها والمحافظة على أمنها قبل فوات الأوان.

ولمّا كانت ثقافتنا العربيّة مهدَّدة أحياناً ومستهدفة أحياناً أخرى، من الخارج حيناً ومن الداخل حيناً آخر، نتيجة غياب الوعي أو تراجعه أو بفعل الثورة المعرفية الكونية الحديثة، ممّا أدى إلى اختلاط الحقائق بالأوهام والأباطيل والأضاليل والأكاذيب وسواها، فقد بات من الضروري أن يتداعى أصحاب الرأي والفكر في الوطن العربيّ إلى وضع ميثاقٍ ثقافيٍ عربيّ يكون هدفه حماية الثقافة العربيّة وأمنها، وتوعية أبناء الأمّة بأهميتها وتفعيل دورها في حياتنا، والدفاع عن ثوابتها، كيما تظلّ عاملاً من عوامل وحدة الأمّة وتلاحمها.

وفي هذا المضمار أدعو إلى تشكيل لجنة مصغّرة تكون مهمتها الاطّلاع على أبرز ما كتب في هذا المجال، وما يخلص إليه الأساتذة والمفكرون الأفاضل المشاركون في هذه الندوة، ثمّ تقوم اللجنة بصياغة الميثاق الثقافي وفق القواعد والأصول المتبعة في صياغة المواثيق المماثلة، على أن تشمل بنود هذا الميثاق مختلف العناصر المتَّصلة بالثقافة العربيّة، مثل:

دور الثقافة في النهوض الحضاري، الأمن الثقافي، المؤسسات الثقافية العربيّة، اللغة العربيّة ومشكلاتها، احترام التنوّع الثقافي وتوظيفه لصالح الأمّة، الترجمة والتأليف والنشر، المحافظة على التراث المادي وغير المادي، المحافظة على مقدّسات الأمّة ورموزها، دعم الإبداع والمبدعين، محاربة الأميّة بمختلف أشكالها وصورها، دور الآداب والفنون، الإعلام الثقافي، وسائل التواصل الاجتماعي والثقافة، التكنولوجيا في خدمة الثقافة، الثقافة والاقتصاد، الثقافة والتعليم، الحريّات الثقافية، الثقافة في مواجهة التطرّف، التبادل الثقافي العربيّ، القراءة والمكتبات، وغير ذلك من المسائل المهمّة.

مشروع النهضة الفكريّة العربيّة
«تصــور أولــي»

أ.د. منذر حدادين*

يمرّ الوطن العربي منذ عقود بحالةٍ من التغيُّرات المصيرية العميقة، انعكست آثارها على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفجَّرت العديد من القضايا التي تمسّ المواطن والإنسان العربيّ بشكلٍ مباشر؛ بل تهدِّد هوية هذا الإنسان وحقوقه، وتنذر بعواقب خطيرة على مستقبل الأمّة وكيانها ومقدّراتها. وقد جاء تسارع الأحداث التي ألمَّت بعددٍ من الأقطار العربية خلال السنوات الخمس الماضية، أو ما سمّي بمرحلة «الربيع العربي»، ليضيفَ أبعاداً جديدة على مؤشرات الخطورة التي أصبحت بارزة الوضوح في الواقع العربي، تفتيتاً وشرذمةً وإذابةً للهُويّة العربية الجامعة، من خلال تنامي ظواهر العنف والتطرّف والإرهاب، وتغذية التقسيمات الطائفية والمذهبية والإثنية والجهويّة، وبالتالي ترسيخها في تقسيمات جغرافية وسكانية ومحاصصات إقليمية، تحددها أجندات ومصالح خارجية تريد فرض واقع جديد في المنطقة، مما يفرض إعادة التفكير بالمشروع النهضوي العربي الشامل، عبر آليات جديدة للمراجعة والاستشراف المستقبلي، وبُنى فكرية تجديدية واعية للمتغيّرات العالمية في موازين القوى، ليس على الصعيد السياسي وحسب؛ وإنما أيضاً على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي والمعرفي، واضعةً في اعتبارها أن النهضة هي عملية مستمرة (سيرورة)، ومحصلة (تشاركية) لقطاعات المجتمع كافة، في مسار وغايات (شمولية)، تبدأ بتنمية الإنسان كأساس في المواطنة المتكافئة لبناء الدولة، ويشكِّل سقفها نظاماً تكاملياً عادلاً يمكِّن الجميع من المشاركة في جهود الإصلاح والبناء، ومن ثم جني ثمار التنمية الشاملة.

---

* رئيس مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا، وعضو مجلس الأعيان/الأردن.

الدعوة إلى تصميم مشروع نهضوي عربيّ

تنبَّه مفكرون عرب منضون تحت مظلة منتدى الفكر العربيّ إلى كل ذلك، وأيقنوا أن حاجة الأمة إلى مشروع نهضوي هذه الأيام هي أشد من حاجتهم إليه في العقد الثاني من القرن العشرين، وتنادوا إلى صياغة مشروع نهضوي عربيّ محدَّد المعالم والأهداف يُعرض على نخبة مفكرين من الوطن العربيّ، ويدعى إلى الإدلاء بدلوهم فيه الشباب الصاعدون. وهذه هي المسودة الأولى للعناوين التي يتناولها المشروع.

١. الأمة العربيّة

وهي الأمة التي مقامها أراضي الوطن العربيّ ومياهه العذبة والإقليمية. ويمكن تحديد أقاليم هذا الوطن بأقطار المشرق وأقطار جزيرة العرب وأقطار وادي النيل وأقطار المغرب العربيّ، وتشترك أقاليمها في اللغة والتاريخ، وفي الإسهام في بناء حضارة الإنسان، وفي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتشترك هذه الأقاليم مَعَ جوارها بموارد المياه العذبة مثلما تتجاور في المياه الإقليمية وثرواتها.

ومثلما للوطن من الأقاليم ما تم تعداده فإن للأمة مكونات ديموغرافية يثريها تنوُّعها وتنوع ثقافاتها على محدوديتها مقارنة بالثقافة العربيّة، ففي أمة العرب شعوب من الكرد الجوار الذين ساهموا مساهمات رائعة في الدفاع عن الوطن، ومن الترك (التركمان) والشراكسة والشيشان والأرمن والكلدان والسريان الآراميين والقبط والبربر وشعوب أصولها في الكنعانيين والفنيقيين، وأخرى أصولها قَبَلية إفريقية وأصول ألبانية وصربية وغيرها، وتشارك هذه الأقوامُ العربَ في الثقافة مع وجود ثقافاتها وفنونها ونخبها الفكرية، وهي تلتقي بالعرب في التاريخ والمصير.

وفي الأمة العربيّة مكونات إثنية دينية معظمها تنضوي تحت عباءات الديانات التوحيدية: اليهودية والصابئة والمسيحية والإسلام بمن فيهم الدروز، وهذه بدورها تحوي مذاهب وفرقاً متعددة. وفي الأمة أيضاً أتباع من غير الديانات التوحيدية من مثل اليزيدية والبهائية، وديانات يعتنقها مقيمون من غير أهل الوطن قادمون من الشرق.

٢. العروبة

بعيداً عن التشدد العِرْقي القومي، فإنَّ العروبة مفهوم جامع لكل أهل الوطن العربيّ بتعدد أصولهم ومنابتهم ومذاهبهم. فخيمة العروبة الجامعة تتَّسع للعرب وإخوانهم من أهل الوطن ذوي الأصول غير العربيّة، وتتَّسع للمسلمين وإخوانهم من أهل الوطن من غير المسلمين، ويحرص هذا المفهوم على الحفاظ على ثقافات شركاء الوطن وتطويرها.

وتتبنى العروبة دولة المواطنة مع بقاء بعض الخصوصيات الدينية ضمن نطاق سيادة الدولة كالمحاكم الشرعية. ويتم فيها الاعتناء بمناهج التربية والتعليم بحيث يتم التركيز على الجوامع بين مكوِّنات الأمة وتبنّى ثقافة جامعة، مع الحفاظ على تعدُّد الثقافات لمكوِّنات الأمة. وتضمن الدولة من خلال دستورها حقوق الأفراد والجماعات وتضمن المساواة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في الأصل أو الدين أو المذاهب. وتعمل الدولة على صهر النشء في بوتقة وطنية واحدة بتعميم الثقافة الجامعة وبثها في صفوف المواطنين، حماية للوطن ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي تشكل أولوية كل فرد في المجتمع.

٣. الإسلام والتجديد الديني

يحمل المشروع النهضوي لواء العروبة، ويتناول الإسلام من حيث التزام العروبة بالدفاع عن الإسلام، فإذا عزَّ العرب عزَّ الإسلام. ويتناول المشروع الإسلام أيضاً من حيث ضرورة الإصلاح الديني.

أما مسار الدفاع عن الإسلام فتمليه تطورات الأحداث بعد انبثاق الحركات المتطرفة وأعمال العنف الإرهابي؛ إذ نتج عن ذلك اختطاف الإسلام ليقترف المتطرفون الجرائم باسمه، وتسبَّب ذلك في هجوم وسائل الإعلام في الغرب على الإسلام دون التفريق بين اختطاف المتطرفين له وبين التيار الرئيس للإسلام.

ومن متطلبات النهضة الرئيسة بدء حركة التجديد في الخطاب الديني والإصلاح الذي يمهد لهذه النهضة وتعزيز مقوماتها.

٤. النهضة الفكرية والثقافية

وتحتل هذه الضرورة مرتبة متقدمة في أولوياتنا. فهي تعطي المجتمع قاعدة انطلاق للأحسن ونحو حياة أفضل؛ إذ لا جدوى من إهمال النهضة الثقافية والتركيز على نهضة الاقتصاد مثلاً، فلا ديمومة للنهوض الاقتصادي دون قاعدة ثقافية صلبة. والفكر يغذّي الثقافة وينمّيها وينطلق بالمجتمعات إلى أهدافها بعد فهم ضرورات تلك الأهداف من قبل العامة قبل النخبة. والنهضة الثقافية تشمل الفنون والآداب من نثر وشعر ورواية وإنتاج تلفزيوني وسينمائي يعزز من مرجعياتنا الثقافية وينافس ثقافات الأمم الأخرى. وتنمية الأندية الثقافية والرياضية والعناية بالشباب. وتوعية النشء بالممارسات الإيجابية وبالواجبات الوطنية وبالمسؤولية. ولا مجال للعزلة نضربها حول أمتنا في عالم يسوده التواصل الاجتماعي والإعلامي والعلمي.

٥. النهضة الاجتماعية

وقوامها الارتكاز إلى القيم والمثل العليا في مخزوننا الثقافي والتحلّي عن طريق التربية والتعليم بالأخلاق التي تُبرز تلك القيم وتحترم الآخر، وتعطي الأهمية للتعددية التي تثري المجتمعات. وتشمل النهضة الاجتماعية تزويد البنية التحتية والخدمات للتربية والتعليم والرعاية الصحية والإدارة العامة والإسكان. كما تشمل الندوات ومواضيعها التي تهم العامَّة وإبراز القدرات المجتمعية في إخراج الفكر الاجتماعي بالأشكال التي تجذب المجتمعات إليها كالفنون التشكيلية والتمثيل الفني المسرحي والسينمائي، وتنمية التأليف في الموضوعات الاجتماعية والحثّ على التكافل والتضامن ومساعدة غير المقتدرين، وتقدير التماسك الاجتماعي في الأعياد والمناسبات الوطنية وتنمية المنتديات الاجتماعية والشبابية والأحزاب السياسية ونشاطاتها.

٦. النهضة الاقتصادية

وهي التي تحدد مستوى معيشة الناس واكتفاءهم. وهي مواءمة بين الموارد الطبيعية والمالية من جهة والسكان من جهة أخرى. ونتاجها وسيلة للتواصل مَعَ الأمم الأخرى عن طريق التجارة وتصدير المنتوجات واستيراد ما لا ننتجه من سلع ولا نؤديه من خدمات. وتعمل النهضة الاقتصادية على بلوغ مستويات المعيشة المستهدفة وتحقيق المزيد من الإنماء الاقتصادي بمعدلات تزيد على معدلات الزيادة السكانية، لتحقيق الوفر اللازم لمزيد من الإنماء.

٧. النهضة البيئية

ونعني بها البيئة الطبيعية وكذلك البيئة الإنسانية، فالأولى تتناول ديمومة الموارد الطبيعية المتجددة للاستعمال وخططاً لاستغلال الموارد غير المتجددة، وتتناول العناية بأحوال الغطاء النباتي والاكتفاء بما عليه بيئتنا من التصحُّر.

أما البيئة الإنسانية فدعامتها حق الإنسان بالحياة الكريمة وبالحرية والكرامة وبحماية هذه الحقوق بقوة القانون. وتشكيل الجمعيات التي تعنى بالبيئة بشقيها الطبيعي والإنساني.

التفاعل والتواصل بين أقاليم الوطن

في الاتحاد قوة. فلا بد من التعاضد والتآلف والتعاون بين أقطار الإقليم الواحد ثم بين أقطار الأقاليم التي يتكون منها الوطن العربي. ولا نخصُّ ميداناً واحداً أو أكثر موضوعاً لذلك، وإنما يتوجب أن يشمل كافة الميادين. وربما كانت الميادين التالية مؤشراً للبدء فيها:

أ. التربية والتعليم: بتوحيد المناهج والأهداف التربوية لرسم مسار أجيال مستقبلية متحابَّة ومتعاونة ومؤمنة بالتحام أجزاء الأمة ومكوِّناتها التعددية.

ب. الانتقال والسفر: وضمان حرية ذلك دون حواجز تحدُّ من تلك الحرية.

ت. الأمن والسّلامة العامة: لحماية المجتمعات من مخاطر على أمنها وسلامتها.

ث. حرية التجارة: سهولة انتقال السلع والخدمات بين الأقطار.

ج. إدارة الموارد الطبيعية من موارد مائية وموارد طاقة وضمان ديمومتها صالحة للاستعمال.

ح. تكنولوجيا الزراعة والإرشاد الزراعي وإدارة مواردها.

خ. التواصل بين الأحزاب السياسية والتمهيد للاتحاد بين المتشابه منها.

وسائل التعبير الجماهيري

يتبنى المشروع النهضوي الوسائل السلمية للتعبير عن الشعور الجمعي. ولا مجال للجوء إلى العنف من واقع أن الثروة الوطنية والأملاك الخاصة مصانة وواجبة الحماية.

وتركز الجماهير بقوة القانون على الأداء الحضاري في إبراز شعورها ومواقفها. وتلتزم بذلك تعبيراً عن حضارية الأمة وتراثها.

وتلتزم الدولة بالتثقيف الجمعي كي يكون أداء الجماهير حضارياً وواضحاً من خلال احترام الآخر في الأماكن والمحافل العامة.

البيان الختامي للمؤتمر والتوصيات

التوصيات[1]

برعاية كريمة ومشاركة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم؛ رئيس منتدى الفكر العربي، عقد المنتدى بالتعاون مع الصندوق العربي الاقتصادي الاجتماعي في الكويت مؤتمره الشبابي السابع تحت عنوان: «**التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة**» وذلك في عمان الأردن خلال الفترة من ١١ -١٢ نيسان ابريل ٢٠١٧، ومن أبرز ما جاء في التوصيات التي قدمها المشاركون:

١- إيلاء التعليم الأهمية التي تؤهله لمواكبة التغيرات المستقبلية، وذلك بإعادة النظر في المناهج التعليمية، بحيث تكون على درجة من المرونة الداخلية من خلال جعلها جزءاً من عملية التمكين والمنهجية، وتحقيق الكفايات والمهارات التي تؤهل الخريجين للانخراط في سوق العمل، وتحقيق التوازن بين اهتمامات الشباب والتحديات التي تواجههم، والاهتمام بالتعليم المهني والتكنولوجي في ظل الاتجاهات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي، الذي يسهم في تمكين الشباب اقتصادياً. ولا يتحقق كل هذا إلا بخروج الأنظمة التعليمية من تقليدها وسلوك سبل التجديد التي تحفز الاكتشاف والابتكار، وتجعل الطالب شريكاً في توليد المعرفة.

٢- احترام القانون والنظام والتغيير بوسائل عقلانية، وتقدير مفهوم التنوع الثقافي والتعددية الثقافية بما لهما من دور في العملية التنموية، وأثر في تنمية القدرات والطاقات نحو التماسك الاجتماعي والاقتصادي القادر على مواجهة الحركات الانعزالية ورفض الآخر، التي اخترقت حدود الدول والقارات. فبالتسامح ينشأ الفهم والحوار لصياغة حياة مشتركة بالتنوُّع.

---

(١) قرأ التوصيات بالتناوب: **الشاب أسامة حمارشة**/رئيس نادي الطلبة العرب والأجانب في جامعة اليرموك. و**الشابة براء بني عامر**/ طالبة من جامعة اليرموك.

٣- ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في دول جنوب شرق آسيا، والتجارب المؤسسية الناجحة في بعض الدول العربية، لدعم الشباب وبناء قدراتهم وتوظيفها في السياق المنتج اجتماعياً واقتصادياً، للحد من مشكلة البطالة والتوظيف، وتأهيل البيئة الحاضنة للتطوير والإبداع عربياً، مع تناول تجارب الآخرين بالتعديل والتحسين، وتأكيد وجود الرغبة السياسية في هذا المجال، إضافة إلى عناصر أساسية من الموارد وحوكمة رشيدة لإدامة التجربة وتطويرها، وتوسيع إطار الريادية ليشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية والفنية، ودعوة الإعلام ليؤدي دوراً في تعزيز الريادية، وإنشاء صندوق وطني في العالم العربي لدعم العاطلين عن العمل والتخفيف من البطالة، وإشراك الشباب في عملية صنع القرار ولا سيما في القضايا التي تخصهم.

٤- الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي حل أساسي من حلول البطالة في العالم العربي، وينبغي التأكيد على السرعة من حيث القدرة على التفكير في الحلول الإبداعية، والعمل بروح الفريق الواحد وضمن بيئة من الأنشطة المنهجية تؤدي فيها التكنولوجيا دوراً رئيسياً، وأيضاً يؤدي فيها المجتمع دوراً داعماً، والقدرة على تجاوز العوائق واختراق الحواجز، والتأكيد على قيمة التسامح في المجتمع وتعزيز الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون والمحاسبة والشفافية، من خلال هيئات رقابة مستقلة، والمشاركة في اتخاذ القرارات والتدرجية والشمولية في التمكين القانوني للشباب الذي يتطلب أن تشارك فيه الجهات الفاعلة في الدولة إلى جانب الشباب، على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني ومنها النقابات والجامعات والفعاليات الاجتماعية.

٥- السعي إلى بناء قواعد بيانات خاصة بالشباب وقضاياهم، ومتابعة تحديثها باستمرار، وإقامة شبكة تنسيق وتبادل بين مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات المعنية بالشباب في الوطن العربي، والتشبيك بين القطاعات الشبابية ورجال الأعمال، وكذلك الحد من هجرة العقول، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية، ونشر ثقافة العمل وإزالة العوائق التي تحول دون سيطرة ثقافة العيب على الشباب، وتجفيف منابع البيئات الاجتماعية والاقتصادية التي تستدعي الشباب للانخراط في الجماعات المتطرفة.

الملاحق

ملحق (١)

برعاية ومشاركة
صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم
المؤتمر الشّبابيّ العربيّ السّابع
«التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربيّة مشتركة»

(عمّان/الأردن: ١١-٢٠١٧/٤/١٢؛ فندق لاند مارك - القاعة الملوكيّة - الطابق الأول)

برنامج المؤتمر

اليوم الأول: الثلاثاء ١١/٤/٢٠١٧	
٩:٠٠ - ٩:٣٠	تسجيل المشاركين
١٠:٠٠ - ١١:٠٠	الجلسة الافتتاحيّة [القاعة الملوكيّة - الطابق الأول]
	• السّلام الملكيّ • آيات من الذِّكر الحكيم • كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ: معالي د. محمّد أبوحمّور • كلمة سعادة الشيخ د. خالد بن خليفة آل خليفة/البحرين نائب رئيس مجلس الأمناء/المدير التنفيذي لمركز عيسى الثقافي، عضو مجلس أمناء المنتدى • كلمة سعادة د.م. نزار يونس/لبنان رجل أعمال/عضو المنتدى • كلمة المشاركين: الشابّة أة. ملاك جهاد العقيلي • الكلمة الرئيسية: صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم • تكريم الداعمين للمؤتمر تقديم: الكاتبة أة. رولا نصراوين
١١:٠٠ - ١١:٣٠	استراحة

١١:٣٠ - ١:٠٠ الجلسة الأولى: التعليم والإبداع

رئيس الجلسة: دولة أ. طاهر المصري /الأردن
رئيس وزراء سابق، وعضو المنتدى

[القاعة الملوكيّة - الطابق الأول]

المقـرّرة: الشابّة أة. نادية أبو طالب
طالبة في جامعة عمّان الأهليّة

المتحدّث(١): معالي د. إبراهيم بدران /الأردن
مستشار رئيس جامعة فيلادلفيا للعَلاقات الدّولية والمراكز العلميّة/وزير سابق، عضو المنتدى

المتحدّثة (٢): سعادة أة. سلوى السنيورة بعاصيري / لبنان
المديرة العامة لمؤسسة رفيق الحريري، عضو مجلس أمناء المنتدى

المتحدّث (٣): سعادة د. خالد زيادة/لبنان
مدير المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات - فرع بيروت

المتحدّثة (٤): سعادة دة. وجيهة البحارنة/البحرين
مؤسّسة ورئيسة جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، عضو المنتدى

١:٠٠ - ٣:٠٠ غـداء

[المطعم الرئيسي Colors، وقاعة رم /طابق اللوبي Lobby]

٣:٠٠ - ٥:٠٠ الجلسة الثانية: الشباب والمشاركة وثقافة الريادية

رئيس الجلسة: دولة أ.د. عدنان بدران /الأردن
رئيس وزراء سابق، المستشار الأعلى لجامعة البترا، عضو المنتدى

[القاعة الملوكيّة - الطابق الأول]

المقـرّرة: الشابّة أة. سارة نمر حلالشه
طالبة في جامعة اليرموك

المتحدّث (١): سعادة السفير د. محمد نعمان جلال/مصر
مستشار سياسي بوزارة خارجية مملكة البحرين؛ عضو المنتدى

المتحدّثة (٢): سعادة دة. نايلا طبارة/لبنان
مديرة معهد المواطنة وإدارة التنوّع/مؤسسة أديان

المتحدّثة (٣): سعادة أة. سمر المقرن /السعودية
روائية وكاتبة صحافية

المتحدّثة (٤): سعادة دة. خلود الخياط الدجاني/فلسطين
طبيبة، وعضو منتخب في المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين

اليوم الثّاني: الأربعاء ١٢/٤/٢٠١٧

١٠:٠٠ - ١١:٣٠ ورش العمل

• **ورشة عمل (١): التنوع الثقافي، وبناء التماسك الاجتماعي والاقتصادي** [قاعة رم (١) - طابق اللوبي Lobby]

الرئيس: معالي أ.د. عبد الله عويدات/الأردن
وزير سابق؛ عضو المنتدى

المقـرّر: الشابّ أ. أسامة محمد حمزة حمارشه
طالب في جامعة اليرموك

المتحدّثة (١): سعادة دة. عبير الفقي/مصر
معهد البحوث والدراسات الإفريقيّة/كبير باحثين بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

المتحدّث (٢): سعادة د. عبد الناصر المودع - كاتب وباحث/اليمن

المتحدّث (٣): سعادة د. عقيل العوادي/سعادة دة. إشراق سامي (ورقة مشتركة)جامعة البصرة/العراق

المتحدّثة (٤): الشّابة أة. أمل المعايطة - مستشارة شؤون دولية وإعلام

• **ورشة عمل (٢): نحو رؤية مشتركة للتّعاون العربيّ في مجال الاستثمارات وحلّ أزمة البطالة**

[قاعة رم (٢) - طابق اللوبي Lobby]

الرئيس: معالي أ.د. محمّد الذنيبات/الأردنّ
نائب رئيس الوزراء ووزير سابق

المقـرّرة: الشابة صُفية بجعة
باحثة في التربية والعلاج النفسي

المتحدّث (١): معالي د. مروان عوض/الأردنّ
وزير سابق، ورئيس مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

المتحدّثة (٢): سعادة أة. خيرية الدشتي/الكويت
الأمين العام لمجلس سيدات الأعمال العرب، عضو المنتدى

المتحدّثة (٣): سعادة أة. سلوى المؤيد /البحرين
رائدة صحافية وكاتبة وفنانة تشكيلية، عضو المنتدى

المتحدّث (٤): الشاب د. مظفر الجلامده /الأردن
طبيب/أمين سرّ اللجنة الفرعيّة لنقابة الأطباء/الكرك

• **ورشة عمل (٣): تجارب ورؤى شبابية عربية (عروض)** [قاعة جرش (٢) - الطابق (١)]

الرئيس: معالي أ.د. جواد العناني/الأردن
نائب رئيس الوزراء ووزير سابق؛ عضو المنتدى

المقـرّرة: الشابة وداد الشوابكة/تربوية وكاتبة - **الشابة لينا أباظة**/جائزة الحسن للشباب

المتحدّث (١): سعادة أ.د. عبد الوهاب نورولي/السعودية (**تجربة في حل مشكلة البطالة**)
أستاذ في كلية الطب/جامعة الملك عبد العزيز/ جدة، عضو المنتدى

المتحدّثة (٢): سعادة دة. امتنان الصمادي/الأردن (**رعاية الإبداع**)
أستاذة الأدب العربي الحديث والمعاصر في جامعة قطر، عضو المنتدى

المتحدّثة (٣): سعادة أة. سمر كلداني /الأردن (**مبادرة لحل مشكلة البطالة**)
مديرة جائزة الحسن للشباب ومستشارة إقليمية للجائزة الدولية للإقليم العربيّ

المتحدّثة (٤): سعادة أ. غدير حدادين /الأردن (**المبادرات الشبابيّة التطوعية**)
ناشطة اجتماعيّة وإعلامية وشاعرة

١٢:٠٠ - ١:٣٠	**الجلسة الختاميّة** [قاعة رم - طابق اللوبي Lobby]	
	كلمة صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم	
	كلمة الأمين العام لمنتدى الفكر العربيّ معالي د. محمّد أبوحمّور	
	عرض مشروع «الميثاق الثقافي العربي» معالي أ.د. صلاح جرار /الأردنّ وزير الثقافة سابقاً، وعضو المنتدى	
	عرض مشروع «النهضة الفكريّة العربيّة» معالي أ.د. منذر حدادين/الأردن وزير سابق وأكاديمي، عضو مجلس الأعيان	
	إعلان البيان الختامي	
١:٣٠ -	**غـــداء** [المطعم الرئيسي Colors/ طابق اللوبي Lobby]	
٣:٠٠ -	**زيارات ميدانية (للمشاركين فقط) لمشاريع إنمائية ريادية تعنى باللاجئين والمجتمعات المستضيفة :-**	
	- الهيئة الخيريّة الأردنيّة الهاشميّة.	
	- كاريتاس الأردنّ.	
	- منظمة كير العالمية	
٣:٠٠ - ٥:٠٠	**اجتماع الهيئة العموميّة (لأعضاء منتدى الفكر العربيّ المدعوين فقط)** [القاعة الملوكيّة - الطابق الأول]	

ملحق (٢)

من ألبوم المؤتمر الشبابيّ السابع
التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة

المؤتمر الشبابي السابع
التعليم والابداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة

صاحب السّموّ الملكيّ الأمير الحسن بن طلال المعظّم
رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه
المؤتمر الشّبابيّ السابع

ملحق (٣)
قائمة مطبوعات
منتدى الفكر العربي

أولاً: سلسلة الحوارات العربية العالمية

١ - *Europe and the Arab World* (بالإنجليزية والفرنسية)
تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول، ١٩٨٢

٢ - *America and the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأمريكي الكندي، ١٩٨٣

٣ - *Palestine, Fundamentalism and Liberalism*
تقرير الحوار مع الأحرار الدوليّين، ١٩٨٤

٤ - *Europe and the Security of the Middle East*
تقرير الحوار العربي الأوروبي الثاني، ١٩٨٥

٥ - **العرب والصين**
مداولات الحوار العربي الصيني حول الحاضر والمستقبل، ١٩٨٦

٦ - **المقاومة المدنية في النضال السياسي**
مداولات ندوة اللاعنف في النضال السياسي، ١٩٨٦

٧ - *Arab, Non-Violent Political Struggle in the Middle East*
المحرّرون: رالف كرو، وسعد الدين إبراهيم، وآخرون

٨ - **ديجول والعرب**
مداولات ندوة شارل ديغول في ذكرى ميلاده المئة، ١٩٨٩
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم

٩ - **العرب واليابان**
مداولات الحوار العربي الياباني الأول، ١٩٨٩

١٠ - *Arab-German Relations in the Nineties*
مداولات الحوار العربي الألماني، ١٩٩١

١١ - *Arab-Japanese Dialogue II*
مداولات الحوار العربي الياباني الثاني، ١٩٩١

١٢ - *Arab-Japanese Dialogue III*
مداولات الحوار العربي الياباني الثالث، ١٩٩٢

١٣ - *Arab Immigrants and Muslims in Europe*
الحوار العربي الأوروبي الخامس، ١٩٩٣

١٤ - *Ethics in Economy: Euro-Arab Perspectives*
أخلاقيات الاقتصاد: بحوث ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٣

١٥- **التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية:**
ندوة عربية نمساوية، ١٩٩٥

١٦- *(Euro-Arab Seminar 1995, Amman (1995*

١٧- *(Euro-Arab Seminar 1996, Vienna (1996*

١٨- **العرب والأتراك: الاقتصاد والأمن الإقليمي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٦

١٩- *The Arab World and Turkey*

٢٠- **دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية** بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٧

٢١- *The Role of NGOs in the Development of Civil Society: Europe and the Arab Countries*

٢٢- **الكلفة البشرية للنزاعات**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٨
٢٣- *Human Cost of Conflict*
٢٤- *WTO Trading System: Review and Reform*
٢٥- **التعاون العربي الإيراني: المحاور السياسية والاقتصادية والثقافية**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٩
٢٦- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٢
٢٧- **العرب والصين: آفاق جديدة في الاقتصاد و السياسة**
بحوث ومناقشات ندوة، ٢٠٠٦

ثانيًا: سلسلة الحوارات العربيّة

١- **تجسير الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٤
٢- **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**
تأليف: أ. عبد الله بشارة، ١٩٨٥
٣- **التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٤- **العائدون من حقول النفط**
مداولات ندوة حول التعاون العربي في مجال العمالة، ١٩٨٦
٥- **الأمن الغذائي العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٦- **القمر الصناعي العربي بين مشكلات الأرض وإمكانات الفضاء**
مداولات ندوة، ١٩٨٦
٧- **إمكانات واستخدامات الشبكة العربية للاتصالات الفضائية**
تأليف: د. محمد المقوسي، ١٩٨٦
٨- **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**
تأليف: د. علي الدين هلال، ١٩٨٦
٩- **التعلم عن بُعد**
مداولات ندوة «**التعلُّم عن بُعد والجامعة المفتوحة**»، ١٩٨٦
١٠- **الأرصدة والمديونية العربية للخارج**
مداولات ندوة «**السياسات البديلة لحماية الأرصدة ومواجهة المديونية**»، ١٩٨٧
١١- **العنف والسياسة في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧
١٢- **الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٧ (طبعة ثانية ١٩٩٧)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم
١٣- **الإنتلجنسيا العربية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨
١٤- **الأزمة اللبنانية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية**
مداولات ندوة، ١٩٨٨
١٥- **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩
١٦- **النظام الإنساني العالمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ١٩٨٩

١٧- **آفاق التعاون العربي في التسعينات**
مداولات ندوة، ١٩٩١

١٨- **نحو تأسيس نظام عربي جديد**
مداولات ندوة، ١٩٩٢

١٩- **التنمية البشرية في الوطن العربي**
بحوث ومناقشات ندوة، ١٩٩٣

٢٠- **اتفاقية غزة - أريحا: الأبعاد الاقتصادية المحتملة**
مداولات ورشة عمل، ١٩٩٣

٢١- **الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٤

٢٢- *Academic Freedom in Arab Universities*

٢٣- **الجامعات الخاصة في الدول العربية**
مداولات ندوة فكرية، ١٩٩٥

٢٤- **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة**
مداولات ندوة، ١٩٩٦

٢٥- **مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**
تأليف: د. علي أومليل، ١٩٩٨

٢٦- **التصوّر العربي للسلام**
مداولات ندوة، ١٩٩٧

٢٧- **تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي**
تحرير: د. عبد الرحمن صبري، ١٩٩٩

٢٨- **النظام العربي. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٢٩- **أسواق النفط والمال. . . إلى أين؟**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣٠- **حل النزاعات العربية بالطرق السلمية**
مداولات ندوة، ١٩٩٩

٣١- **تطوير سياسات الطاقة الداخلية وعلاقتها بقطاع المياه في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٠

٣٢- *Domestic Energy Politcies in the Arab World*

٣٣- **آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية**
مداولات ندوة، ٢٠٠١

٣٤- **الثقافة العربية الإسلامية: أمن وهوية**
مداولات ندوة، ٢٠٠٢

٣٥- **الخطاب العربي: المضمون والأسلوب**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٦- **أسس تقدم الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين**
مداولات ندوة، ٢٠٠٣

٣٧- **الشباب العربي وتحديات المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٤

٣٨- **الوسطيّة بين التّنظير والتّطبيق**
مداولات ندوة، ٢٠٠٥

٣٩- **الفكر العربيّ في عالم سريع التّغير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٠- **الشباب العربي في المهجر**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٧

٤١- **دولة السّلطة وسُلطة الدولة**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٤٢- **المرأة العربيّة: آفاق المستقبل**
مداولات مؤتمر، ٢٠٠٨

٤٣- **المواطَنة في الوطن العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٤- **نحو تطوير مؤسسات العمل الشبابيّ العربيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٤٥- **القدس في الضمير**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٦- **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها في الوطن العربي**
مداولات ندوة، ٢٠٠٩

٤٧- **قضايا المياه: عربيًّا وإقليميًّا**
مداولات ندوة، ٢٠١٠

٤٨- **الشّباب وظاهرة العنف**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٠

٤٩- **المستقبل العربيّ في ضوء الحراك الشبابيّ**
مداولات مؤتمر ، ٢٠١٢

٥٠- **الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل**
مداولات المؤتمر الشبابي السادس ، ٢٠١٥

٥١- **الاقتصاد العربي وتمكين الشباب للمستقبل**
ملخص أوراق المؤتمر الشبابي السادس ، ٢٠١٥

٥٢- **التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب في ظل التطورات الإقليمية والتحولات الدولية**
ملخص أوراق المؤتمر الدولي السادس للعلوم الإنسانية، ٢٠١٦

٥٣- **التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة**
مداولات المؤتمر الشبابي السابع، ٢٠١٧

٥٤- **التعليم والإبداع والاستثمار: نحو رؤية عربية مشتركة**
ملخص أوراق المؤتمر الشبابي السابع، ٢٠١٧

٥٥- **استشراف أوضاع الوطن العربيّ عام ٢٠٢٥**
مداولات ندوة حوارية، ٢٠١٧

٥٦- **تحالف عاصفة الفكر - النسخة الخامسة: التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف**
مداولات ملتقى، ٢٠١٧

٥٧- **مستقبل القضية الفلسطينية في إطار المشرق العربيّ**
حلقة نقاشية خاصة، ٢٠١٨

ثالثاً: الحوارات العربية-الإقليميّة

١- **الحوار العربي - الكرديّ: خلاصة ونتائج**
مداولات ندوة، ٢٠١٨

رابعاً: سلسلة «القدس في الضمير»

١- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ١- الأبعاد القانونيّة والإنسانيّة، ومستقبل القدس**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤

٢- **الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس: ٢- الأبعاد التاريخيّة، مصادر التوثيق، والتراث المقدسي المُهدَّد**
مداولات مؤتمر، ٢٠١٤

٣- **الأوقاف الذُريّة في القدس الشريف**
مداولات ندوة ، ٢٠١٨

خامساً: سلسلة المترجمات العالميّة

١- **التصحّر**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٢- **المجاعة**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٦

٣- **ثورة حفاة الأقدام**
تأليف: برتراند شنايدر/أمين عام نادي روما السابق، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

٤- **أطفال الشوارع**
تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية، ١٩٨٧
ترجمة: منتدى الفكر العربي

سادساً: سلسلة دراسات الوطن العربي

١- **المأزق العربي**
تحرير: د. لطفي الخولي، ١٩٨٦

٢- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٨**

٣- **تقرير حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩**

٤- **الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية**
تحرير: د. فهد الفانك، ١٩٨٩

٥- **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٨٩

٦- **كرّاس اتفاقية مجلس التعاون العربي (بالإنجليزية)، ١٩٨٩**

٧- **مصر والوطن العربي**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٠

٨- **العقل السياسي العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري

٩- **التسوية: الشروط، والمضمون، والآثار**
تأليف: د. غسان سلامة، ١٩٩٥

١٠- **التنمية العربية: من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل**
تأليف: د. يوسف صايغ، ١٩٩٦

١١- **تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية**
تأليف: د. فتح الله ولعلو، ١٩٩٦

١٢- **القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك**
تأليف: د. الشاذلي العياري، ١٩٩٦

١٣- **التعليم العالي في البلدان العربية: السياسات والآفاق**
مداولات ومناقشات ندوة فكرية، ١٩٩٥

سابعاً: سلسلة الدراسات والبحوث الاستراتيجيّة

١- **السياسات التعليمية في وادي النيل والصومال وجيبوتي**
تأليف: دة. أماني قنديل، ١٩٨٩

٢- **السياسات التعليمية في المشرق العربي**
تأليف: دة. سعاد خليل إسماعيل، ١٩٨٩

٣- **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**
تأليف: د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، ١٩٨٩

٤- **الأمية في الوطن العربي**
تأليف: أ. هاشم أبو زيد، ١٩٨٩

٥- **التعليم العالي في الوطن العربي**
تأليف: د. صبحي القاسم، ١٩٩٠

٦- **سياسات التعليم في دول المغرب العربي**
تأليف: د. محمد عابد الجابري، ١٩٩٠

٧- **سياسات التعليم في دول الخليج العربية**
تأليف: د. محمد جواد رضا، ١٩٩٠

٨- **التربية العربية منذ ١٩٥٠: إنجازاتها ومشكلاتها وتحدياتها**
تأليف: د. ناثر سارة، ١٩٩٠

٩- **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية**
تأليف: د. أنطوان زحلان، ١٩٩٠

١٠- **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل؟**
تأليف: د. ضياء الدين زاهر، ١٩٩٠

١١- **تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين: الكارثة أو الأمل** (التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي)
تحرير وتقديم: د. سعد الدين إبراهيم، ١٩٩١

ثامنًا: سلسلة اللقاءات الشهريّة

١- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٣ (٢٠٠٤)**

٢- **اللقاءات الشهرية لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٤ (٢٠٠٥)**

٣- **اللقاءات الشهريّة لمنتدى الفكر العربي عام ٢٠٠٥ (٢٠٠٦)**

٤- **بين الأقلمة والعولمة: آراء واجتهادات وحوارات في عالم مضطرب (٢٠٠٦)**

تاسعًا: سلسلة دراسات المنتدى

١- **العمل العربي المشترك: آمال وعقبات ونتائج**
تأليف: د. محيي الدين سليمان المصري، ٢٠٠٤

٢- **المجتمع المدنيّ وتحوّلات الدّيمقراطيّة في الوطن العربيّ**
تأليف: د. الحبيب الجنحاني، ٢٠٠٦

٣- **الحُكم الاقتصادي العلمي والصدمة الارتدادية**
تأليف: أ. د. حميد الجميلي، ٢٠١٢

عاشراً: سلسلة كراسات المنتدى

١- **ثلاث رسائل مفتوحة إلى الشباب العربي**
الحسن بن طلال، ط١؛ شباط/ فبراير ٢٠٠٥
ط٢؛ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢- **حقائق عن النفط**
كمال القيسي، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

٣- **قضايا شبابيّة**
د. محمود قظام السّرحان، ط١؛ آذار/ مارس، ٢٠٠٦
ط٢؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٨

٤- **التوثيق ما بين الموروث التّاريخيّ والواقع المعاصر**
د. سعد أبو ديّة، أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٦

٥- **شَذرات شبابيّة**
أ. د. هُمام غَصيب، ١ تمّوز/ يوليو ٢٠٠٨

٦- **حول المواطنة في الوطن العربيّ**
الحسن بن طلال، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨

٧- **القدس في الضمير**
الحسن بن طلال، ط١؛ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩
ط٢؛ ١٠ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٩

٨- **سُبل النهوض بالبَحث العلميّ في الوطن العربيّ**
أ. د. هُمام غَصيب، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩

حادي عشر: سلسلة كتاب المنتدى

١- **الوسطيّة: أبعادٌ في التراث والمعاصرة**
إشراف وتقديم: الأمير الحسن بن طلال، ٢٠٠٦

٢- **الجدار الأخير: نظرات في الثقافة العربية**
تأليف: أ. د. صلاح جرّار، ٢٠٠٦

٣- **مرايا في الفكر المعاصر: حوارات مع نخبة من المفكرين العرب**
يوسف عبدالله محمود، ٢٠٠٧

٤- **اللغة العربيّة والإعلام وكُتّاب النصّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٧

٥- **إدوارد سعيد: المثقّف الكونيّ**
مداولات ندوة، ٢٠٠٨

٦- **الثقافة وأزمة الهُويّة العربيّة**
أ. د. محمد عبد العزيز ربيع، ٢٠١٠

٧- **الحَداثة والحُرّيّة**
أ. د. الحبيب الجنحاني، ٢٠١٠

٨- **قضايا في الفكر والتفكير عند العرب**
أ. حسن سعيد الكرمي، ٢٠١٢

٩- **نظرات في الفكر والتنمية والمستقبل**
د. محمد أبوحمّور، ٢٠١٨

ثاني عشر: سلسلة كتاب النهضة

١- **الحركة العربية (سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤)**
سليمان الموسى، ٢٠١٣

٢- **مذكرات حسن سعيد الكرمي، في الحياة والثقافة العربية**
إعداد وتحرير: سهام الكرمي، وكايد هاشم، ٢٠١٥

٣- **دولة النهضة العربية «المئوية الأولى للحكومة العربية الفيصلية والمملكة السورية»** (١٩١٨ – ٢٠١٨م)
ملخص أوراق مداولات ندوة، ٢٠١٨

ثالث عشر: إصدارات خاصة

١- **في الفكر العربيّ النّهضويّ**
الأمير الحسن بن طلال ولفيف من أعضاء المنتدى، ٢٠٠٦

٢- **استلهام ابن خلدون والفكر الاجتهادي**
أبو يعرب المرزوقي، ٢٠٠٧

٣- **شبابيّات**، ٢٠٠٨

٤- **استراتيجيّة عمل للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠-٢٠١٥)**

٥- **أزمة الفكر والهُويّة العربيّة وعلاقتها بالقصور التنمويّ**
أ. د. جورج قُرم

٦- **المؤتمرات الشبابيّة: خلاصات وتقارير (٢٠٠٤-٢٠١٠)**، ٢٠١٢

٧- **مقالات مختارة/ منجاة الأمة: رؤى لاسشراف المستقبل العربي**، ٢٠١٢
الحسن بن طلال

٨- **الفكر العربي وسيرورة النهضة**، ٢٠١٣
الحسن بن طلال

٩- **الميثاق الاجتماعي العربي**، ٢٠١٣

١٠- **الميثاق الاقتصادي العربي**، ٢٠١٥

١١- *Arab Economic Charter*, ٢٠١٥

١٢- **الأوراق النقاشية الملكية**
مداولات لقاء حواري، ٢٠١٥

١٣- **الورقة النقاشيّة الملكيّة السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنيّة»**
مداولات لقاء حواري، ٢٠١٨

رابع عشر: سلسلة الوثائق والمعلومات

١- **دليل أعضاء منتدى الفكر العربي (الأعضاء العاملون حتى نهاية العام ٢٠١٧)**، ٢٠١٨